وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية العلوم السياسية

المدخل الى علم السياسة

الدكتور
حافظ علوان حمادي الدليمي

مفردات الكتاب

الفصل الاول : السياسة وعلم السياسة ١١
المبحث الاول : أصل كلمة السياسى ١١
المبحث الثاني : معنى السياسة ١٥
المبحث الثالث : مفهوم علم السياسة ٢٠
المبحث الرابع : تطور علم السياسة ٢٤

الفصل الثاني : علاقة علم السياسة بالعلوم الاخرى ٤٧
المبحث الاول : علاقة علم السياسة بالجغرافية ٤٧
المبحث الثاني : علاقة علم السياسة بعلم الأحياء ٤٩
المبحث الثالث : علاقة علم السياسة بالتاريخ ٥١
المبحث الرابع : علاقة علم السياسة بالقانون ٥٣
المبحث الخامس: علاقة علم السياسة بالأقتصاد ٥٦
المبحث السادس : علاقة علم السياسة بالأجتماع ٥٨
المبحث السابع : علاقة علم السياسة بعلم النفس ٦٠
المبحث الثامن : علاقة علم السياسة بالأخلاق ٦٢

الفصل الثالث : أسس البحث العلمي في علم السياسة ٦٥
المبحث الاول : أسس البحث العلمي ٦٥
المبحث الثاني : خطوات البحث العلمي ٦٦
المبحث الثالث : مناهج البحث العلمي ٦٧

الفصل الرابع : الدولة ٧٥
المبحث الاول : عناصر الدولة ٧٦
١ – الشعب ٧٦
٢ – الأقليم ٧٧
٣ – السلطة السياسية (الحكومة والسيادة) ٨٠
المبحث الثاني : أصل الدولة ٨٢
١ – النظرية الدينية ٨٣
٢ – نظرية القوة ٨٥
٣ – نظرية الأسرة ٨٦
٤ – نظرية العقد الأجتماعي (هوبز/ لوك/ جان جاك روسو) ٨٧
٥ – نظرية التطور التاريخي ٩٣
المبحث الثالث : تطور وظائف الدولة ٩٤
١ – تطور وظائف الدولة حتى قيام الدولة القومية ٩٥
٢ – تطور وظائف الدولة في المفهوم الليبرالي (الجانب السياسي والأقتصادي) ٩٧
٣ – تطور وظائف الدولة في المفهوم الاشتراكي (انواع الاشتراكيات) ١٠٢
الفصل الخامس : أشكال الدول ١٢١
المبحث الاول : أنواع الدول من حيث السيادة ١٢٢
١ – الدولة الكاملة السيادة ١٢٢

٢ - الدولة الناقصة السيادة ١٢٤

المبحث الثاني : انواع الدول من حيث الشكل الدستوري ١٣٠

١ - الدولة البسيطة ١٣٠

٢ - الدولة المركبة ١٣٣

أ - الاتحاد الشخصي ١٣٣

ب - الاتحاد الكونفدرالي ١٣٥

ج - الاتحاد الفعلي او (الحقيقي) ١٣٧

د - الاتحاد الفيدرالي او (المركزي) ١٣٨

الفصل السادس : الاحزاب والرأي العام ١٤٧

المبحث الاول : الاحزاب والجماعات السياسية ١٤٨

الاحزاب السياسية والجماعات السياسية ١٤٩

الاحزاب السياسية والديمقراطية ١٥١

جماعات الضغط ١٥٤

المبحث الثاني : الرأي العام ١٥٧

١ - تعريف الرأي العام ١٥٧

٢ - الرأي العام والسلوك السياسي ١٦١

٣ - العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة ١٦٣

٤ - تأثير وسائل الاعلام على الرأي العام ١٦٦

٥ - الحرب النفسية ١٧٠

الفصل السابع : مصطلحات ومفاهيم سياسية ١٧٥
المبحث الاول : العلاقات الدولية ١٧٥
١ – العلاقات الدولية ١٧٦
٢ – السياسة الخارجية ١٨٠
٣ – الدبلوماسية ١٨٦
٤ – النظام الدولي الجديد ١٩١
٥ – العولمـة ١٩٥
٦ – توازن القوى ٢٠١
٧ – نزع السلاح ٢١٠
المبحث الثاني : مفاهيم سياسية ٢١٧
١ – الاوتوقراطية ٢١٧
٢ – الارستقراطية ٢١٨
٣ – الايديولوجية ٢٢١
٤ – الليبراليـــة ٢٢٤
٥ – البيروقراطية ٢٢٦
٦ – الماركسية ٢٢٨
٧ – المثالية والمادية ٢٣٢
٨ – النازية ٢٣٥
٩ – البرجوازية ٢٣٨
١٠– الديمقراطية ٢٤١
١١– النظرية القومية ٢٤٣

المقدمة :

يعد هذا الكتاب واحدا من الكتب المنهجية لطلبة المرحلة الاولى في كلية العلوم السياسية الذي يبحث مبادئ علم السياسة وقد جاء نتيجة لدراسة علم السياسة وتدرسية على أمتداد اربعة عشر عاما لطلاب كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد وطلبة كلية الادارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية للمرحلة الاولى . ويقوم هذا الكتاب بمحاولة لتقديم فهم علمي متوازن لأسس مبادئ علم السياسة بطريقة مبسطة ومفهومة لأغلب المفردات والمواضيع التي تهم الطالب والتي تدخل ضمن تخصصات مرحلة (الأولية الجامعية) في العلوم السياسية ، ساعين لفهم وأدراك أفضل للمقومات والمبادئ الاولية للدراسات السياسية في أطار النظرية السياسية.

وقد تضمن الكتاب سبعة فصول أحتوى الفصل الاول منها على تعريف ومعرفة السياسة وعلمها من خلال أستعراض لبعض التعاريف المختلفة والمتنوعة والملتقات من مدارس فكرية وسياسية متباينة لمراحل زمنية مختلفة.

وقد تضمن مبحثا خاصا يتعلق بتطور علم السياسة، بحثنا فيه أختصاص علم السياسة واهدافه وعلمه .

اما الفصل الثاني فقد خصص للحديث عن العلاقة الوثيقة التي تربط علم السياسة بالعلوم الاخرى وبالاخص علم الجغرافية والاقتصاد وعلم الاجتماع والنفس والقانون والاخلاق . وقد

تضمن الفصل الثالث أسس البحث العلمي في علم السياسة وخطواته ومناهجه.

وقد أحتلت دراسة الدولة من نواحيها المختلفة الاهتمام الأعظم في هذا الكتاب حيث شغلت الفصل الرابع كله. وقد اولينا دراسة عناصرها وبالأسس التي تقوم عليها أهتماما كبيرا مقدمين لذلك بعض التعاريف المتعلقة بها من وجهات نظر سياسية وأجتماعية وقانونية. ثم تناولنا في بحث مستقل النظريات المختلفة التي تفسر وتوضح الخلفية الدينية والقانونية والتاريخية والعلمية لأصل الدولة مبتدئين بالنظرية الدينية والقوة والاسرة متوسعين بنظريات العقد الاجتماعي خلال سرد وتحليل أراء أشهر كتاب العقد الاجتماعي هوبز/ ولوك/ وجان جاك روسو. وكان الحديث الاخير بهذا الصدد لأحدث النظريات العلمية التي تعالج الموضوع.

وقد كان الاهتمام واسعا وكبيرا في المبحث الاخير من الفصل الرابع والذي تضمن فقرة مستقلة عن (وظائف الدولة) منذ قيامها حتى الدولة القومية، وقد عالجنا وظيفتها في اهم مدرستين فكريتين وهما (اللبيرالية والاشتراكية).

اما الفصل الخامس/ فقد جُاء تحت عنوان اشكال الدول وتناولنا فيه انواع الدول من حيث السيادة ومن حيث الشكل الدستوري وأفردنا موضوعا خاصا للدولة المركبة ركزنا فيه على

أهم انواع الدول وهي الدولة الفيدرالية باعتبارها افضل انواع الاتحادات.

الفصل السادس/ مثلَ انعطافا في مفردات الكتاب في أتجاه أكثر تخصصا وجاء تحت عنوان (الاحزاب والرأي العام). وبعد أن قمنا بتعريف وشرح المقصود (بالحزب السياسي) والمراد (بالرأي العام) اذ تناولنا في المبحث الأول التعريف بالاحزاب والجمعيات السياسية في محاولة لتوضيح وأظهار الفوارق بينهما وأهميتها الموضوعية وضرورتها السياسية. فقد كان التركيز منصبا على اهمية الاحزاب السياسية واللعبة الديمقراطية. وأخيرا جماعات الضغط وانواعها واساليبها وممارستها وعلاقتها بالسياسة.

اما المبحث الثاني - فتناول الرأي العام فقد تطرقنا الى مواضيع مختلفة منها الرأى العام والسلوك السياسي والعلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة / ومدى تأثير وسائل الاعلام على الرأي العام. وفي نهاية هذا المبحث عالجنا الحرب النفسية وانواعها وتاريخها وتأثيرها.

الفصل السابع/ فقد تضمن مصطلحات ومفاهيم سياسية أساسية مختلفة ولكنها ضرورية للدراسات السياسية اللاحقة. وفي البحث الاول تحت عنوان العلاقات الدولية تناولنا العلاقات الدولية، وأساسها وتاريخها والسياسة الخارجية واهدافها ووسائل وضع القرارات فيها وعرضنا على الدبلوماسية في تعريفها

وأبراز اهميتها وتتولنا كذلك النظام الدولي الجديد والعولمة وتوازن القوى ونزع السلاح. اما بخصوص المفاهيم السياسية فقد بحثنا في اكثر من عشرة مفاهيم متنوعة ومختلفة من حيث الاهمية والشيوع والتنوع فجاءت لتضم مدارس فكرية كالليبرالية والماركسية والقومية وممارسات سياسية كالديمقراطية والنازية وكأسلوب الحياة الاجتماعية والسياسية كالارستقراطية، والبرجوازية، وقد أعتمدت في كل ذلك على وجهات نظر مختلفة من ليبرالية وماركسية وقومية.

وختاما فأني لأدعي لهذا الكتاب حجما علميا أكبر من حجمه وانه سيسد فراغا كبيرا في الدراسات السياسية، لكن أستطيع القول بأنه كتاب منهجي مبسط لدراسة العلوم السياسية يلائم مستوى طلبة المرحلة الاولى للكلية والله اسأل أن يوفقنا في مسعانا انه نعم المولى ونعم النصير.

الفصل الآول

السياسة وعلم السياسة

سيكون الفصل الاول فصلا تمهيديا توضيحيا يتضمن مباحث اربعة، كمدخل لتفسير أصل كلمة السياسة ومعناها. والمقصود بعلم السياسة والآراء التي قيلت فيه وأختصاصه واهدافه. والمبحث الأخير في هذا الفصل سيخصص لموضوع علمية علم السياسة.

المبحث الاول : أصل كلمة السياسة:

أن كلمة سياسة في الانكليزية (politics) وفي الفرنسية (Politique) مشتقة من الكلمة الاغريقية (Polis) وفي هذا شبه أتفاق على المفهوم بين الانكليزية والفرنسية. وهي تعني الدولة او (دولة المدينة التي كانت معروفة للأغريق في عصرهم) ومما لاشك فيه ان بين السياسة والدولة رابطة وثيقة، والاصل انه عندما يذكر لفظ سياسة أو سياسي يفهم منه انه له شأنا بالدولة. وبتحديد اكثر، في حكومة الدولة، كانت السياسة تعني للمواطن الاغريقي بأن واجبا وطنيا وأخلاقيا يحتم عليه ممارسة العمل السياسي وهو المساهمة في وظائف الدولة. والجدير بالذكر ان آرسطو عبر بقوة عن وجهة نظر اليونان (فالسياسة في رأيه هو كل مامن شأنه ان يحقق الحياة الخيرة في مجتمع له خصائص

متعددة أهمها الاستقرار والتنظيم الكفء والاكتفاء الذاتي)(١).

- e' polis : La cite', la ville , la contre'e, ou encore la reunion des citoyens qui Forment la ville

تعني دولة المدينة او مجموع مواطني المدينة

- e' politeia : L'Etait, la constitution , Le r'egime politique La Republique, La citoyennete' Causent de droit des citoyens).

تعني الدولة. الدستور. النظام السياسي. الجمهورية. مواطنيته

"وتعني حقوق المواطن"

- ta politika. Pluriel neutre la politikos, les choses politiques, les choses civiqnes.

tout ce qui Concerne L'Etat, la Constitution, Le re'gime Politiqne, La Requblique La Souverainete'.

تعني الاشياء السياسية، الاشياء المدنية. كل شيئ متعلق بالدولة

بالدستور بالنظام السياسي بالجمهورية بالسيادة

- e' Politike' (techne') - L' art Politique.

تعني فن السياسة(٢).

---

(1) Le terne (Politique) des mots grecs polis, politeia, politika, politike

(2) E ric WEil : Philiosophie Politiqe, Paris, Vrin 1956 P. 11

أما في العربية فيعود أصل كلمة سياسة الى فترة تاريخية قديمة كما ورد في القصائد الشعرية او على لسان زعماء العرب وقادتهم الاوائل. ولقد تباينت في الهدف والمعنى لأنها تعكس حالات لظروف مختلفة أي ان الفارق التاريخي والحدث الاجتماعي كانا عاملين اساسيين في تباين واختلاف مضامين مصطلح السياسة عند العرب وأول من أورد كلمة السياسة في العربية هو "أبو مليكة" جرول العبسي المعروف بـ "الحطينة" في مدح بغيض بن لؤي الشماس.

يسوسون أحلاماً بعيداً أناتها وان غضبوا جاءَ الحفيظةُ والجد(١)

وقد تباينت معاني السياسة نراها الحكم والقيادة والزعامة هذا ماورد في "الصحيحين مسلم والبخاري - عن الرسول (ص) قوله "كانت بنو اسرائيل تسوسهم الأنبياء(٢)" والسياسة هنا بمعنى الحكم.

---

(١) ديوان الحطينة - بشرح ابن السكيت والسكري والسجتاني، تحقيق نعمان أمين طه الطبعة الاولى ١٩٨٨، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ص ١٤٠.

ويقال ان قول الخنساء

ومعاصم للهالكين وساسة قوم محاشذ.

اذ لم يكن من أقدم من الحطيئة فهي تعاصرة، وقد قصدت الخنساء من لفظة سياسة هنا المدافعين، فتكون السياسة، بهذا المفهوم العربي الجاهلي بمعنى الدفاع.

(٢) د . ابراهيم احمد شلبي: علم السياسة دراسة في قواعده الاصولية وضوابطه النظرية، الدار الجامعية، بيروت. ١٩٨٥ ص ٢٣.

وأما الخليفة عمر بن الخطاب "رض" يعني بها ضبط النفس والتصرف بروية "رَحم أمرءاً عرف قدر نفسه فساسها".

أما معاوية بن أبي سفيان فقد كان يقصد في قوله لزياد بن ابية "انه لا ينبغي ان نسوس الناس سياسة واحدة" أي يجب معاملة الناس بالعدل والمساواة، ويستعملها عبد الملك بمعنى التأثير والقيادة والحكم كقوله لابنه الوليد "السياسة هي أقتياد قلوب العامة وبالانصاف لها" ويشير "قاموس، لسان العرب" الى السياسة بمعنى "السوس بمعنى الرياسة، وساس الأمر سياسة قام بها[1]" ومما يلفت النظر ويثير الاستغراب حقا هو خلو القرآن الكريم من كلمة السياسة وأقرب المعاني لها هي وشاورهم في الامر، وقوله تعالى "وأمرهم شورى بينهم".

---

(١) لسان المعرب المحيط - بيروت، دار لسان العرب، المجلد الثاني، ص ٢٣٩.

المبحث الثاني : معنى السياسة*

أخذت ظاهرة السياسة تفرض نفسها على الواقع الاجتماعي، وبدأت ترتفع في اهميتها الى مصاف أولويات هذا العصر(*)، فقد اصبح الفرد متأثرا بكل مايدور حوله في العالم من احداث سياسية شاء أم أبى ولقد اصبح القرن العشرون قرن الظاهرة السياسية،

---

* هناك من يذهب بالقول ان كلمة "سياسة" ليست عربية الاصل وانما هي دخيلة على اللغة العربية وان كان قد تم تعريبها". الدكتور عزالدين فودة : مقدمة علم السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٧٣. ص ٥. ولايتفق انصار هذا الرأي على اصل هذه الكلمة: فالبعض يرجعها الى الفارسية، والبعض الاخر يراها ذات صلة باليونانية القديمة، ونفر من هؤلاء يرى انها دخلت الى اللغة العربية عن طريق اللغة السريانية. ومع هذا الاختلاف حول اصل هذه الكلمة نجد ادلة هؤلاء على مايقولون ليست مقنعة بالاضافة الى صعوبة - ان لم يكن أستحالة التحقيق من بعضها.

وعلى العكس يذهب عموم الكتاب على ان كلمة "السياسة" عربية وهي مصدر وفعلها ساس ويسوس، وأن العرب اعتادوا أستخدامها منذ القديم بمعاني عديدة ومنها المعنى الاصطلاحي الذي نقصده اليوم، وقد اكدت المعاجم العربية من ان كلمة "السياسة" ومايشتق منها، كلمة عربية وليست معربة.

وعمدت هذه المعاجم بلا جدال هو معجم "لسان العرب المحيط" للعلامة محمد بن علي المعروف بأبو الفضل جمال الدين لسان العرب المحيط، طبعة بيروت، دار لسان العرب، المجلد الثاني ص ٢٣٩.

(*) الاهتمام بذلك قديما كما يقول أرسطو "بأن الأنسان(حيوان سياسي" (animmal civique) والحيوان ممكن ان يكون اجتماعيا، ولكن الانسان وحده سياسي.

L'animal peut etre Social, mais L'homme seul, politique

ما أن أيقن الفرد بحقيقة هذه الظاهرة حتى اصبح لكل شيئ عنده سياسة فهناك "سياسة أقتصادية، سياسة أجتماعية، سياسة قانونية، سياسة مالية، وسياسة رياضية وسياسة عائلية ...الخ". ومعها برزت معضلة الخلط بين السياسة وعلم السياسة.

حيث أن الاهتمام بها بات أمرا مفروضا على الفرد والمجتمع، والحكومات والدول ان لانعكاساتها تاثيرا سلبيا او ايجابيا علي حياة الفرد والمجتمع.

أذن ماالمقصود بالسياسة ؟! نستطيع القول ابتداءا أن المواقف ازاء موضوع السياسة غير موحدة، فهي تعكس بالضرورة، وجهات نظر شخصية وتجارب فردية ذاتية متأثرة بنسب متفاوتة بمؤثرات ومعطيات أجتماعية وأقتصادية ونفسية وفلسفية، وازاء هذه الحقيقة نستطيع ان نتلمس اتجاهين: أتجاه مفعم بالامل والاماني الطيبة والخير العام وهو الاتجاه "المثالي" ويتزعم هذا الاتجاه رائد الفلسفة الاغريقية "آرسطو" حيث يقول "أن السياسة هو كل مامن شأنه ان يحقق الحياة الخيرة" ونجد كذلك الطرح المثالي الغارق في الخيال الفلسفي عند رائد علم الاجتماع العربي "أبن خلّدون" السياسة هي صناعة الخير العام، وقد أرجع ابن خلدون خيرها على شرها فوصف الانسان من حيث هو انسان بأنه "الى الخير وخلاله أقرب والملك والسياسة انما كان له من حيث هو انه انسان لأنها خاصة للانسان

لا للحيوان(١).

هذا الاتجاه: ممكن ان نصفه بأنه اتجاه مثالي فلسفي لايرى في السياسة الا جانبا واحدا وهو الجانب الايجابي او الخير، ولكن هذا الطرح في اعتقادنا يمثل هدفا او طموحا نحاول جاهدين العمل على تحقيقه .

أما الاتجاه الثاني : ممكن وصفه بالاتجاه المتشائم او المتطرف وطرحه احادي الجانب كذلك حيث لايرى هذا الاتجاه في السياسة الا الجانب السيئ والاسود فالسياسة عند رواد هذا الاتجاه "لعبة قذرة" فهي تحمل في طياتها خطر الصراع المستمر وبكافة اشكاله المعروفة فيصفها العلامة ماكبرايد "بأنها عمل قذر" ووصف السياسي بأنه جامع نفايات(٢).

وهذا أعنف وصف متشائم للسياسة نستطيع ان نجعله شاهدا على هذا الاتجاه وكما وردت عدة تعريفات عربية واجنبية تمثل نفس الاتجاه ولكنها اقل تطرفا فيصفها الاستاذ، حسن صعب، بقوله "اننا نذكر دائما ان السياسة هي فن المساومة والتسوية ولانعرف حضارة نشأت وازدهرت الا في ظل الحكمة السياسية(٣).

---

(١) عبد الرحمن ابن خلدون : المقدمة / تاريخ العلامة ابن خلدون. دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٥٦، ص ٢٥٥.

(2) William Leom Mchride: The Nature of politique philosophy and the Ahenpt To go Beyond politics, 1970. P 247.

(٣) حسن صعب: علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت١٩٧٩، ص ٢٥.

اما تعريف ملحم قربان فيمكن القول بأنه أقل تشدداً وتشائماً قريب من الواقعية. فالسياسة تعني عنده القضي السلطوي للخلافات وهي الحل المطاع للمنازعات - الحل الذي يقدر أذا ماتحداه أحد المتنازعين أو جميعهم معا على فرض أحترامه عليهم. فالسياسة هي التسويات المسموعة للخصومات(١).

ان الطرح الاحادي من قبل الاتجاهين قد أدى بهما الى الابتعاد عن الموضوعية والواقعية اذ ان السياسة عندهما ام ان تكون مثالية فهي الخير المطلق أو تكون واقعية مبالغا فيها الى حد التشائم والشر. وفي اعتقادنا أذا كانت السياسة عملا نظريا جانبا خلقيا فهي عند التطبيق كثيرا ماتبتعد عن المثل الاخلاقية

---

(١) ملحم قربان. المنهجية والسياسة، الطبعة الرابعة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع / بيروت ١٩٨٦ ص ٦٣.

آراء بعض القادة والسياسيين في السياسة

هتلر : "أنني لاأعترف بقانون أخلاقي في مسائل السياسة، فالسياسة لعبة يسمح فيها بكل انواع الحيل وتتغير قواعد اللعب على أيدي اللاعبين أنفسهم حتى تتفق وأهوائهم".

أدف هتلر - كفاحي : منشورات المكتبة الاهلية بيروت ص ٧٤.

ونستون شرشل : "عندما شاهد اثناء زيارته لأحدى المقابر العبارة التالية المحفورة على أحد القبور ..هنا يرقد السياسي العظيم والرجل الصادق.. وعلق على ذلك بقوله: هذه اول مرة أرى رجلين مدفونين في تابوت واحد. تتياروكو ..الاخلاق والسياسة، ترجمة شوقي بلال / دار الثقافة الجديدة / القاهرة ١٩٧٥ ص ٢٦

نابليون ..السياسة قدرنا.

والتأملات الفلسفية، ولكن الاصرار على جانب واحد في السياسة لايعني سوى الابتعاد عن الموضوعية والواقعية. اذ ان السياسة عندهما اما ان تكون مثالية فهي الخير المطلق أو تكون واقعية مبالغا فيها الى حد التشائم والشر. وفي اعتقادنا أذا كانت السياسة عملا نظريا خلقيا فهي عند التطبيق كثيرا ماتبتعد عن المثل الاخلاقية والتأملات الفلسفية، ولكن الاصرار على جانب واحد في السياسة لايعني سوى الابتعاد عن الموضوعية والواقعية.

اما المواقف الحديثة المعاصرة من السياسة فهي تنظر الى السياسة نظرة عمومية / اجتماعية / شاملة / تهم الفرد والمجتمع يطرحها بعض الدارسين على انها تلك العمليات الصادرة عن السلوك الانساني التي يتجلى فيها الصراع حول الخير العام من جهة ومصالح الجماعات من جهة اخرى ويظهر فيها استخدام القوة بصورة او اخرى لانهاء هذا الصراع او التخفيف منه او استمراره ويلاحظ عموما ان الاتجاهات والتعريفات الحديثة تؤكد على ان جوهر السياسة هو الصراع حول طبيعة الحياة الخيرة والعلاقة بين مصالح الجماعات وهنا يمكن القول ان الصراع والسياسة العامة هي العناصر التحليلية الرئيسية في السياسة(١). وهناك من يرى بأن السياسة يقصد بها "السياسة العامة التي

---

(١) محمد فايز عبد أسعيد : قضايا علم السياسة العام، الطليعة، بيروت ١٩٨٣. ص ١٠.

تضعها أي جماعة(١).

المبحث الثالث :

(٣) مفهوم علم السياسة :

يعاني علم السياسة من خلط وتضح في المصطلحات(٢). وهذا يشكل بحد ذاته صعوبة في ميدان العلوم الاجتماعية وفي العلوم السياسة بصورة خاصة وقد تشتت اهتمامات الباحثين ازاء تحديد المصطلحات والمداولات التي تستخدم في توضيح تلك المعاني.

فمنهم من يركز على صفة العلم(٣) لموضوعة لتحديد

---

(1) Daivd Easton. Analyse du systeme politique. Traduction de pierre Rocheron. Paris 1974 P 37.

(٢) لابد من الاشارة الى ان الصورة التي يملكها الجمهور عن علم السياسة لاتزال غير واضحة وليس ادل على ذلك من الخلط مابين السياسة بمعنى Policy وعلم السياسة Science policy لن هذا الخلط كان قد ازداد حده بعد محاولة بعض المختصين الامريكان الارتقاء بالسياسة Policy الى مستوى العلم ليتم الكلام عن "علم السياسة" بمعنى "Policy science" د . عبد الرضا الطعان، د . صادق الأسود: مدخل الى علم السياسة. مطبعة جامعة الموصل ١٩٨٦ ص ٥.

(٣) هناك رأي معاكس لهذا الاتجاه تماما اذ يرى غاستون بوتول "أن البشرية مازالت بعيدة عن السياسة" القائمة على اصول العلم فكل ماتراه من سياسة ليس سوى ضرب من ضروب الفن بما فيه من حدس ونجاح وحظ وفشل.
غاستون بوتول : علم الاجتماع السياسي/ المنشورات العربية، بيروت ١٩٧٦ ص ١٠.

مجموعة من المعارف والمعلومات والتي تدرس تنظيم السياسة والفكر السياسي والاحداث السياسة ويهتم هذا الاتجاه بصورة خاصة بدراسة حكومة الدولة "الفلسفة السياسية" أذ يشير العلامة هارولد لازويل ان علم السياسة "علم السلطة" فعلم السياسة يدرس السلطة في المجتمع وكيفية ممارستها وماهي اهدافها ونتائجها(١).

وهذا الاتجاه الذي يشير الى الربط بين علم السياسة والسلطة ظهر وأنتشر في اوربا في الفترة المحصورة بين الحربين العالميتين على يد كتاب معروفين على صعيد البحث الاكاديمي أمثال: شارل مريام / وهارولد / اسول.

ونتلمس نفس الاتجاه بوضوح عند جورج بيرود ففي رأيه ان السياسة تتجسد على المستويين المعنيين في السلطة والسياسة ولايمكن الفصل بينهما وان شدة أتحادهما تتمتع بدرجة عالية من القوة(٢). أن رواد هذا الاتجاه من الكثرة بحيث أن القائمة التي تضم اسماءهم كبيرة جدا ويكفي ان نشير الى ان تطور دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الامريكية جاء متزامنا مع هذا الاتجاه. يمثله في فرنسا كبار الكتاب من أمثال "ريمون أرون" و "جورج فيزل" و "موريس ديفرجة" الذي يتربع على رأس هذه القائمة(٣).

---

(1) Jean Meynand. La science politique fandemento et perepec fives lauscinne 1960 P. 86.

(2) Georges Burdeau: Methode de la Science politique Parris 1965 P.47

(٣) يشير دويفرجه الى ان السلطة يجب ان تكون موضوع علم السياسة أذ تتمتع بتفوق وبأسبقية تفوق على كل محالة لربط علم السياسة بموضوعات أخرى.

لقد أدى القول بأن "علم السياسة علم السلطة" الى اختلاط مفهوم السلطة وتداخل مع مفاهيم ومصطلحات أخرى بحيث لم يعد التمييز واضحا ومفهوما بين السلطة. Authority والقوة (Force) والقدرة (Puissance) والسلطان autortie والهيبة Perstige(١).

---

(١) القوة : هي الوسيلة المادية المستخدمة في التأثير على الآخرين. واذا ترتبت عليها الطاعة فأنما ذلك يتم بدلالة الخوف بسبب العنف الذي تقترن به.

القدرة : هي الكفاءة على اتيان عمل وقد ذهب "روماتو كولدين" الى ان القدرة هي كل نشاط يتم عبره التعبير عن القوة الحيوية للفرد او لجماعة من الناس" ثم يخلص الى القول ليس باستطاعتنا الكلام عن قدره بمعنى دقيق للكلمة الا اذ توفر عنصران: من جهة الطاقة الحقيقية القادرة على احداث تغيير في واقع الاشياء وعلى التحكم في احوالها وعلاقتها المتبادلة، ومن جهة ادى الوعي او الارادة التي تطرح اهدافا ثابتة او الامكانية على تحريك القوة التي تميل الى هذه الاهداف.

السلطان : فأنه يرتبط بوظيفته فالأب يتمتع بسلطان داخل عائلته كذلك الاستاذ في صفه الرجل السياسي والاداري في دائرته. ولاشك أن القيمة الشخصية تبدو في مثل هذه الحالة مستقلة عن الوظيفة التي يشغلها. ولكن السلطان لايبدو مستقلا ابدا عن هذه الوظيفة.

الهيبة : انها خاصية فردية بحتة لاترتبط لأي ناموس معين ولابوظيفة معينة، وانما تقوم على اساس من منتظم معين من الالهام السحري، وعلى هذا الاساس فالهيبة تمثل شخصية وهذه الهيبة الشخصية تأخذ شكل جاذبية يمارسها الشخص على الآخرين مما يسمح له بممارسة ارادته ازاءهم(١).

---

(١) د. عبد الرضا الطعان والدكتور صادق الاسود: مدخل الى علم السياسة. جامعة الموصل. الموصل. ص٥٤/٥٥/٦٠.

ومن المعلوم ان علم السياسة في جميع الاحوال ماهو الا احد العلوم الاجتماعية والذي يختص بدراسة اصول تنظيم الحكومات وادارة شؤون الدولة حتى ان قسما من علماء السياسة يعرفونه بانه "علم الدولة" فجان دابين يتساءل بقوله "ماذا يمكن ان يكون موضوع علم يلقب نفسه بعلم السياسة أن لم يكن الدولة؟" يؤكد على هذا المنهج باحثون أمريكان كذلك أمثال جيمس "H. G. James" الذي عرّف علم السياسة على انه علم الدولة(١). والرأي نفسه نجده عند رايموند كارفيلدكتيل عند اشارته على ان علم السياسة يعني بدراسة الدولة في الماضي والحاضر والمستقبل(٢)(*).

---

(١) ريموندكتيل: العلوم السياسية: الجزء الاول. ترجمة: فاضل زكي محمد مكتبة النهضة، بغداد ١٩٦٣ ص ٤.

(٢) نفس المصدر ص ٥ .

(*) برلو: السياسة لاتعني الا بالدولة وهي تشمل في الوقت نفسه كل الدول بكل عناصرها وكل جوانبها.

قاموس السياسة الامريكية "ان علم السياسة بأعتباره واحدا من العلوم الاجتماعية يبحث في نظرية الدولة وتنظيمها والحكم فيها

القاموس الفلسفي السوفياتي "يعرف علم السياسة انه (المساهمة في شؤون الدولة انه يوجه الدولة ويحدد اشكال ومهمات ومحتوى نشاط الدولة)

قاموس اكسفورد الانكليزي "يعرف علم السياسة بأعتباره العلم الذي يبحث في شكل وتنظيم وادارة الدولة وعلاقاتها بالدول الاخرى"

روجر مولتو: نظر الى علم السياسة على انه "الدراسة الخاصة بالدولة واهدافها ومؤسساتها" . د . الطعان والأسود . المصدر السابق ص ٤١ – ٤٥.

وحتى المدرسة الاشتراكية تحاول الربط والتأكيد من ان علم السياسة علم الدولة أنطلاقا من المفهوم الماركسي الذي يرى بان الدولة تقابل علم السياسة، فأدم شاف (A.. Schaft) وستانسيلان ارليخ (S. Ehrlich) من بولندا فيريان بأن علم السياسة علم دراسة الدولة ومذهب القانون فيها ومن خلال تطورها التأريخي والذي يرتبط بالبنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع فالمفهوم الماركسي لعلم السياسة أذن هو علم الدولة. ان مجرد الاقرار بهذا الاتجاه هو ان علم السياسة هو علم الدولة فهذا يعني بالضرورة اخترنا الرأي القائل بأن علم السياسة هو دراسة كل، مايتصل بالسلطة او بحكومات الجماعة، وعلى الرغم من عدم الاتفاق بين علماء السياسة على موقف واحد موحد لتحديد مفهوم واضح وتعريف ثابت لعلم السياسة فأننا نشدد على الاتجاه القائل بأن علم السياسة "برغم الأختلاف في تعريفه = يدور مدلوله في النهاية حول كل مايتصل بالسلطة (Authority) بالذات حينما تأخذ شكل الدولة.

المبحث الرابع : تطور علم السياسة

مجال أختصاص علم السياسة :

من المسلم به أنه لايوجد موضوع في الحياة يمكن ان يعتبر غير متعلق من قريب او بعيد بالمعرفة السياسية. وميدان المعرفة السياسية هذا واسع جداً، فهو يشتمل على العديد من الموضوعات، مثل نشأة وتطور الدول، ووصف وتحليل ومقارنة دساتيرها

المالية، ومؤسساتها وتركيباتها الحكومية، والعمليات السياسية التي تجري فيها، وأنظمتها القانونية، والقواعد والتنظيمات التي تفرضها الدول على الافراد والجماعات بما في ذلك ماتضعه من تنظيمات للاقتصاد القومي ومايعتمد عليه من .منشآت ومؤسسات ومصالح تجارية وزراعية وصناعية، وكذلك ألعلاقات الاجتماعية والثقافية والتعليمية، وأيضا العمليات والوكالات أو المؤسسات التي يتم من خلالها تطبيق القانون واللوائح الادارية العامة، وكذلك نظم ونشاطات الأحزاب والتنظيمات السياسية وجماعات الضغط او المصلحة؛ الى جانب فهم وتحليل طبيعة الرأي العام والدعاية، ودراسة العلاقات سواء كانت سياسية أو أجتماعية أو ثقافية أو عقائدية بين الدول ومحاولات تنظيم هذه العلاقات والتحكم فيها عن طريق القانون الدولي أو التنظيم الدولي.

غير ان هناك بعض الفروع الانسانية التي تعتبر بطبيعتها ملتزمة التزاما مباشرا بعلم السياسة تطرح مواضيع ومفردات مختلفة تماما في أختيار وتصنيف الموضوعات السياسية، والتي تعتبر بحق في صلب اختصاص علم السياسة. ورغم ذلك نجد ان اغلب الكتاب يتفقون على اختلاف مذاهبهم. حول القاعدة التي وضعتها لجنة خبراء (اليونسكو) عام (١٩٤٨) والتي حددت فيها موضوعات علم السياسية وهي:

النظرية السياسية والفكر السياسي:

أن النظرية السياسية والفكر السياسي أساس جوهري في دراسة العلوم السياسية لايمكن المتخصص في أي فرع من فروع العلوم السياسية أن يتخلى عن دراسته والتعمق فيه. دراسة النظرية السياسية تتشابك مع غيرها من العلوم السياسية(*).

(*) الفلسفة السياسية : فهي تشير الى المعايير الخلقية التي يفترض أنها توجه سياسة مجتمع معين... وهي كل مجموعة من الدراسات او النظريات التي تبلغ درجة عالية من العموم، وتوحي للأهتداء لعدد قليل من المبادئ الرئيسية يمكن ان يفسر بها نوع ما من معارفنا أو ان تفسر بها المعرفة الأنسانية كلها. والفلسفة السياسية ترمي ايضا للأهتداء لبعض المبادئ التي تبين مايجب أن تكون عليه الدولة لتحقق غاية وجودها، كمبدأ العدالة لدى افلاطون، او مبدأ الخير العام لدى ارسطو، أو مبدأ العصبية لدى ابن خلدون، او مبدأ السيادة لدى بودان، او مبدأ الحرية لدى لوك. وكما أن الفلسفة لاتحاول أن تفسر شيئا ما بل كل شيئ فأن الفلسفة السياسية تحاول هي أيضا أن تفسر كل شيئ سياسي او كل شيئ يتعلق بالدولة من خلال المبدأ أو المبادئ التي يضعها الفيلسوف السياسي.

واهتمام الفيلسوف مركز بمبادئ الدولة وغاياتها وقيمها اكثر مما هو مركز بما هي عليه كظاهرة سياسية أو اجتماعية، أي بما هي عليه آليتها او حركتها العقلية. أن عالم الفلسفة السياسية هو عالم القيم، والمبادئ والغايات. ولما عالم علم السياسة، فهو عالم الوقائق، والظواهر، والحركات السياسية. ولذلك يشتد التمييز اليوم بين فلسفة السياسة وعلمها الى حد يستثير انتقاد العلماء الذين يصرون على أعتبار المعرفة السياسية فلسفية، أيا كانت المكاسب العلمية المنهجية التي حققتها. الدكتور حسن صعب: علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة

تتمة الهامش في الصفحة التالية

وهذا من ناحية، وهي من ناحية أخرى ترتبط أرتباطا وثيقا مع الفكر السياسي، بحيث يكون من العسير جدا تحديد الفواصل او الحدود بينهما بالدقة الكافية. ويمكن القول بصفة عامة أن الفكر السياسي يشير الى آراء ومعتقدات شعب أو (مفكر سياسي،) معين في وقت معين. أما النظرية السياسية فهي تعمل على أكتشاف قواعد التحكم في النشاط والتطور السياسي. وأن استعمال كلمة "نظرية سياسية" هو وجه من وجوه الفكر السياسي المنهجي لتكوين، نظريات علمية سياسية لها صحة النظريات العلمية الرياضية والطبيعية والنظرية هي "...بناء تصوري يبنيه الفكر يربط بين مبادئ ونتائج معينة" وقد يكون هذا البناء صائبا أو

ولمعرفة المزيد عن "الفلسفة السياسية" يراجع المصادر التالية:-

علي محمد شمبش : العلوم السياسية

اسماعيل علي سعد : المجتمع والسياسة

(*) الأيدلوجية السياسية: فتعتني أساسا بدراسة برنامج العمل الذي يمكن أن تتفهمه وتستوعبه الجماهير المستمدين أفتراضات عقائدية معينة عن الطبيعة العامة للواقع الاجتماعي، وهو يشتمل على بعض تأكيدات عن أوجه قصور في الماضي والحاضر أو أحدهما مع وجود توجيهات ضمنية للعمل نحو تحسين الموضف وبعض الافكار عن الوضع المرغوب فيه مستقبلا.

لمعرفة المزيد يراجع الفصل السادس من هذا الكتاب.

المذهب السياسي: هو أقرب الى المسلم اليقيني منه الى الفلسفة السياسية او النظرية السياسية. هو مجموعة من الحقائق المنظمة والمتماسكة والمتصلة غالبا بالسلوك. "وللعلم والمذهب غايتان مختلفتان/ فالعلم يلاحظ ويفسر والمذهب يحكم ويتطلب المذهب خطوطا بسيطة والتزامات قاطعة.."

القوانين التي تحكم الحركة، وبالتالي تطبيق هذه القوانين على المجتمع السياسي، والنظرية السياسية يمكنها حينئذ ان تقدم المعرفة للسلطة وأن تمد المجتمع بالمسالك التي تسمح له بتحقيق اهدافه وغاياته.

العلاقات الدولية :

تمثل دراسة العلاقات الدولية ، احدا من اهم فروع العلوم السياسية، والواقع ان دراسة العلاقات الدولية كمادة منفصلة وقائمة بذاتها لم تبدأ بصفة جدية الا عقب الحرب العالمية الثانية ولكنها في هذه الفترة الوجيزة نسبيا تقدمت وتطورت بشكل هائل، فأصبحت كثير من الجامعات الاجنبية تهتم بتخصيص قسم مستقل لدراسة العلاقات الدولية بل أن هناك معاهد مستقلة مهمتها التخصص في دراسة هذه المادة، وأصبحت الان تشمل دراسة السياسة الدولية والدبلوماسية والتنظيم والمنظمات الدولية وبالذات الأمم المتحدة وكذلك القانون الدولي والسياسات الخارجية. ويلاحظ أن الأتجاه الحديث في الدول الاوربية لأنشاء أقسام مستقلة للعلاقات الدولية يرتبط بالحاجة الماسة الى تقديم الخلفية العلمية والتدريب المهنى الملائم الذي يلزم الراغبين فى الانظمام الى السلك الدبلوماسي، ومع تزايد اهمية الدبلوماسية والحاجة الى مزيد من الدبلوماسيين الاكفاء في الدول المختلفة ومع تزايد

العلاقات والاتصالات بين الدول(١).

النظم السياسيه والحكومات المقارنه :

تطورت دراسة النظم السياسية تبعا للتطور في مفهوم العلوم السياسية وأصبحت دراسة السلطة والوظائف التي يتم ممارستها في النظام السياسي، أي النشاط الذي يقوم في هذا النظام جانبا رئيسيا عند محاولة فهم أي نظام سياسي، وقد تضاءلت الى حد ما أهمية الدراسات الشكلية لمؤسسات السلطة الرسمية، بمعنى آخر فقد أصبح معيار فهم النظم السياسية هو دراسة وفهم الوظائف والأنشطة التي تمارسها المؤسسات الموجودة في الدولة. على أننا يجب أن ندرك مايوجد بين هذه المحاولات من تداخل وأرتباط، أذ يصعب القول بأنها ميادين مستقلة بعضها عن بعض تماما. فالمجال الاول يركز على دراسة الحكومة او الدولة وينصب الاهتمام على تحليل العلاقة بين الافراد وحكومتهم تلك العلاقة التي تقوم على قواعد مقررة

---

(١) لمزيد من المعلومات يراجع الفصل السادس من هذا الكتاب.

وكذلك : (١) مارسيل ميرل: سوسيو لوجيا العلاقات الدولية.

(٢) جوزيف فرانكل : العلاقات الدولية .

(٣) سامي عبد الحميد : العلاقات الدولية.

(٤) كاظم هاشم نعمة : العلاقات الدولية

ومقبولة توصف بأنها شرعية، وفضلا عن دراسة الاحزاب السياسية والسلوك السياسي والقيادة وجماعات المصلحة، والرأي العام وأسس الأدارة العامة، ويرتبط بهذا الميدان ذلك الاتجاه الذي يعني بدراسة الحكومة على اساس مقارنة حيث تركز الدراسة الى الخبرات السياسية، والأنظمة وأنماط السلوك والعمليات التي تظهر مصاحبة للحكومات الحديثة بمختلف نماذجها. والمدخل الذي يستخدمه هذا الاتجاه واسعا جدا طالما يؤكد على الطابع العالمي للحكومة،، ويسعى الى تحديد نوعية الظواهر التي تشهدها الانظمة السياسية والتي تتميز بالتباين او العمومية، أو التغير والتفرد. ولايستهدف هذا الاتجاه في البحث تحديد الاشكال والانماط التي تتخذها الانظمة السياسية المختلفة كما تؤدي وظائفها في النطاق المحلي الذي توجد فيه، ثم تميزها على اساس مقارن، ولكنه يحاول أكتشاف العمليات الحكومية في الممارسة والتطبيق⁽¹⁾. ولايتوقف الامر عند هذا الحد بل يتحتم التعمق في كيفية تطبيقها، ومدى كفاءة هذه الاجهزة وتفاعلها مع الظروف الاجتماعية السائدة وماذا كانت تقوم بوظائفها على الوجه المطلوب، مع تحديد القوى المختلفة التي تتصارع في هذا النظام وكيفية قيام كل من هذه القوى بدروها ووظيفتها⁽²⁾.

---

(١) علي عبد المعطي محمد ومحمد علي محمد ومحمد علي أبو ريان: السياسة النظرية والتطبيق، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٦، ص ١٩ - ٢٠.

(٢) محمود اسماعيل محمد : مصدر سابق ، ص ٣٠.

وأخيرا يمكن الاشارة بأن النظم السياسية حتى عهد قريب كانت تنحصر أساسا في دراسة أشكال ممارسة السلطة والسلطان، أي تحديد شكل الدولة (موحدة - أتحادية - تعاهدية) وشكل الحكومة (ديمقراطية أو دكتاتورية، جمهورية او ملكية، أو أرستقراطية.. الخ) كما كانت تهتم بكيفية الحصول على السلطة والسلطان (الوراثة، الانتخاب، التعيين) أو الجوانب القانونية لوظائفها من النواحي التشريعية والتنفيذية والقضائية دون التعمق في فهم الجذور العميقة لذلك كله.

الهدف من دراسة علم السياسة :

لقد ذهب الفيلسوف العربي (أبن خلدون) في تحديد أهداف السياسة الى تحقيق الخير العام. فقد قال "أن الأنسان الى الخير وخلاله أقرب والملك والسياسة أنما كانا له من حيث هو أنه أنسان. لأنها خاصة للأنسان لا للحيوان فأذن خلال الخير فيه هي التي تناسب السياسة والملك. أذ الخير هو المناسب للسياسة(١).

أن هذه الاهداف التي تقترن بها السياسة عند (أبن خلدون) نجدها ماثلة في الوقت الحاضر عند المختصين المحدثين. أن الاستاذ (جليان فرند) أكد بأن السياسة تقترن بهدف تحقيق الخير العام، وهذا الهدف في نظره كان محط اهتمام كل الفلاسفة عبر

---

(١) أبن خلدون: المقدمة/ بيروت، دار الكتاب اللبناني/ ١٩٥٦. ص ٢٥٥.

العصور، ابتداءا من (آرسطو) وانتهاءا بالمختصين من الكتاب الامريكان. ولكن (جليان فرند) يضيف الى ماتقدم هدفين آخرين يتمثلان بتحقيق الامن الخارجي وتوفير الرخاء(١).

أما الهدف من دراسة علم السياسة فيلخصها الدكتور (حسن صعب) بقوله أننا (ندرس علم السياسة لأننا بحاجة الى صورة منهجية في نظرتنا للسياسة وفي ممارستنا لما. والثورة الحقيقية هي ثورة منهجية أنها قبل كل شيئ ثورة العقل المرتاب في مسلماته الخاطئة. لأننا أذا أحسنا أستعمال العقل أستطاع أن يكون المحرر الأعظم للأنسانية. ثم ان فهمنا للأشياء رهن بأمكان تحليلنا لها تحليلا عقلياء، وتحليلنا العقلي لمسلماتنا السياسية هو سبيلنا لتبين ماهي عليه من خطأ وصواب. ولذلك يتوجب علينا أن نراجع مسلماتنا السياسية مراجعة منهجية مستمرة، منطلقين اولا من الواقع المحسوس، ومتدرجين منه تدرجا هادئا الى افكار جديدة. وعلم السياسة علم المراجعة المنهجية المستمرة، او علم النقد المنهجي الدائم للمسلمات والأحوال والانظمة السياسية. وموطن الخطأ الرئيسي في نظرتنا للسياسة هو أننا أعتبرناها لحد الآن نشاطا سلطويا محوره "الحاكم" والنظرة الصحيحة اليها هي أو أنها نشاط أنساني محوره "الانسان". وعلاقة الحاكم بالمحكوم

---

(١) عبد الرضا الطعان و د. صادق الأسود: مدخل الى علم السياسة، مصدر سابق، ص ٢٨٦.

هي الصفة المميزة للنشاط السياسي عن غيره من النشاطات الأنسانية، حيث لاتكون هذه العلاقة لاتكون سياسة، ولاتكون دولة، ولايكون علم السياسية. وأن علاقة الحاكم بالمحكوم هي علاقة أنسان بآخر، وأن غايتها الحقيقية هي تحقيق أنسانية لأثنين، لألغاء أنسانية أحدهما تعزيزا لسلطة الآخر او قدرته. أذ يستهدف علم السياسة فهم حقيقة علاقة الحاكم بالمحكوم، وفق قوانينها العقلية، أنما يسهم بذلك في رد الأعتبار الأنساني لكل أنسان حاكما كان أو محكوما. ولاتتحقق مثل هذه الثورة في نظرتنا للسياسة الا أذا أدركنا العلل التي تمكن فردا او مجموعة من الافراد من الأستئثار بالقدرة والأستبداد بالسلطة دون سواهم. وفهم هذه العلل هو الضالة التي نشدها علم السياسة ومايزال ينشدها حتى اليوم(١). وبعيدا عن الطروحات الفلسفية والاماني المثالية، فهناك من يذهب في تحديد الأهداف الرئيسية من دراسة علم السياسة. والتي تتوزع على ثلاثة محاور (التكوين المهني والثقافة العامة - والحفاظ على النظام القائم وتكوين روح المواطنة -٣ وتوفير متطلبات السياسة وتحقيقها)، سنتناول هذه المحاور بالايجاز والتعريف.-

أن الحكومات التي كانت تقتنع الى عهد قريب بالتكوين القانوني للموظفين لم تعد تكتفي في الوقت الحاضر بذلك فلم يعد

---

(١) حسن صعب : مصدر سابق، ص ١٧، ١٨، ١٩.

يكفي الحصول على دبلوم في القانون وأنما راحت تطلب من المرشحين للوظيفة العامة تكوينا قائما على أساس من المعرفة بالعلوم الاجتماعية. أن الاصلاحات التي تمت بعد الحرب العالمية الثانية في السويد وفرنسا وانكلترا والولايات المتحدة والهند وبولونيا تكشف بجلاء عن الأهمية التي تطلق في الوقت الحاضر على أن يكون كبار الموظفين، قد تلقوا تكوينا مهنيا سنده علم السياسة والعلوم الاجتماعية الأخرى.

وقد كان لتأسيس معهد العلوم السياسية في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية ارتباط وثيق بموضوع اصلاح الوظيفة العامة. وأذا كان هدف التعليم هو تمكين الرجال والنساء على فهم العالم الذي يعيشون فيه فأنه مما لاشك فيه بأن علم السياسة سيبدو أساسيا بالنسبة لأولئك الذين يتطلعون الى الاهتمام بالاحداث الوطنية والقومية والدولية المعاصرة، أن طالبا في العلوم السياسية يبدو أكثر قدرة على تفهم القضايا المعاصرة الداخلية والخارجية. كما سيبدو اكثر قدرة على تفهم نظام سياسي معين، وخط سلوك حكومة معينة ومجمل النشاطات التي تضطلع بها، وذلك بالقياس الى ذلك الذي يدرس الطب مثلا. وربما ولهذا السبب، فأن "حكومة الديمقراطية سيكون لها حظ أوفر في أن تتقدم في البلدان التي يشكل فيها علم السياسة جزءا من التثقيف العام مما هو عليه في البلدان التي لم يعترف فيها له بمثل هذه المكانة. ودارسو العلوم السياسية هم اكثر تأهيلا في الاشتراك بشكل فعال في

المناقشات وفي التميز مابين الدعاية و الحقيقة في أستخلاص المعيار اللازم لتقييم نشاط الحكومة(١).

أما الهدف الثاني لعلم السياسة هو الجفاظ على النظام القائم وتكوين روح المواطنة.

أن أول مايهدف اليه علم السياسة بخصوص الحفاظ على النظام القائم هو خلق التوافق بين الأنسان و المجتمع القائم. فبدلا من مقاومة المجتمع في سلبياته فأن كبار الموظفين يضعون أنفسهم في خدمة المجتمع وعلى هذا الاساس فانهم يأخذون على عاتقهم مهمة يجعلون منها هدفا لعلم السياسة، هذه المهمة جعل هذا المجتمع يسير دون هزات وهكذا فأن علم السياسة يتخذ لنفسه عبر الممارسات الفعلية للمختصين بعلم السياسة هدفا ثابتا هو الحفاظ على المجتمع القائم. وبكلمة أوضح بقدر مايبدو المجتمع بأعتباره نظام توازن فأن هدف علم السياسة هو الحفاظ على هذا التوازن ومن ثم وكنتيجة لذلك أستبعاد كل حالات النزاع والتوتر الضيقين. فأصبح على علم السياسة أن يعمل من أجل التغلب على النزاعات والتوترات من كل صنف وبقدر ماكان يسود الاعتقاد برجاحة المبادئ الفلسفية والأخلاقية والأجتماعية للديمقراطية، فأن تعزيز هذه المبادئ كان قد طرح كواحد من المهام التي ينبغي

---

(١) عبد الرضا الطعان وصادق الأسود: مصدر سابق ص ٣٠٤ - ٣٠٥ وكذلك حسن صعب: مصدر سابق، ص ٢٣.

أن يضطلع بها علم السياسة.

أما الأمر الخاص بتكوين روح المواطنة، فقد بحث في لطار كل ما من شأنه أن يسهم في تقوية الديمقراطية في العالم، وقد بذلت جهود عديدة في هذا المجال كان جوهرها يتعلق بالثقافة اللازمة لتكوين روح المواطنة. وقد ذهب بعض الكتابْ (الموند) و (فيربا) يتساءلان في البداية عن المقومات الثقافية للديمقراطية، وهما يلاحظان بأن الأيمان بعلاج النظام الديمقراطي يبدو قد تزعزع في مجرى هذا القرن. أن الأمر بهذا الشأن يرجع الى انه لايكفي نقل المؤسسات الديمقراطية ومبادئها من اجل الحصول على نظام ديمقراطي، وأنما ينبغي أكثر من ذلك تطوير القواعد الفاعلة للنظام الديمقراطي. كالسلوك السياسي والقواعد الخاصة بالتصرف وطريقة أتخاذ القرارات، والعلاقات بين الحكام والمحكومين. وبكلمة أخرى أن ماينقص النظام الديمقراطي هو فضيلة المواطنة التي كان فلاسفة الأغريق قد طوروها بشكل رائع والتي يفتقدها الأنسان حاليا، فكيف يتم تحقيق فضيلة المواطنة؟.

أن الأجابة عن هذا التساؤل هي التي تكون الهدف الأساس الذي ينبغي أن يسعى اليه علم السياسة. أن هذه المهمة كانت دائما تمثل بالنسبة له المهمة التقليدية، ومازال علم السياسة يسعى الى تعليم المجتمعات كيف تحكم نفسها حكما صالحا، ولكن هذه يتجلى بشكل أفضل لو حددنا تبسيط شديد مضمون روح المواطنة.

يمكن القول أن روح المواطنة سلوك واع وفعل خاص بالشخص بأعتباره كائنا يملك العقل ومساهما في الدولة، ولكن هذه المساهمة لاتتم بشكل سلبي، كما هو الحال بالنسبة للأنتماء عن طريق الأكراه كما لايتم على أساس من الطلب الى الشخص بالأنتماء. أن روح المواطنة تتضمن المساهمة الأرادية المقصودة، تلك المساهمة السياسية التي تتضمن المساهمة في الدولة في مؤسساتها وحياتها، من شأنها أن تجعل المواطن العضو في المجتمع عنصرا ملتحما بالسلطة، ولكنه يبقى فضلا عن هذا شخصا خاصا.

أن المساهمة في الحياة السياسية تتخذ أشكالا متعددة مثل المساهمة المباشرة، والمساهمة بطريق الأستفتاء الشخصي والمساهمة بطريق التمثيل... الخ.

ولكن المهم هو أن نشير الى ان كل هذه الأشكال من المساهمة تجسد في الجوهر روح المواطنة.

أن روح المواطنة قابلة لأن تخضع للتوجيه، لعل ذلك يرجع الى طبيعة مضمونها. فطالما أن روح المواطنة تقوم على أساس من العقل فمن الممكن التأثير على العقل، وبذلك يتم تحديد نمط المساهمة ومضمونها. وهكذا فأن الثقافية السياسية التي يقوم علم السياسة بتحضيرها قابلة لأن تؤثر على العقل الانساني وتوجه باتجاه معين حتى يتم ضمان نمط معين من روح المواطنة، وبقدر ماتكون المسألة المطروحة هي مسألة الديمقراطية فأن علم

السياسة قادر على أن يقوم بتحضير الثقافة السياسية التي من شأنها أن تخلق المواطن الذي يبدو مشبعا بالروح الديمقراطية.

– أما الهدف لأخير لعلم السيآسة، هو صناعة السياسة وتنفيذها. أذا كان المقصود بالسياسة هو عملية أتخاذ القرارات وتنفيذها على صعيد السلطة فألى أي حد يمكن القول بأن علم السياسة يهدف الى تهيئة مستلزمات أتخاذ القرارات وتنفيذها؟ هناك في الحقيقة عدد من الأكادميين في العلوم السياسة على أستعداد للأسهام مع الجهات المسؤولة في أتخاذ القرارات وتنفيذها. ويرى البعض في نفسه القدرة والأمكانية على تقديم النصائح المفيدة لهذه الجهات على أمل أن تكون هذه النصائح سببا في زوال الأوضاع التي يعتبرها الرأي العام، عادة عيوبا أو في الأقل سببا في زوال البعض منها. وبعد ذلك نسأل ما الذي يقدمه علم السياسة في التمهيد لمتطلبات السياسة وتنفيذها؟ فأذا كانت التوقعات السياسية هي القدرة على معرفة بما سيحدث هي بمثابة أختبار للفائدة العملية لكل علم. وعليه يمكن القول بأن كل قرار سياسي يتضمن الكثير من الأمور المجهولة التي سيجد المسؤولون أنفسهم أمامها. وهكذا يبدو الأمر طبيعيا أن يلجأ الأختصاصيون في علم السياسة لوضع معرفتهم موضع التجربة بقدر أستطاعتهم على الأحاطة بمثل هذه الأمور المجهولة وربما يمكن أعتبار التنبؤ واحدا من نماذج الأسلوب العلمي الذي من الممكن اللجوء اليه من قبل المختصين في مجال علم السياسة. وعلى هذا الأساس يمكن القول

بأن هؤلاء المختصين سيكونون قادرين على وضع العناصر المختلفة في حالة ترابط تقود في النهاية الى جملة نتائج متوقعة ومحتملة. ولكننا لانستطيع القول بأن هذه النتائج هي نتائج نهائية وحاسمة. ولكنها تسمح لنا على الأقل من أن تكون مؤشر على الدرب الذي يؤدي بنا الى صياغة توقعات، على الرغم من أن هذه التوقعات لاتزال بسيطة فأنها بالمقابل تؤكد على مدى الفائدة التي يتضمنها هذا العلم في مجال الممارسة السياسية.

وأخيرا يمكن القول بأن علم السياسة لايتوقف عند هذا الحد فهو يعطي رأيا بخصوص الوسائل التي تسهم بوضع السياسة العامة للدولة، فأذا كان تحديد أهداف السياسة الحكومية ليس من أختصاص المختصين في مجال علم السياسة. ولكن بالمقابل، اليس من المستحسن عندما تمد السلطات المختصة أهداف السياسة وأتجاهاتها المرسومة، أن تطلب اليه عند ذلك أن يعطي رأيه بالوسائل التي ينبغي أن تستخدم من أجل وضع هذه الأهداف موضع التنفيذ وبالتالي الحصول على النتيجة المرجوة؟ قد يقال بأن الأمكانيات التي يملكها المختص في مجال علم السياسة محدودة. هذا صحيح ولكن الا تستطيع المعرفة التي يملكها أن تقدم المساعدة في هذا المجال؟ الا يستطيع أن يسهم في طرح الموضوع بشكل افضل وفي أظهار صعوباته بشكل أحسن؟ ونكرر القول بأن ليس من أختصاص علماء السياسة أن يقولوا للحكام وللمواطنين أن عليهم أن يقوموا بنوع من السلوك

السياسي، بل أن عليهم أن يرشدوهم الى الشروط التي يجب ان تنال أذا كانوا يرغبون في الوصول الى مايتطلعون اليه(*).

(*) لمعرفة المزيد عن أهداف علم السياسة يراجع الكتب التالية :

Roymand Aron: La science Politique en France.
Rpymand Aron: L'opiunn des intellectuls.
Maurice Duverger: Introduction a La politique.
Maurice Duverger: Methades de La science politique.
Maurice Duverger: Sociologie politique.
Georges Burdeau: Methode de La science politique.
Georges Burdeau: Traite de science politique.

وكذلك :

مقدمة أبن خلدون

حسن صعب : علم السياسة.

عبد الرضا الطعان وصادق الأسود : مدخل الى علم السياسة.

علمية علم السياسة :

لاشك عندما يناقش موضوع علمية علم السياسة فأن جدلا واسعا وخلافا كبيرا يظهر، كون هذا العلم علما حديثا مقارنة ببقية العلوم الأنسانية الأخرى، وكونه لم يستقر ولم يأخذ أبعاده بعد. ومن المفيد اولا ازالة الخلط بين مفهوم السياسة من جانب وعلم السياسة من جانب آخر، فعندما نتكلم عن "علم السياسة" لاتعني أن ممارسة الحكومة تتم على يد "علماء" أو انها تمارس بالضرورة طبقا لمعرفة علمية ذات كيان معروف وواضح.

فالسياسة والحكام كثيرا مايتخذون قراراتهم على أساس الرأي وليس على أساس معرفة معينة فالسياسة كما يقال في احيان كثيرة "فن". وقد يتم التوصل الى القرارات بأساليب تقديرية، أو عن طريق الألهام وليس عن طريق استخدام معادلات وحسابات رياضية. وتبسيطا لموضوعنا نجد أتجاهين متناقضين، الأتجاه الأول المتشكك وتتعدد وجهات نظر أصحابه تعددا ملحوظا حيث يرى البعض أن المعرفة السياسية لاتشكل علما وأنما دراسات سياسية والبعض يذهب الى أبعد من ذلك فهو لايقر بوجود علم السياسة، أنما "علوم سياسة" والتي تضم خمسة علوم: المذاهب السياسة والتاريخ السياسي وعلم الأجتماع السياسي وعلم القانون وعلم السياسة ويستند هذا الرأي على أستحالة قيام علم واحد بدراسة "السياسة" وهو راي أختلط عليه الأمر كما نوهنا

٨ ـ والأتجاه الثاني يتوسع في أطار هذا العلم بصورة كبيرة ويأخذ هذا التوسع صورا متعددة، من هذه الصور مايراه البعض من قيام علم السياسة بدراسة الجماعات البشرية، وهكذا يظهر علم السياسة وكأنه علم المجتمع المتكامل في كل معاينة. الأمر الذي يتطلب مجهودا غير عادي من المنسبين اليه من ناحية، والذي يجعله بمثابة معرفة سياسية عامة وشاملة عن المجتمع من ناحية أخرى. ولاشك أن هذين الأعتبارين لايتمتعان بمصداقية مطلقة في المعرفة السياسية(١). أن مناقشة هذه الآراء تعطينا فكرة مقربة عن الموضوع. فالرأي الأول لايعترف بوجود قوانين سياسية وبالتالي عدم وجود علم السياسة، ويستند أنصار هذا الرأي الى أن الظواهر السياسية تتوقف قبل كل شيئ على أرادة البشر، ولما كانت هذه تتصف بالحرية فأن وضع حدود لها صعب، لأن التصرفات الفردية الخاصة تتبع دوافع مختلفة لايضبطها قانون، وحتى لو أمكن التسليم بوجود قوانين سياسية فأنه لايمكن أن تكون لها صفة الثبات والأستمرار التي تتميز بها القوانين الخاصة بالظواهر الطبيعية، وذلك لكثرة الأستثناء في الحياة السياسية، والتي ترجع في الغالب الى تعدد أرادات الأفراد.

---

(١) أبراهيم أحمد شلبي: علم السياسة دراسة في قواعده الأصولية وضوابطه النظرية، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٥١ – ٥٢.

أما الرأي الثاني فهو يقر بوجود قوانين سياسية وبالتالي يمكن أن ترتقي السياسة الى مصاف العلم، ويسوقون على هذه القوانين أمثلة منها.

أذا تعددت الأحزاب السياسية يصعب الأستقرار السياسي، والسلطة التي لاتوضع لها ضوابط يساء استعمالها، وعضو البرلمان المعترض دائما يصبح معروفا ويعاد أنتخابه. ويردد أنصار هذا هذا الرأي على منتقد يهم بالذات بخصوص الأستثناءات الموجودة في القوانين السياسية.

ويقولون بهذا الصدد أن المشكلة تكمن بكون الشروط اللازمة لتطبيق القوانين السياسة غير موجودة، وهذا لايعني بطبيعة الحال بأن القوانين غير صحيحة بل أن بعض الشروط المطلوب توفرها لتحقيقه غير موجودة، لهذا نجد الباحث السياسي يستخدم دائما عبارة "مع بقاء العوامل والظروف كما هي" كما أن العيب يأتي كذلك من التخلف النسبي لمناهج وأدوات البحث السياسي وأخفاء الحكومات بعضا من البيانات والأحصاءيات(١).

وأخيرا يمكن القول أذ كان علم السياسة لايستطيع على الاقل في الوقت الحاضر أن يرقى الى مستوى العلوم الطبيعة، لاسيما فيما يتعلق بتوفر الموضوعية المطلقة والقوانين العامة التي

---

(١) بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى: المدخل في العلوم السياسية، الطبعة السابعة، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٢.

من شأنها أن تقيم العلاقة مابين الأسباب الخاصة والآثار المحدودة. فأذا كان علم السياسة عاجزا في الوقت الحاضر أن يرقى الى مستوى العلوم الطبيعية، فأنه مع ذلك لايقوم على أساس من معرفة تقيمية محضة كما هو الحال بالنسبة للفلسفة مثلا. أنه يرتبط بما هو كائن ومايبنغي، أن يكون في الوقت نفسه. فهو لايمكن أن يكون غير مكترث أزاء النتائج التي تترتب على ممارسات الحكومة. كما لايمكن أن يقال بعدم القدرة على التمييز بين ماهو خير وشر في ممارسات المؤسسات المختلفة للدولة.

كما لايمكن أن يتمسك بعدم الاهتمام بالجهود المبذولة من أجل تحديد المقاصد والوسائل الخاصة بأي نشاط سياسي كما لايستطيع أن يحجم عند أبداء الرأي حول سياسة وأعمال أية جهة سياسية. أن أي سلوك سلبي من هذا النوع سوف يجرده عن صفته العلمية ومن كل فائدة تذكر، بل أنه سوف يجرده حتى من سبب وجوده.

مصادر الفصل الأول

Marcal Prelot: La Science Politique, que sais je N . 906, Paris, Puf. 1977.

Eric Weil: Philosophie Politique, Paris Vrin 1956.

David Easton: Analyes du Systeme Politique Traduction de Pierre Racheron Paris 1974.

ابراهيم احمد شلبي: علم السياسة دراسة في قواعده الاصولية وضوابطه النظرية، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٥.

محمد فايز عبد أسعيد: قضايا علم السياسة العام، الطليعة، بيروت ١٩٨٣.

حسن صعب: علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٩.

ملحم قربان: المنهجية والسياسة، الطبعة الرابعة، المؤسسة الجامعية للدراسات، ١٩٨٦.

أدلف هتلر: كفاحي، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت.

تتيا روتكو: الأخلاق والسياسة، ترجمة شوقي بلال، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٥.

محمود أسماعيل محمد: دراسات في العلوم السياسية، مكتبة القاهرة الحديثة.

ريموند كتيل: العلوم السياسية، ترجمة فاضل زكي محمد، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٣.

الفصل الثاني

علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى

أن علم السياسة هو أحد العلوم الاجتماعية والذي يشترك بدوره مع بقية العلوم الاجتماعية الاخرى بصلات واسعة وعميقة بأعتبار القاسم المشترك الذي يجمعها جميعا وهو "الأنسان" وبالرغم من أحتفاظ كل علم من هذه العلوم بخصوصيته باعتبار تناوله بالبحث والدراسة جانبا واحدا من فعلية الانسان الاجتماعية وأذ أقرينا تلك الواقعة فأن علم السياسة تمتد صلاته الى كافة العلوم الاجتماعية وبالذات علم الجغرافية والحيوان والتاريخ والاجتماع والنفس والاقتصاد والقانون... ولذا سنتابع هذه الصلة بشيئ من التوضيح.

المبحث الاول /

علاقة علم السياسة بعلم الجغرافية /

الجغرافيون يعرفون ويحددون علمهم بأنه دراسة الأنشطة الأنسانية في سياقها المكاني، ويتضمن ذلك الأنماط والعلاقات فوق سطح الأرض(١). ومما لاشك فيه أن البيئة الجغرافية تعتبر من العوامل المؤثرة في نشأة الدولة وتطورها وأذا كان أهتمام علم الجغرافية منصب على كل ماله علاقة بالارض سجو أي

---

(١) علي عبد المعطي محمد ومحمد علي محمد ومحمد علي أبو ريان: السياسة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٦، ص ٢٩.

المحيط المادي الذي يعيش فيه وحوله الأنسان وأذا كانت الدولة. هي نقطة الارتكاز في علم السياسة فهمنا مدى العلاقة الوثيقة بين العلمين وكما هو معروف بأن اهم عنصرين في الدولة الارض والسكان وكلاهما محل اهتمام علم السياسة بأعتبار ان الانسان يتأثر سلبيا وايجابيا بالمحيط الطبيعي الذي يعيش فيه وخاصة التضاريس الارضية والمساحات المائية واليابسة والمناخ ومصادر الثروة الطبيعية. ورغم تأكيد الجغرافيين على أثر البيئة على النشاط البشري الا انهم يميلون الى الاعتراف بأن للأنسان الحديث دوره الهام في تشكيل هذا العالم(١).

اصبح موضوع العلاقة بين الجغرافية والسياسة يحضى بأهتمام كبير عند دراسة العلاقات الدولية والحكومات وليس أدل على ذلك من قيام علم جديد استقطب اهتمام جميع المعنيين بشؤون السياسة الخارجية والعلاقات الدولية والاستراتيجيات العسكرية الا وهو "الجيوبولتكس" الذي يهتم بدراسة تأثير الجغرافي بالذات فيما يتعلق بالسياسة الدولية(٢).

---

(١) لقد تصور ديركايم "Durkheim"الفرنسي بأن العوامل محدودة الأثر ويعززه رأيه القائل : فليس بالأمر النادر قيام حضارات متشابهة في بقاع متباينة جغرافيا. محمد طه البدوي : اصول علوم السياسة، المكتبة المصرية الحديثة بالاسكندرية، ١٩٧٠، ص ١٨.

(٢) بطرس غالي ومحمود خيري عيسى : المدخل في علم السياسة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤، ص ١٢.

بمعنى آخر ان "الجيوبولتكس" يهتم بدراسة تأثير الموقع الجغرافي على علاقات الدول بعضها بالبعض الآخر. ويعتبر (ابن خلدون) من الاوائل الذين ابرزوا أهمية العوامل الجغرافية والبيئه الطبيعية على الدول وقد فرق بين دولة ومجتمع سياسي يقوم على النهر ومجتمع ودولة تقوم في قلب الصحراء او مناطق حارة او باردة وأخيرا يمكن القول بأن الجغرافية بمختلف فروعها من سياسية واقتصادية وبشرية ضرورية بالنسبة للعلوم السياسية أذ الموقع الجغرافي ونوعية المناخ وتوفر الموارد الطبيعية ونوعها تدخل في تكوين وشكل الدولة وحتى التأثير في شكل النظام السياسي وعلاقتها بالعالم الخارجي .

المبحث الثاني :

"علاقة علم السياسة بعلم الأحياء"

منذ أن طرح الفيلسوف الأغريقي آرسطو مقولته "بأن الانسان حيوان سياسي" وعززها دارون بنظريته المعروفة "أصل الأنواع" ماانفك كتاب سياسيون ومخططون ستراتيجيون عديدون يعززون هذه المقولة بتأكيدهم على صلة السياسة بعلم الحيوان، وذلك من خلال النتائج التي تم التوصل اليها من قبل الباحثين في علم الحيوان وخاصة موضوع الاجناس والعروق والأصواف وحتى اللون وعلى ضوء ذلك بنيت نظريات سياسية خطيرة كتفوق العنصر الآري على بقية الجنس البشري وكذلك فلسفات

مدمرة كالنازية والفاشية وفي هوى ذلك اقيمت انظمة وقوانين كدولة جنوب افريقيا واسرائيل وقوانين التمييز العنصري في الولايات المتحدة الامريكية ومن المعلوم كذلك بأن الدراسات الخاصة بالاجناس البشرية وتطورها وعلاقتها بالبيئة الخاصة بها قد ساعدت هذه الدراسات لاسيما حينما تناولت الجماعات البدائية على فهم كثير من القواعد السياسية وعلى وضع بعض النظريات وعلى سبيل المثال فلقد ساعدت الدراسات الأنثربولوجي على أساس معرفة أصل الدولة وتطور المؤسسات السياسية المختلفة(١).

ويهتم علم الانثروبولوجيا بعلم السياسة اذ هناك حقل خاص للدراسات السياسية يعرف "بالانثروبولجيا السياسية" تتحدد أهتماماته بدراسة مصادر الصراع الأنساني ومجالات تلاحم الأختلافات الأنسانية وقانون الطبيعة والطرق التي تؤثر فيها المجتمعات المتقدمة على المجتمعات النامية التي تحتك معها(٢).

ورغم كل وجهات النظر التي قيلت ازاء هذه العلاقة يظل الانسان قاسما مشتركا بين العلمين ولكن لكل منهما موقفه وأهتماماته بهذا الموضوع.

---

(١) بطرس غالي بطرس ومحمود خيري عيسى: مصدر سابق، ص ٣٠٣.

(٢) نظام بركات/ عثمان الروان/ محمد الحلوة: مبادئ علم السياسة، دار الكرمل/ عمان. الاردن ١٩٨٤ ص ٢٥.

المبحث الثالث :

"علاقة السياسة بالتاريخ"

التاريخ بمعناه العام يشير الى المعاني المنظمة للأحداث الماضية وبذلك يصبح لكل شيئ تاريخ ولايهتم علماء السياسة بالطبع بكل ابحاث المؤرخين ولكنهم يحصرون هذا الاهتمام في حدود سمصه التي يحددها التاريخ عن النشاط السياسي للانسان وخبراته في هذا المجال بالذات فيصبح التاريخ بهذا المعنى مصدرا اساسيا من مصادر المعلومات السياسية(١). وقيل بأن علم السياسة هو ثمرة التاريخ وان التاريخ هو جذور علم السياسة(٢). فيصبح التاريخ بهذا المعنى مصدرا اساسيا من مصادر العلوم السياسية باعتباره سجلا للأحداث البشرية ويستقصي مسبباتها فيحتوي على احصاء للظروف والتطورات الخاصة بالاقتصاد والدين وسحرحات الفكرية والاصول الاجتماعية الى جانب بحثه في الدولة ومنظماتها وعلاقة الدول بعضها ببعض فالجانب السياسي منه أي "التاريخ السياسي" له علاقة وثيقة بعلم السياسة كما لايمكن للباحث دراسة او تحليل مشكلة سياسية ، معاصرة بدون الرجوع الى الماضي في الدراسة ومعرفة العوامل التي أدت الى قيام الأزمة او التي مهدت لها الذي يمكن من ذلك هو

---

(١) علي عبد المعطي محمد ومحمد علي محمد: مصدر سابق، ص ٢٧.

(٢) رايموند كتيل: مصدر سابق، ص ١٦.

التاريخ. فالباحث يرجع اليه لمعرفة مايريده في ذلك الخصوص(١).

أي أن التاريخ يفيد الباحث في العلوم السياسية اعظم فائدة حيث يمكن ان يحلل هذه المعلومات ويضعها فى قوالب لها معنى ويمكن أن ترشده الى فهم الحاضر والتنبو بما يصير عليه الحال في المستقبل كما أن دراسة التاريخ تصبح عقيمة ولامعنى لها أذ لم تأخد التيارات والعوامل السياسية في نظر الاعتبار فمثلا دراسة تاريخ الولايات المتحدة الامريكية في القرن التاسع عشر لايمكن ان يكون كاملا بمجرد سرد الاحداث التي قامت في تلك الفترة وأنما يجب الاهتمام بدراسة الحركات والظواهر السياسية التي قامت في نفس الفترة. ويجب التنبيه هنا الى ان الاهتمام الرئيسي لعالم السياسة هو دراسة تطور نمو المؤسسات السياسية والحقائق التي تؤثر بصورة مباشرة او غير مباشرة على الدولة والحكومة وتوزيع القيم مادية ومعنوية داخل المجتمع أساليب تتطلب اللجوء الى السلطة والسلطان بوسائل العنف الشرعية أذ أقتضى الأمر وهو بذلك يختار حقائق معنية من الوقائع والمادة التاريخية المتاحة ويجب أن لاننسى أيضا علم السياسة يعطي أهتماما خاصا للأتجاهات المستقبلية ويحاول التنبوء بما يمكن أن يكون عليه الحال في المستقبل كما أنه يصدر أحكاما معنوية

---

(١) لؤي بحري: دراسات في علم السياسة، بغداد ١٩٦٧، ص ٥٦.

ويعطي تفضيلات معينة فيما يخص الظواهر التي تنظم وتؤثر على العلاقات داخل المجتمع السياسي وهذا بعيد كل البعد عن وظيفة المؤرخ وقد أشرنا سابقا الى أهمية التاريخ بصفة خاصة كأسلوب من أساليب البحث في العلوم السياسية ولاداعي هنا للأضافة مرة أخرى في ذلك.

المبحث الرابع :

"علاقة علم السياسة بالقانون"

القانون هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الروابط الأجتماعية التي يجبر الناس على اتباعها(*). والقانون قسمان عام وخاص والذي يهمنا هو القسم العام والارتباط بالذات يكون بمادتين "القانون الدولي والدستوري" بأعتبار ان الاول يشير الى طبيعة العلاقات الموجودة بين الدول والى كيفية تطبيقها وفق الصيغ والاعراف القانونية "تقنين العلاقات" اما الثاني "القانون الدستوري" فهو الذي يشير الى شكل الدولة اولا والتنظيمات الاساسية للسلطات العامة فيها ثانيا وأخيرا هو الذي يحدد الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الأفراد. من ذلك تستطيع القول. ان اكثر مفردات علم السياسة العام تتشابه وتكاد تتطابق في المفردات

(*) هو مجموعة القواعد التي تنظم سلوك الافراد داخل المجتمع تنظيما ملزما مقترنا بجزاء لمن يخالفه.

والمواضيع كالشبة الموجودة بين النظم السياسية والقانون الدستوري والعلاقات والمنظمات والقانون الدولي العام.

وفي النصف الاول من هذا القرن كان القانون محور الدراسات السياسية وفي الوقت الحاضر يتضح التداخل بين القانون والسياسة في موضوعات القانون الدستوري او القانون العام الذي يحوي على دستور الدولة وأسس المبادئ المنظمة لتداخل سلطات الحكومة ولعلاقة الحكومة بالحكومات المحلية ولحماية حقوق الافراد وحرياتهم وممتلكاتهم وتداخل السلطة القضائية مع السلطتين التشريعية والتنفيذية(١). ونجد كثيرا من كتاب النظرية السياسية ينشدون شرعية السلطة في الدول الى القانون ولقد أوضح آرسطو وأفلاطون اهمية القانون في تأدية وظائف الدولة كما أستطاع المشرعون الرومان ان يجعلوا بعض القوانين الأساسية فيما بعد مصدرا أساسيا للقوانين الوضعية في الدول الأوربية وأخيرا يمكن القول ان هذا الأمر لايعني على الأطلاق عدم وجود اختلاف وتباين بينهما وهذا الأختلاف يظهر من خلال الشمول والاختصاص والتخصص فأذا كان القانون الدستوري يكشف القواعد القانونية التي تخص السلطة فقط فأن علم السياسة يتجاوز ذلك في هذا المجال حتى يصل الى الألمام بكافة جوانب السلطة من أجتماعية، سياسية ، واقتصادية بل يحلل ذلك ويعطي رأيا فيها. واذا كان القانون الدولي

---

(1) J. R. Pennock. and D.G. Smith: Political Science An introduction (New Yourk). The Nacmillan co 1974, P. 119. 135.

ينحصر أهتمامه بعلاقة الدولة بالدول الأخرى والهدف الذي يسعى اليه هو جعل العلاقات بين الدول تسير وفق القانون على العكس من ذلك ان علم السياسة يذهب الى أبعد من ذلك فهو يقر ماذهب اليه القانون الدولي ولكنه ينظر الى هذه العلاقات بمنظار موضوعي وحتى ينصرف أهتمامه ودراسته حتى خارج الاطار القانوني على أساس المصالح الأقتصادية والمنافع التجارية والدبلوماسية السرية والعلاقات الخفية التي تخدم مصالح الدولة بالدرجة الأساس.

المبحث الخامس:

"علاقة علم السياسة بالأقتصاد"

يصعب ان نضع خطا فاصلا تماما بين الأنشطة السياسية والاقتصادية بل ان المرء حينما يحاول ان يفحص مسألة الدور الملائم للحكومة في الحياة الأقتصادية سيجد ان السياسة والأقتصاد يختلطان أحدهما بالآخر بصورة واضحة ولقد أدى ذلك الى ظهور محاولات تهدف الى تفسير الحياة السياسية بصفة عامة في ضوء العوامل الأقتصادية. ومعنى ذلك انه تعين على علماء السياسة ان يدركوا تماما نتائج البحوث الأقتصادية التي تدخل بشكل واضح في تحديد السياسة العامة وتسهم في تقييمها(١). اذ كما هو معلوم أن العلمين يدرسان معا فيما يسمى بعلم "الأقتصاد السياسي" على اساس ان المهمة الرئيسة للحكومة هى الأشراف على الشؤون المالية والتجارية في المجتمع(٢) وأن تدخل الدولة بصفتها الجهاز السياسي الذي يقود المجتمع في الشؤون الاقتصادية يعيد الصلة أكثر ترابطا بين هذين الفرعين من العلوم الاجتماعية وكانت الاشتراكية المصدر الهام لشد هذه العلاقة واحكام ترابطها بين هذين العلمين(٣).

---

(١) علي عبد المعطي ومحمد علي محمد : مصدر سابق، ص ٢٨.

(٢) بطرس غالي وخيري عيسى : مصدر سابق، ص ١٠.

(٣) اسماعيل علي سعد: المجتمع والسياسية، دار المعرفة، الجامعة الاسكندرية، ١٩٨٠، ص ٣٩.

كما ان كلا منهما مكمل للآخر فلكل منهما يهتم قبل كل شيئ بدراسة الانسان داخل المجتمع ويهدف كل منهما الى العمل على تحقيق رفاهية كل من الفرد والمجتمع واسعادهما ورفاهية الانسان مثلا لايمكن ان تتحقق الا في مجتمع منظم ومن واجب الدولة ان تعمل على تحقيق الظروف وأتاحة الفرصة للأفراد للقيام بالنشاط الذي يحقق هدف الفرد والمجتمع في نفس الوقت وبالذات فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي. ومن المسلم به اليوم أن وظيفة الدولة لم تعد قاصرة على حفظ الأمن والنظام بل ان الدولة أصبحت مطالبة اليوم بتهيئته تحقيق رفاهية الافراد وأعطاء الجميع فرصا متساوية لتنمية مواهبهم وكفاءتهم بما يحقق مبادئ العدالة والمساواة لمصلحة المجتمع كله. وليس هناك من دولة يمكن ان تهمل مبادئ الاقتصاد وأسس التوزيع للدخل القومي ووسائل الانتاج والسياسات المالية والنقدية. وتظهر أهمية الأرتباط هذا بين السياسة والاقتصاد في مجتمعات الاشتراكية بوجه خاص حيث يكون الهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ومنع استغلال الطبقات لبقية المجتمع وقد يتعين هنا استخدام وسائل وتنظيمات سياسية لتثبيت هذا الهدف والمحافظة عليه،

وفوق هذا كله فأن قدرة اي دولة ومكانتها في المجتمع الدولي تقاس في المقام الاول على اساس تقدمها ووضعها الاقتصادي وتقدمها العلمي والثقافي.

المبحث السادس

"علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع"

بعد التطور الهائل في المفاهيم والمصطلحات وكثرتها في علم السياسة بدأ الاهتمام بالسلوك السياسي للانسان يأخذ مكانا وحيزا كبيرا في دراسة علم الاجتماع بالنسبة لعلم السياسة أذ يمكن النظر الى علم الاجتماع على أنه الأب لكافة العلوم الاجتماعية الأخرى فالاجتماع قد ينظر اليه على انه العلم الذي يبحث في اصل وتطور وتركيب وظائف الجماعات الاجتماعية وكذلك اشكالها وقوانينها وعاداتها ومؤسساتها وأنماط حياتها فكرا وعملا وكذلك مدى مساهمتها في الثقافة والحضارة الانسانية(١)(*). فنشاطات الانسان المتنوعة تصنف وتدرس اما بحالته الفردية او بصفته الجماعية وانطلاقا من ذلك يكون موضوع علم الاجتماع هي التجمعات الانسانية من الناحية الاجتماعية محاولا اكتشاف الحقائق والقوانين للحياة الاجتماعية ككل ولكن هذا الاهتمام لايتصل الا قليلا بموضوع الدولة. على العكس من ذلك ان علم السياسة بأعتباره أحد العلوم الاجتماعية يهتم بفعاليات الانسان السياسية والتي هي جزء من حياته

---

(١) محمود اسماعيل محمد: دراسات في العلوم السياسية، مصدر سابق، ص ٤١.

(*) أن التعريف الأدق لموضوعة هو دراسة الوقائع الاجتماعية، "أي الوقائع التي تحدث عندما يعيش الافراد حياة مشتركة في المجتمع" الطعان والأسود، مصدر سابق، ص ٣٨.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية العلوم السياسية

المدخل
الى علم السياسة

الدكتور حافظ علوان حمادي الدليمي

بغداد ١٩٩٩

الاجتماعية ومجال أختصاص هذا العلم هو الدولة. ولايمكن أن ننكر مالعلم الاجتماع من تأثير واضح في أسلوب معظم علماء السياسة الذين يقرون بأن الظواهر السياسية لاتعد ان تكون مجرد أحداث اجتماعية ومن ثم يتعين معالجتها على ضوء البيئة التي تؤثر فيها وتكيفها بأعتبار أن الحدث هو وليد لتلك البيئة، وتأسيسا على ذلك فان دراسة المجتمع والبيئة التي ظهرت وتطورت فيهما الظاهرة السياسية موضوع البحث هو أمر ضروري وحيوي لغرض تفهم المشكلة من كافة أوجهها. وفي السنوات الاخيرة ظهر فرع جديد من العلوم الاجتماعية يجمع بين علم السياسة وعلم الاجتماع عرف "بعلم الاجتماع السياسي".

والذي يعرفه علماء السياسة على ان محاولة لدراسة الآثار التي يحدثها مايدور فى البيئة الاجتماعية على النسق السياسي التحتي Political subsystem في حين يذهب عماء الاجتماع الى وصف علم الاجتماع السياسي من خلال التداخل القائم بين النظم السياسية والاجتماعية في المجتمع. ويعرف علماء الاجتماع (علم الاجتماعي السياسي) على انه ذلك النوع من علم الاجتماع الذي يهتم بالاسلوب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة على نحو معين في نظام الجماعات او فيما بينهما.

---

(١) محمد نصر مهنا: النظرية السياسية والعالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية ١٩٨٣، ص ٢٧.

فضلا عن أهتمامه بالصراعات الاجتماعية والسياسية التي تؤدي الى تغيير في نوع القوة(١).

اما علماء السياسة فيعرفون علم الاجتماع السياسي على انه ذلك الفرع من علم السياسة الذي يتناول بالدراسة والتحليل العلاقات المترابطة والمتبادلة بين السلطة السياسية والمجتمع. وبالذات دراسة عملية التأثير والتأثر المتبادل بين هذين القطبين "السلطة والمجتمع" دراسة تحليلية للوقائع والظواهر الاجتماعية الناتجة عن هذه العلاقة سلبيا وأيجابيا كما ونوعا.

المبحث السابع

"علاقة علم السياسة بعلم النفس"

يقول جيمس برايس في دراسة للديمقراطية الحديثة ان السياسة تستمد جذورها من علم النفس الذي يشمل دراسة عادات الانسان وأفكاره وأتجاهاته(٢). ويؤكد علماء السياسة على فائدة علم النفس في تفسير بعض الظواهر الخاصة بالسلوك السياسي

---

(1) R. Pendix S. M. Lipset.The field of political sociology. N/ Y/ Harper Torch Books, 1976. The introdiction.

(٢) رايموند كاتيل: العلوم السياسية ج ١، ترجمة: فاضل زكي، بغداد ١٩٦٧، ص ٣١.

ذلك ان دراسة بعض الموضوعات مثل القيادة السياسية والرأي العام والتوترات العالمية تحتاج الى الرجوع الى العديد من المسائل يظهر فيها استبصار عالم النفس(١).

أن علم النفس الذي يهتم في المقام الاول بدراسة سلوك الانسان فهو يوضح كذلك بالتفصيل مايفعله الانسان كما أن علم النفس الاجتماعى "هو الذي يجمع الى حد مابين علم النفس وعلم الاجتماع" يهتم بصفة خاصة بدراسة سلوك الفرد داخل الجماعة والتفاعل الذي يحدث داخل الجماعات كما يهتم بدراسة الاتجاهات الاجتماعية والطابع القوي والمعايير والقيم الاجتماعية والى جانب موضوع من اهم الموضوعات التي لايمكن لدارسي السياسة أن يهمل دراستها والتعمق في بحثها هو القيادة ودورها وأثارها وكيف تنشأ وكيف يمكن تنميتها(٢). وكذلك الاحزاب السياسية وبالذات القومية والدينية. وكذلك عمق وأثر العامل النفسي الذي يمارس خلال الحملات الانتخابية في الانظمة الديمقراطية ويكفي ان نشير في هذا المقام الى ان كثيرا من الظواهر الاجتماعية والسياسية لن تجد لها تفسيرا صحيحا الا في "نفسية الانسان" فظاهرة الصراع بين السلطة والحرية مثلا ليست في الحقيقة

---

(١) علي عبد المعطي محمد ومحمد علي محمد ومحمد علي أبو ريان: مصدر سابق، ص ٢٩.

(٢) محمد طه بدوي: اصول علوم السياسة، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٧٠، ص ٢٣.

الا امتداد في ظل "المجتمع السياسي" لذلك الصراع الكائن في النفس البشرية بين الطبع الاجتماعي وغريزة الانانية. أن الانسان بطبعه الأجتماعي يسعى الى السلطة لتؤمنه على بقائه أستجابة لغريزة حب البقاء وهي غريزة الام فيما تظل غريزة الانانية تعمل في مواجهة هذه السلطة بعد قيام المجتمع السياسي بتسمية اجتماعية هي "الحرية"(١). ومن المسلم به حديثا هو التشابك والتدخل بين علم السياسة وعلم النفس اصبح عميقا وشاملا بحيث ان "العوامل النفسية تتدخل في جميع جوانب السياسة

المبحث الثامن

"علاقة علم الأجتماع بعلم الأخلاق"

هناك علاقة بين علم السياسة من جانب وعلم الاخلاق أو الفلسفة الأخلاقية من جانب آخر "Ethies or monal Philosophy" فأن أي عمل سياسي قد يثير التساؤل هل هو على صواب أو على خطأ؟ وهذا يثير المعايير الأخلاقية(٢). من هنا يلتقي بعلم السياسة في عدة نقاط فنشأة الأفكار الخلقية تتصل اتصالا وثيقا بأصل الدولة اذ كلاهما نشأ في مرحلة واحدة عندما كانت العادات هي

---

(١) عبد الرضا الطعان وصادق الاسود: مدخل الى علم السياسة، مصدر سابق، ص ٤٢٥.

(٢) محمد علي العويني: أصول العلوم السياسية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١، ص

القانون وعندما لم يكن هناك فرق بين الاخلاق والافكار السياسية(١). أذ يرى آرسطو انه لايوجد فرق، جوهري بين علم السياسة وبين الاخلاق لأن صالح الفرد هو صالح المجتمع وفضيلة الفرد هي فضيلة المجتمع ويضيف آرسطو على ذلك قوله ان علم السياسة بأعتباره علم المجتمع الاخلاقي كله الذي يسعى الى الصالح العام. والذي لايمكن تحقيقه الا بعمل مشترك هو الاخلاق السامية(٢). ونستطيع القول بانه لايمكن تبرير وجود الدولة الا من وجهة نظر خلقية ولهذا فأن الشكل الملائم للدولة ووظائفها الاخلاقية الصحيحة يجب ان يتحقق افضل واعظم قدر من سعادة الافراد وأعلى قدر من الرخاء. ونستطيع القول بأنه لايمكن تبرير وجود الدولة الا من وجهة نظر خلقية ولهذا فأن الشكل الملائم للدولة ووظائفها الاخلاقية الصحيحة يجب ان يحقق افضل واعظم قدر من سعادة الافراد وأعلى قدر من الرخاء العام.

---

(١) كان من مجتمع دولة المدينة الاغريقية اخلاقيا لذلك اصبح علم السياسة بأعتباره علم هذا المجتمع لدى الاغريق اخلاقيا فالدستور هو الدولة لدى آرسطو والدستور هو ليس الاداة فحسب وانما طريقة في الحياة وكان على الفكر الاغريقي بناء على ذلك وهو يعالج موضوع الدولة وبيئتها من وجهة نظر أخلاقية، الطعان والأسود، مصدر سابق، ص ٤١٦.

(٢) نفس المصدر .

مصادر الفصل الثاني

J. R. Pennock, and D. G. Smith: Politica Science an introduction (New York). The Nacmillan co 1974.

علي عبد المعطي محمد ومحمد علي أبو ريان: السياسة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعات المصرية، الأسكندرية، ١٩٧٦.

محمد طه بدوي: أصول علوم السياسة، مكتب المصري الحديث، الأسكندرية، ١٩٧٠.

بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى: المدخل في علم السياسة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤.

نظام بركات، عثمان الرواف، محمد الحلوة: مبادئ علم السياسة، دار الكرمل، عمان، ١٩٨٤.

محمود أسماعيل محمد: دراسات في العلوم السياسية، مكتبة القاهرة الحديثة.

محمد نصر مهنا: النظرية السياسية في العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية، ١٩٨٣.

محمد علي العويني: أصول العلوم السياسية. عالم الكتب، القاهرة ١٩٨١.

رايموند كاتيل: العلوم السياسية، ترجمة فاضل زكي محمد، مكتبة النهضه، بغداد، ١٩٦٧.

أسماعيل علي سعد: المجتمع والسياسة، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية ١٩٨٠.

الفصل الثالث

أسس البحث العلمي في علم السياسة

في هذا الفصل نتحدث اولا عن تلك الأسس التي يجب توفرها في البحث العلمي، ثم الحديث بشكل موسع عن تلك الخطوات العلمية المصاحبة والمكملة للبحث العلمي، وكنقطة أخيرة وفي المجال التطبيقي سوف نسترشد ببعض من تلك المناهج.

المبحث الاول :

أسس البحث العلمي :

تشير أسس البحث العلمي الى مجموعة من القواعد والشروط والضوابط التي تتدرج ضمن أسس البحث العلمي فهي تبدا من الملاحظة وجمع المعلومات، وتصنيف تلك المعلومات وتبويبها ، تكوين عموميات وذلك على صورة قوانين يبرزها تحيل المعلومات المتاحة وهذا يقتضي بالضرورة المراجعة والتأكد مما سبق من معلومات. والهدف من ذلك هو التوصل الى علاقات واستنباط علاقات، أي البحث في السبب والنتيجة بحيث يتمكن الباحث من التنبوء والتحكم وهذا يمكن أدراكه من واقع العموميات والقوانين التي يتوصل اليها الباحث. وأما الهدف النهائي فهو تطوير نظرية تظم بين طياتها القوانين المتعددة التي تم التوصل اليها في كيان واحد. أو يمكن أن تكون مدلولا لمنهجية

معينة لمعالجة المشكلات وبحث الظواهر سعيا وراء الحقيقة دون أن يتطلب الأمر بالضرورة أمكان التوصل الى قوانين محدودة تحكم هذه الظواهر والمشكلات. وأخيرا يمكن القول بأن المعنى الثاني اكثر تطبيقا على دراسة العلوم السياسية(١).

المبحث الثاني :

خطوات البحث العلمي :

الضرورة تقتضي عند القيام بأي تحليل سياسي مبني على أسس المنهاج العلمي يلزم أتباع الخطوات التالية وبشكل متسلسل من الناحية الزمنية مكملة الواحدة منها الأخرى مع أختلاف هدف كل خطوة وتبدأ أولى هذه الخطوات في أعداد خطة للبحث، وهي تشمل نظرة شاملة عامة لكل الموضوع، ويمكن أن تكون الخطة في البداية "خطة عامة، أولية" تحمل خطوطا عامة وفق جمع المعلومات والتأكد من المصادر تتحول بعدها الى خطة نهائية ومحدودة. وتأتي الخطوة التالية بجمع المعلومات المتعلقة

---

(١) انظر: عزيز العلي العربي: البحث العلمي تدوينه ونشره، وزارة الثقافة والأعلام، بغداد ١٩٨١.

محمود اسماعيل محمد: دراسات في العلوم السياسية، مكتبة القاهرة نظام بركات، عثمان الرواف، محمد الحلوة: مبادئ علم السياسة دار الكرمل، عمان ١٩٨٤.

محمد علي محمد: أصول الأجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية ١٩٨٩.

بالبحث وترتيبها وتصنيفها حسب أهميتها وحسب تسلسلها التاريخي وبعدها يتم تحليل الموضوع تحليلا علميا مسترشدين بأحد المناهج العلمية وهذا التحليل يجب أن يكون واقعيا موضوعيا ويلي ذلك تفسير الظاهرة أو المشكلة محل البحث وختاما لهذه الخطوات يتم بناء النظرية. ويرتبط بهذه الخطوات الأجابة عن تساؤلات متعددة أهمها: ماهي المشكلة المراد بحثها؟ أو بمعنى آخر تحديد المشكلة مثار البحث وكيف يمكن أجراء البحث والقيام به؟ ويتطلب الأجابة عن هذا السؤال بحث الأمكانيات المادية وغير المادية المتاحة، ثم وضع استراتيجية وتخطيط شامل للبحث وخطواته المتتالية(١).

المبحث الثالث :

منهاج البحث العلمي :

أذا كان المراد بالمنهج مجموعة الطرق المؤدية للكشف عن الحقيقة بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير

---

(١) أنظر نفس المصدر السابق

وكذلك: جون ديوي: المنطق نظرية البحث، ترجمة زكي نجيب، القاهرة، دار المعارف ١٩٧٩.

احمد بدر: اصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٧٧.

العقل وتعدد عملياته حتى تصل الى نتيجة معينة. فعليه هناك العديد من الطرق والمسالك والمناهج لدراسة وتحليل الظواهر السياسية، ومنها:

أ – المنهج التاريخي :

يهتم هذا المنهج بالمعلومات التاريخية والوقائع والسجلات كمصادر أساسية لبياناته(١). ويستخدم هذا المنهج الوقائع التاريخية في الأستدلال على تفسير الظواهر السياسية، أي أن التاريخ يستخدم كتجارب يمكن الأستعانه بها في مختلف الدراسات السياسية، ويقوم هذا المنهج على أدخال عامل الزمن في جميع مقومات التحليل حيث يهتم هذا المنهج بتتبع الظاهرة السياسية في مرحلة محددة بملاحظات التغييرات التي تطرأ عليها ويسعى في الوقت نفسه لوضع الخطوط العامة لتطورها ومستقبلها. والمنهج التاريخي قديم قدم كتابات آرسطو الذي ذهب "الى ان فهم الشيئ يتطلب فحص بداياته الأولى وتطوراته اللاحقة". لاقى هذا المنهج أنتشارا في وقتنا الحاضر عن طريق كتابات سيلي "Seeley" ولاسكي "Leski" وقد ذهب "سير فريدريك بولوك" أن المنهج التاريخي "يسعى الى تقسيم النظم المختلفة في وجودها الواقعي

---

(1) Jehnw, Best: research in education Englewood. Clifes N. J. Pr Hallnc. 1969. P: 102.

وأتجاهاتها ويزودنا بالمعرفة حول أصولها وتطوراتها المتوقعة ولهذا فأن هذا المنهج يزود دارسي السياسة بأستبصارات حول أحداث الماضي السياسية. وعلى الرغم من هذه الاهمية لهذا المنهاج فقد وجهت انتقادات يلخصها "سيدفيك" بالقول "أنني لا أعتقد أن المنهج التاريخي هو الذي يستخدم أساسا في محاولاتنا للتوصل الى حلول منطقية لمشكلات الحياة السياسية الملموسة"(١).

ب - المنهج الفلسفي :

الفلسفة هي البحث في طبيعة الواقع مع الاهتمام بالعلاقة بين الانسان والكون وبما أن الفلسفة تزودنا باستبصارات حول هذه العلاقة فهي تفيد في الدراسات السياسية فعن طريقها نكتسب توجيها محددا في الموضوعات، وهذا النوع من التأمل الفلسفي له أهميته في حد ذاته فهو عظيم الفائدة بالنسبة لعلم السياسة لآنه يحدد ويوضح المشكلات التي تحتاج الى البحث، ويقدم لنا الحلول المناسبة لها(٢). وفي سعيه هذا يعتمد على الفلسفة المجردة في المعنى المتقدم للفلسفة المثالية وهذا المنهج يتخذ له مكانا في

---

(١) علي عبد المعطي ومحمد علي محمد ومحمد علي أبو ريان: مصدر سابق ص ٤٦.

(٢) محمود اسماعيل محمد: مصدر سابق، ص ٣٣.

(تاريخ الفكر السياسي) يتمحور هنا المنهج على افتراض وجود وضع مثالي يجب العمل على تحقيقه وتدرس مختلفة الظواهر والاحداث السياسية وتحاول تفسيرها في ضوء هذا النموذج(١). وهنا بدأت تظهر أهمية المنهج الفلسفي ومع ذلك فهناك نقاط ضعف لعل ابرزها أنه يؤسس نتائج عامة على مقدمات غير محققة او بديهيات يسلم بها تسليما.

ج – المنهج المقارن :

تذهب أغلب الدراسات السياسية في بحثها الى المقارنة وهي في سعيها هذا سوف تعتمد بالضرورة على هذا المنهج لأثبات بغض النظريات السياسية والوصول الى قواعد عامة حيث يمكن ان تكون صالحة لكل زمان ومكان وذلك عن طريق حصر نماذج وأنماط سواء أكانت تاريخية أو معاصرة من المجتمعات السياسية ومقارنتها ببعضها البعض بواسطة قيام الدراسة بعمليات التحليل اللازمة لأكتشاف المبادئ العامة الأساسية. ويعتبر آرسطو رائدا في هذا المجال حيث درس وقارن وحلل مايزيد على ثلاثة وستين دستورا للمدن الأغريقية وكانت اول مبادرته بهذا الصدد عندمانقل الدراسة العلمية المقارنة على الحياة السياسية، وذلك عندما قارن بين انواع الحيوان وانواع الدول. وكان لكل من الفارابي

---

(١) محمود اسماعيل محمد:مصدر سابق، ص ٣٣.

وأبن خلدون وميكافللي ومونتسكيو أسهام ملحوظ في هذا المجال(١). ويمكن القول أخيرا بأن هذا المنهج هو أمتداد للمنهج التاريخي الذي يسعى الى اكتشاف قوانين عامة ونتائج مستخلصة من دراسة الأحداث الماضية والحاضرة.

د - المنهج السلوكي :

ينطلق هذا المنهج في رفضه ان يكون النظام السياسي وحدة لتحليل السياسي، وعلى العكس يعتمد هذا المنهج في دراسته على السلوك السياسي كوحدة لتحليل السياسي، وان التحليل هذا خاضع للملاحظة والمراقبة الميدانية اليومية ويستعين في ذلك بالادوات المستخدمة في الدراسات النفسية وهو يركز على ان علم السياسة هو أحد العلوم الاجتماعية التي تشترك جميعها على انها علوم سلوكيه ويكون علم السياسة تبعا لذلك هو علم السلوك السياسي ويرتبط هذا أوثق الارتباط بعلم النفس الاجتماعي حيث يعطي اعظم الاهتمام لتفاعل الفرد مع الآخرين داخل الجماعة وعملية الاتصال داخل الجماعات والادوار والقيم الاجتماعية والاتجاهات والقيادة ودورها(١). ويحاول هذا المنهج في دراسته تلك معرفة

---

(١) اسماعيل علي سعد: المجتمع والسياسة، دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٣ ص ٢٩.

(٢) محمود اسماعيل محمد: مصدر سابق ص ٢٨.

الدوافع التي دفعت هؤلاء أو مؤسسة من المؤسسات الى تبني سياسات معينة لذلك يحاول رواد هذا المنهج الربط بين طبيعة الشعوب وطابعها القومي من جهة وسياساتها وقراراتها من جهة اخرى.

مصادر الفصل الثالث

١ – عزيز العلي العربي : البحث العلمي تكوينه ونشره، وزارة الثقافة والاعلام / بغداد / ١٩٨١.

٢ – محمود اسماعيل محمد : دراسات في العلوم السياسية، مكتبة القاهرة الحديثة، الاسكندرية – ١٩٨٩.

٣ – نظام بركات/ عثمان الرواف/ محمد الحلوة : مبادئ علم السياسة.

٤ – محمد علي محمد : اصول الاجتماع السياسي/ دار المعرفة الاسكندرية.

٥ – جون ديوي : المنطق نظرية البحث/ دار المعارف،القاهرة/ ١٩٤٩.

٦– احمد بدر : اصول البحث العلمي ومناهجة/ وكالة المطبوعات / الكويت ١٩٤٤

7- Jehnw, Best, Rcsearch, in Education Englewood Clifts N.J. Prentic Hallnc. 1969. P102.

٨– علي عبد المعطي محمد ومحمد علي محمد ومحمد علي أبو ريان : السياسة بين النظرية والتطبيق/ دار الجامعات المصرية / الاسكندرية ١٩٤٦

٩– اسماعيل علي سعد : المجتمع والسياسة/ دراسات نظرية وتطبيقية / دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ١٩٨٠.

1

الفصل الرابع

الدولة

تعني كلمة الدولة مجموعة منظمة قاعدتها الاجتماعية الافراد.

هذا هو المعنى المقصود عندما نقول: (فرنسا: المانيا: الولايات المتحدة) والمعنى الثاني أضيق من ذلك يراد به الحكام بالمقابلة للمحكومين داخل المجتمع السياسي وهذا هو المعنى المقصود عندما نقول ان الدولة تسيطر أو ان الدولة عاجزة عن حل مشاكل المجتمع أما المعنى الثابت فيشير الى جزء من السلطات العامة وهي السلطة المركزية المقابلة للسلطة المحلية أي المحافظات والمدن والقرى وهذا هو المعنى المقصود عندما نقول ان السلطات المحلية عليها تنفيذ الخطة العامة للدولة(١).

والدولة بمعناها الواسع هي تجمع بشري يرتبط بأقليم محدود يسوده نظام اجتماعي وسياسي وقانوني موجه لمصلحته المشتركة تسهر علي المحافظة في هذا التجمع سلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض النظام ومعاقبة من يهدده بالقوة(٢).

من هذا يتبين لنا ان أصطلاح الدولة ينطبق على تجمع العناصر الاربعة، العنصر البشري، أقليم يرتبط به هذا التجمع،

---

(1) Haurion. A: Droit Constitionntiel et Stitution Politiques, Montchrestien, 1975, P. 95.

(٢) د. ثروت بدوي: النظم السياسية، دار النهضة العربية ١٩٧٥ ص ٢٣.

وحكومة، وسيادة "السلطة السياسية"(*).

المبحث الاول : عناصر الدولة

(١) الشعب :

يتمثل الركن الاول لقيام الدولة بوجود الشعب الذي يتكون من جماعة السكان الذي يتوافقون على العيش معا في ترابط وأنسجام ، بدونهم لانستطيع القول بوجود الدولة ولايشترط عدد معين من السكان حتى تقوم الدولة يبدو أنه كلما كان عدد السكان كبيرا كلما أدى ذلك الى قوة الدولة وبقائها بصفة عامة. ومن الملاحظ أن ضخامة عدد السكان في الدولة الحديثة قد أصبح من مميزاتها على العكس مما كان عليه حال دولة المدينة القديمة التي كانت تتميز بقلة عدد النفوس..

فبينما كان السكان يعدون بالآلاف قديما فأن المليون أصبح هو الوحدة العددية لسكان الدولة في الوقت الحاضر. بل ان هناك

(*) هناك العديد من تعاريف الدولة المختلفة تلخص ذلك الجدل بين علماء السياسة وعلماء الاجتماع:

ماكس فيبر: "أن الدولة تنظيم عقلي يوفر القيادة الرشيدة التي تسعى الى استخدام القهر لتحقيق اغراضها".

دكي: "أن الدولة هي جماعة من الناس بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة والدولة في رأيه ظاهرة أجتماعية".

بيلارد: "أن الدولة هي نظام أجتماعي يستهدف تنظيم أرادة الشعب ويقام على أساس المصالح العامة".

من الدول مايعد سكانها بمئات الملايين كالصين والهند والولايات الأمريكية(١).

ومن الواضح ان الشعب في مفهومه الاجتماعي يعني مجموعة من الافراد الذين يعيشون على اقليم الدولة والذين ينتسبون اليها عن طريق التمتع بجنسيتها ويطلق على هؤلاء بالرعايا او المواطنين. أما المفهوم السياسي فهو يعني جميع الذين يتمتعون بجنسية الدولة بل يحمل معنى أضيق من ذلك اذ يعني الاشخاص الذين يتمتعون بالحقوق السياسية (٢). هؤلاء هم عبارة عن جمهور الناخبين أي الذين تتدرج أسماءهم في جداول الانتخاب على اعتبار أن لهم حق مباشرة الحقوق السياسية وبالاجمال فأنه يخرج عن هؤلاء بعض افراد الدولة الذين لم تتوفر لهم هذه الحقوق الاخيرة. ويمكن القول أخيرا أن السكان هم جميع الناس الذين يقيمون علي أقليم الدولة سواء كانوا من شعب هذه الدولة بالمدلول الاجتماعي "السياسي: او من الاجانب الذين لاينتسبون الى جنسية الدولة الذين لاتربطهم بهذه الأخيرة سوى رابطة الأقامة على أقليمها.

---

(1) Marcel Prelot: Institutions Politiques et droit constitution nel, Ned Dolloz, Paris, 1969, P8.

(2) Dedel: Manuel e'le'mentaine de droit consitationnel 1959. P319.

(٢) الأقليم :

أقليم الدولة "هو ذلك الجزء من الكرة الأرضية الذي تباشر عليه الدولة سلطانها مباشرة جامعة مانعة على اعتبار أن الأصل في سلطان الدولة أنه لايتجاوز أقليمها. وأن أقليم الدولة لايمارس عليه سلطان غير سلطانها. [illegible]

ويقول بيرود "أن أقليم الدولة هو أطار الأختصاص بالنسبة لها" (١). لذا فأن أقليم الدولة ليس الأرض لوحدها بطبيعة الحال وأنما الأنهار والبحيرات الداخلية الواقعة فيه كما أن المساحة التي تمثل الأقليم الأرضي لاتتوقف عن قشرة الأرض السطحية وأنما تمتد الى باطن الأرض الى أبعد نقطة تستطيع الوصول اليه ولايشترط في أقليم الدولة الأرضي أن يكون متصلا في أجزائه أذ يمكن ان تكون أجزاؤه منفصلة عن بعضها في بعض الاحيان كاليابان وأندنوسيا مثلا. كما انه ليس شرطاً أن يبلغ أقليم الدولة الارضي مساحة معينة فقد يكون أقليما واسعا مترامي الاطراف وقد يكون أقليما ضيقا محدود المساحة. لأن ذلك لايؤثر على شخصية الدولة القانونية. ولكن انكماش المساحة الارضية لأقليم الدولة سيؤدي يقينا الى تضاؤل أهمية الدولة وضعف مكانتها بين دول العالم وبالمقابل فأنه كلما كانت مساحة أقليم الدولة كبيرة كلما

---

(1) Georges Burdeau: Traite' de science politique. Tome II L'Etat, (2) ed, Paris 1967, P. 84.

كان ذلك عونا لها على تزايد قوتها وعاملا هاما على تقدمها ورقيها وأحتلالها مكانة مرموقة بين دول العالم(*). ويضاف الىالأقليم الارضي الأقليم المائي وهو الجزء المجاور لأقليم الدولة الارضي من البحار او المحيطات ويطلق عليه البحر الأقليمي وكذلك مياه البحيرات والانهار الداخلة في اقليمها وتقوم فكرة البحر الأقليمي على اساس ان سواحل الدولة تمثل حدودها البحرية من حق كل دولة أن تتولى الدفاع عن هذه الحدود المفتوحة وتأمينها ضد كل خطر وحماية لمصالحها الأمنية والاقتصادية والملاحية ولايتأتى لها ذلك الا بسيطرتها على مساحة معينة من المياه المتآخمة لسواحلها. بالنسبة لتحديد مدى البحر الأقليمي الذي يعد جزءا من أقليم الدولة، ولم يعد محلا للخلاف بين الدول بعد عقد أتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

أما الأقليم الجوي فأنه يشمل على طبقات الجو التي تعلو أقليم الدولة الأرضي والبحر الأقليمي بحيث تمارس الدولة سلطاتها على مايقع فوق أقليمها من طبقات الهواء وتنظيم المرور فيها وفقا لمصالحها ومتطلبات أمنها وسلامتها ولاتحول هذه

(*) الاتحاد السوفيتي السابق (٨٦٤٩٤٨٩ كم) وكندا (٣٨٥١٨٠٩كم) والولايات المتحدة (٢٦١٥٢١١كم) والسودان والجزائر مساحة كل منها حوالي مليون ميل مربع. أما الدول الفقيرة مثلا موناكو ١/٢ ميل، الفاتيكان ٥أميال. جزر المالديف ١١٥ والبحرين ٢٣١

السيادة على أقليم الدولة الجوي دون السماح لغيرها من الدول بأستعماله على أساس التبادل وتحقيقا للتعاون في مجالات الطيران واللاسلكي وغيرها من الاستخدامات الجوية.

(٣) السلطة السياسية:-

بعد تواجد الشعب فوق اقليم جغرافي معين يلزم ان تنشأ هيئة منظمة تتولى ممارسة السلطة لتحكم الشعب والاشراف عليه ورعاية مصالحه وادارة الاقاليم وحمايته وتنظيمه واستغلال ثرواته. ولايشترط ان تتخذ هذه الهيئة الحاكمة شكلا سياسيا معينا وانما يجب ان تبسط سلطانها على الاقليم الذي تحكمه بما لايسمح بوجود سلطة اخرى منافسة لها اذ لايشترط لهذه الهيئة الحاكمة ان يكون مجيئها قد تم برضا مجموع الشعب او معظمه فكثيرا ماتبسط الحكومة سلطتها عن طريق القوة والردع كما يحدث عند وقوع ثورة او انقلاب. اما اذا قامت على رضا المحكومين وقبولهم لها ففي هذه الحالة تصبح سلطة قانونية شرعية او مما لاشك فيه ان الرضا بالسلطة والاقتناع بها مسألة هامة بالنسبة لبقائها وهيمنتها على المحكومين لأن القوة لوحدها لاتحقق دائما الخضوع للسلطة واطاعة اوامرها ولهذا فان السلطة في الحقيقة ترتكز على ثقة الخاضعين لها اكثر من اعتمادها على ادارة الحاكمين.

ويختلف صاحب السلطة او مالكها عمن يمارسونها اذ ان الدولة هي صاحبة السلطة ومالكتها في حين تتولى الحكومة عن طريق اعضائها ممارسة هذه السلطة بالنيابة عن الدولة. ومما يميز السلطة السياسية كونها سلطة عامة ذات اختصاص عام يتضمن كل النشاط البشري في الدولة بعكس السلطات الاخرى التي تتمتع بسلطات واختصاصات جزئية وتتميز السلطة السياسية كذلك بكونها اصيلة ومستقلة اذ تنبع منها جميع السلطات الاخرى الفرعية في الدولة. يضاف الى ذلك انها الجهة الوحيدة التي تحتكر القوة العسكرية في الدولة بحيث تجعلها قوة قاهرة تسيطر على ارجاء الدولة. واخيراً فهي الجهة الوحيدة والمخولة بوضع القوانين وتنفيذها لتحقيق(١) المصلحة العامة.

وهناك من يذهب الى تقسيم "السلطة السياسية" الى "حكومة" و "سيادة" ويقصدون بالحكومة كل الهيئات والمؤسسات الدستورية والقانونية من تشريعية وتنفيذية وقضائية وكل الاشخاص شاغلين ومسيرين تلك المؤسسات الرسمية من اكبر موظفي الدولة كرئيس الدولة او السلطان او الملك... الى اصغر وأبعد موظف في الدولة من الرجال والنساء عسكرين ومدنين.

اما السيادة، فيراد بها "السلطة العليا المطلقة الشاملة الدائمة

---

(١) د. عبد الغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية/ الدار الجامعية/ بيروت ١٩٨٤، ص ٣٣.

التي توجه أوامرها للآخرين ولاتستلم الأمر من أحد، وهي سياسية وقانونية شخصية وأقليمية، حيث يخضع لها كل الاشخاص وفي أي مكان ولايستثنى منها أحد، وهي مرتبطة بالدولة، ومنهم من يقسم السيادة الى داخلية وخارجية، وخلاصة القول بأن السطة السياسية او "الحكومة والسيادة" عنصرا أساسيا من عناصر الدولة وبدونها لايمكن الحديث عن دولة.

المبحث الثاني:

أصل الدولة

ان اصل الدولة يختلط دائما مع نشأة السلطة السياسية وأساسها واذا كان بالامكان التمييز بينهما من الناحية النظرية على اساس ان البحث في نشأة السلطة السياسية له طابع قانوني يهدف الى تحديد اساس خضوع المحكومين للحكام وان دراسة اصل نشأة الدولة تتميز بالطابع التاريخي والاجتماعي فأن هذا التمييز عسير من الناحية العملية. وينتج عن ذلك، ان دراسة النظريات المختلفة التي قيلت في أصل نشأة الدولة تعتبر في الوقت نفسه بحثا في الاساس الذي تستند اليه السلطة السياسية فيها(١). وعلى أية حال فأن النظريات التي قيلت عن نشأة الدولة وأساس السلطة

---

(١) ثروت بدوي: النظم السياسية، ج ١، النظرية العامة للنظم السياسية، دار النهضة العربية، ١٩٧٠، ص ٩٢.

السياسية فيها لايخرج بعضها عن ان تكون نظريات تبدأ من فرضية معينة غير قابلة للتحقيق العلمي ومن ثم تصبح نظريات غيبية، علي حين ان بعضها الآخر يبدأ من مقولة قابلة للتحقيق العلمي ومن ثم تصبح نظريات علمية(١).

(١) النظرية الدينية:

تذهب هذه النظرية في تفسير اصل الدولة مذهبا دينيا وغيبيا، أي أنها تنسب مصدر السلطة الى الآله الخالق وتبعا لهذا الاتجاه فأن السلطة مصدرها الله فهو يختار من يشاء لممارستها ومادام الحاكم يستمد سلطته من مصدر الهي، فهو أذن أسمى من الطبقة البشرية ولايمكن اخضاع سلطته وأرادته لأية سلطة او ارادة من جانب المحكومين طالما ان الحاكم، حسب هذه الافكار منفذا للمشيئة الالهية، بمعنى اخر ان الدولة هي من خلق الله وصنعه(*) بقصد تنظيم احتمال احوال الجماعة وتحقيق الخير لهم وعلى ذلك يجب ان تكون الدولة محلا للاعتزاز وان تحمل نوعا من التقديس، ومن ناحية اخرى فان بقاء الدولة واستمرارها

---

(١) يحيى الجمل: الانظمة السياسية المعاصرة، دار الشروق، ص ٥٤.

(*) ان هذه النظرية لم يقل بها دين من الاديان السماوية الكبرى وهناك من قال بأنها اجتهادات وتفسيرات دينية خاصة بأصحابها. علما بأن تسمية هذه النظرية بالدينية يلقي معارضة بعض الفقهاء على اساس انه من الخطأ نسبة هذه النظرية الى الدين مادامت الاديان السماوية تقل بها.

يستلزم وجود سلطة تقوم بادارة وتنظيم حكم الجماعة والذين هم في مركز السلطة اصطفاهم الله للقيام بهذه المهمة ويجب ان يتمتعوا بدور مهم بنوع من التقديس، أي ان على الافراد ان يخضعوا تماما للدولة والسلطة الحاكمة فيها حتى لايتعارض ذلك مع قدسية الدولة وسلطتها(١).

واخذت هذه النظرية شكلين مثاليين: الشكل الاول كان فيه مصدر السلطة الاله مباشرة "La doctrine du droit divin Surnaturel" وهذه النظرية تؤكد ان الاله هو الذي يختار الحكام بنفسه ويزودهم بالسلطات اللازمة لأدارة شؤون البشر وقد كانت هذه النظرية تتفق مع الملكيات المطلقة في اوربا ولذا سرعان ماهوت هذه النظرية بعد الثورة الفرنسية.

اما الشكل الثاني فيعتمد على الالهة كمصدر غير مباشر للسلطة "La doctrine du droit divin Providentiel" فالالهة باعتبارهم يسيرون العالم يتدخلون باسلوب غير مباشر في اختيار الحكام عن طريق الشعب. فالشعب هو الذي يختار الحاكم. غير ان هذه العملية من صنع الالهة ولاشك ان الشكل الثاني أي "الحق الالهي غير المباشر" اكثر ديمقراطية من الشكل الاول "الحق الالهي المباشر" غير ان نظرية الحق الالهي المباشر تصطدم بعقبة اساسية وهي حالة اختلاف الحاكم والمحكومين في الرأي

---

(١) محمود اسماعيل محمد : مصدر سابق ص ٥٢.

وفي العقيدة وفي طريقة سير الحكم إن أي خلاف بين الحكام والمحكومين سيؤدي الى سيطرة رأي الحكام وضرورة سكوت المحكومين وهو مالاتحتمله المجتمعات الحديثة، والتي اتجهت جميعها الى تجريد السلطة من طبقتها الالهية الدينية.

(٢) نظرية القوة:

يؤكد انصار هذه النظرية على ان الدولة تكونت بواسطة القهر والقوة وسطرت القوي على الضعيف ويستشهدون بسيطرة القبائل القوية على القبائل الضعيفة في الماضي كدليل موضح لعنصر القوة في نشأة الدولة ويذهب "دكي" بالقول الى ان الدولة واقعة تاريخية بواسطتها توجد مجموعة من الناس صغر او كبر عددها في وضع تستطيع معه ان تفرض ارادتها بواسطة القهر المادي على سائر افراد المجتمع. وهكذا فان الدولة تعتبر نتيجة لمظاهرة القوة ولكن "دكي" يشير بأن هذه الظاهرة ليست بالضرورة تتمثل في القوة الوحشية ولكن اضافة عناصر اخرى من القوة المتمثلة في السلطة الدينية او القوة الاقتصادية ونتيجة التطور الطويل فان صورة القهر البدائي الذي يعتمد على الحديد والنار يمكن ان تتحول الى نوع من اذعان المحكومين للحاكمين نتيجة لما يقوم به هولاء من خدمات ولما قد تتمثل فيهم من معايير اخلاقية او دينية(١)

---

(1) Duguit: Traite' de droit constionnel , 3 eme ed 1957 P 542.

ويضيف "جورج بيردو" بأنه لايمكن الاعتماد فقط على القوة المادية وانما تستند كذلك الى حكمة المنتصر وحنكته ودهائه السياسي(١).

(٣) نظرية الأسرة:

يؤمن رواد هذه النظرية بأن الدولة ظاهرة طبيعية من ظواهر الاجتماع الانساني جاءت نتيجة تطور تاريخي اجتماعي طويل ويرجع انصار هذه النظرية أصل الدولة الى الاسرة هي الصورة الصغيرة للدولة أذا نمت الاسرة واصبحت عائلة ومن ثم نمت وتطورت وباجتماع بضعة عائلات تكونت العشيرة ثم اتسعت العشيرة الى عشائر عدة أدى اجتماعها الى تكوين القبيلة التي اتسعت الى قبائل عدة وحينما استقرت هذه القبائل على بقعة من الارض تكونت القرية ثم نمت هذه القرية وانقسمت الى قرى عديدة ومن اجتماع هذه القرى بعضها ببعض تكونت المدينة ومن اجتماع هذه المدن تكونت الدولة. واذا كانت الاسرة هي الخلية الاولى للدولة فان سلطة الهيئة الحاكمة فيها أنما يرجع الى السلطة الأبوية في حين لم يكن لرب الاسرة من سلطة على افرادها(٢). لم يكن هذا عيبها الوحيد، ولكنها ابتدأت كذلك بداية غير صحيحة استنادا الى ان الاسرة لم تكن هي بداية الحياة الأنسانية وانما مرت هذه الحياة بأطوار مختلفة قد لاتكون الاسرة هي

---

(1) Burdeau, G: Science politique, T, 11, op cit, P. 11.

(٢) د. محسن خليل: النظم السياسية، مصدر سابق، ص ٧٢.

الخلية الاولى فيها ولكن بالرغم من الاحتجاج بهذه الحجة الا انه من المؤكد ان الاسرة تمثل احد حلقات تطور الحياة الانسانية والاجتماعية وان اختلفت سلطة الاب على العائلة عن السلطة السياسية في الدولة.

(٤) نظرية العقد الاجتماعي:

محور نظرية العقد الاجتماعي يقوم على ان البشرية قد مرت قبل قيام الدولة بمرحلة أولية، اختلف كتاب العقد بوصفها وتسميتها تراوحت بين "الوحشية والطمئنينة" وتحت اسماء "المرحلة البدائية او حالة الفطرة". هذا هو المحور الاول، اما المحور الثاني فيقوم على افتراض بان البشرية عندما قررت ترك حالة الفطرة كان عليها ابرام "عقد اجتماعي" مهد الطريق لاقامة السلطة السياسية "الدولة" ومرة أخرى اختلف كتاب العقد الاجتماعي في تحديد كيفية اقامتها والهدف من نشأتها والذين كتبوا بنظرية العقد الاجتماعي كثيرون أشهرهم هوبز، وجان جاك روسو، وجان لوك.

(أ) هوبز : "١٥٨٨-١٦٧٩"

عاش توماس هوبز في مرحلة تاريخية صاخبة في حياة

---

(٢) اسماعيل علي سعد: المجتمع والسياسة، مصدر سابق، ص ١٧١.

انكلترا وذلك لأحتدام الصراع بين البرلمان بزعامة كرومويل واسرة ستيورات وكان طبيعيا ان يكون هوبز مدافعا عن الملكية والحكم المطلق للملوك اذا كانت علاقته بالاسرة المالكة قوية وخاصة الملك شارل الثاني الذي تولى العرش فيما بعد عام ١٦٦٠. يبدأ هوبز بالحديث عن العقد الاجتماعي بوصف حالة الفطرة في اطار من العنف والصراع بين الافراد وفي جو من البؤس والشقاء والتعرض لمخاطر سيطرة القوى على الضعيف فانعدم الأمن وضاعت الحرية ويرجع هوبز السبب في ذلك الى أنانية الانسان وحبه لذاته فهو لايسعى الا لتحقيق مصالحه وما كان امام الافراد خيار للخروج من هذه الفوضى والاضطراب الا بأبرام "عقد اجتماعي" يتيح لهم العيش بسلام ويرى هوبز ان العقد قد تم بين الافراد وان الحاكم لم يكن طرفا فيه لأنه لم يكن قد اكتسب هذه الصفة بعد حيث اتفق الافراد فيما بينهم على العيش معا في سلام تحت سيطرة واحد منهم يتولى الدفاع عنهم وحماية الحياة المنظمة الجديدة مقابل التنازل عن جميع مايتمتعون به من حقوق طبيعية. فالحاكم لم يشترك في العقد وانما قام الافراد باختياره وتنازلوا له عن كل حقوقهم لكي يتولى ادارة شؤونهم وحماية ارواحهم وتوفير حياة الاستقرار والأمن لهم. وعليه ليس للافراد ان يطالبوا بأية مطالب او ان يشقوا عصا الطاعة عليه لانهم قد تنازلوا له من قبل عن جميع حقوقهم فهو لايخضع اذن

لأية مساءلة او محاسبة(١). ومن الواضح بان هدف هوبز السياسي هو تبرير لسلطة الحاكم المطلق وتأييد السلطة لآل (ستيوارد) المطلقة في انكلترا، وبأجماع الكتاب بأن هوبز كان أبرز الدعاة لسلطة الحاكم المطلقة(٢).

(ب) جون لوك: (١٦٣٢-١٧٠٤)

يصور لوك المرحلة البدائية الاولى بأنها قد تميزت بالتضامن الاجتماعي بين الافراد وهم في حالة الفطرة الاولى وان الجميع كانوا يعيشون احرارا متساويين في ظل القانون الطبيعي الذي يمنع عدوان بعضهم ضد بعض وكان الناس يعيشون في ظل مجتمع طبيعي يتمتع بشيئ غير قليل من الأمن والحرية والمساواة.

ولكن الناس رغبوا في صورة افضل واحسن لحياتهم ورأوا ان الصورة المطلوبة تتحقق بانتقال المجتمع الطبيعي الى مجتمع فيه تنظيم يتفق عليه مجتمع بغير سلطة الى مجتمع فيه سلطة واذا كان المجتمع بغير سلطة لايعد دولة فان وجود السلطة يحيل ذلك المجتمع الطبيعي الى مجتمع سياسي او الى دولة(٣). وعليه، اتفق

---

(1) Jean Jacues chevallier: les Grandes oeuvers politiques, 3e ed P. 63.

(2) Burdean: Traite' de Science Politique, T·II, P. 43.

(٣) يحيى الجمل: الانظمة السياسية المعاصرة، مصدر سابق، ص ٨٠.

الافراد على تحقيق ذلك يقول لوك كان للأفراد الكثير من الحقوق التي كانوا يتمتعون بها في حالتهم الفطرية. فأنهم عند دخولهم المجتمع المنظم لن يتنازلوا عن هذه الحقوق كافة وانما عن جزء من حقوقهم بالقدر اللازم الذي يسمح بأقامة السلطة العامة في المجتمع الجديد, ويحتفظون لأنفسهم بالجزء الآخر من حقوقهم الذي لايمكن لأية سلطة من السلطات المساس به ومن ذلك حق الملكية الخاصة مثلا، فكان الجزء المتنازل عنه ضرورة لازمة لاقامة السلطات العامة وهو في قدره يوازي ويساوي فقط اقامة هذه السلطة في المجتمع الجديد.

ولما كان اطراف العقد برأي لوك هم الافراد والهيئة الحاكمة فأن ذلك يؤدي الى تقرير الالتزامات المتبادلة من قبل الطرفين والافراد(١).

وقد وجدت الدولة برأي لوك لصيانة الحقوق الفردية، والحريات العامة والملكية الخاصة, وقد أنشئت لهذه الغاية ثلاث سلطات هي: "التشريعية" و "التنفيذية" والتي تشمل القضائية ثم السلطة "الاتحادية" وهي المسؤولة عن الشؤون الخارجية للدولة. وأكد على فصل تلك السلطات كي لايؤدي دمجهما خاصة السلطتين التشريعية والتنفيذية الى الاستبداد وأعطى أهمية خاصة للسلطة التشريعية دون السلطات الأخرى لأن الشعب قد فوض

---

(١) د. محسن خليل: النظم السياسية، مصدر سابق، ص ٦٧.

سلطته لها.

وقد ركز "لوك" على الفرد وصيانة حقوقه وحرياته كما طالب بضرورة احترام رأي الشعب واعتبره مصدر السلطة وعليه يقول "لوك" اول المنادين بالنظم الديمقراطية والمطالبين بالحد من تدخل الحكومة في حياة الافراد وحقوقهم الطبيعية(١).

(جـ) جان جاك روسو:

طرح جان جاك روسو سؤالا محدودا في بداية مؤلفه الذائع الصيت "العقد الأجتماعي" هو لقد ولد الانسان حرا يبدو أنه اصبح مكبلا بالأغلال فكيف حدث هذا التغيير(٢). وبعد هذا أخذ روسو يعرض نظريته عن العقد الأجتماعي فيبدأ حالة الفطرة بأن الانسان كان فيها يتمتع بالحرية والاستقلال فأن تعدد المصالح الفردية وتضاربها قد يؤدي الى تعرض حقوق الفرد وحريته للخطر لذلك عمل الافراد على ترك حياة العزلة التي كان يحياها الافراد البدائيون غير الخاضعين لأية سلطة عليهم والدخول في مجتمع منظم حفاظا لحقوقهم وصيانة لحرياتهم التي يتمتعون بها في المجتمع الفطري البدائي وكي ينعم الفرد بحياة منظمة يسود

---

(١) نظام بركات، عثمان الرواف، محمد الحلوة: مبادئ علم السياسة، مصدر سابق، ص ١٠٧.

(2) Jean Jacques Rouss ERU: Le contrat, Paris, LiH, Liver II, ch. I et II.

فيها العدل والفضيلة(١). وعليه قرر الافراد ترك حالة الطبيعة تلك وذلك عن طريق توقيع عقد فيما بينهم تخلوا فيه عن حقوقهم وحرياتهم للمجموع وليس لفرد معين وذلك من اجل حماية هذه الحقوق والحريات وحماية الاستقرار الجماعي وقد نشأ عن هذا التنازل أرادة جماعية هي التي تسمى "الأرادة العامة" التي لايمكن التنازل عنها فكان الأفراد أنما يتنازلوا عن كافة حقوقهم وحرياتهم الطبيعية الاولى عند دخولهم المجتمع المنظم مقابل تقرير السلطة العامة لهم الحقوق والحريات الفردية بأعتبارهم من افراد المجتمع الجديد. بحيث تضمن هذه السلطة المساواة بين الافراد في هذا الخصوص والحماية الكاملة للحقوق والحريات الجديدة وهكذا تسود المساواة والحرية والعدالة في المجتمع المنظم الجديد ويصبح الفرد أحسن حالا من حالته البدائية التي تسبق ابرام العقد(٢). وبذلك تجتمع شروط العقد كلاً في شرط واحد هو التنازل الكامل من كل عضو عن كل حقوقه للجماعة ولأن كل واحد سيعطي كل حقوقه فأن الجميع يصبحون في وضع متساو ويلزم ان يكون التنازل بدون تحفظ حتى يتم الاتحاد في أكمل صورة هذا منْ جهة ومن جهة أخرى فقد كان روسو من

---

(١) محسن خليل: النظم السياسية، مصدر سابق، ص ٧٠.

(٢) نظام بركات، عثمان الرواف، محمد الحلوة: مبادئ علم السياسة، مصدر سابق، ص ١٠٨.

مناصري ومؤيدي نظام الحكم الديمقراطي المباشر حيث السلطة فيه مطلقة للأرادة العامة.

(٥) نظرية التطور التاريخي:

ليس هناك عاملا واحدا بموجبه قامت الدولة وانما يرجع اصل نشأتها حسب مفهوم هذه النظرية الى مجموعة عوامل مختلفة تفاعلت على مر الزمن حتى نشأت أي انها لم تظهر فجأة وبناء على عامل واحد معين، القوة، أو الأسرة، أو اتفاقا بين الافراد مثلا وانما يعود اصلها لعوامل متنوعة من القوة الاقتصادية والمادية والى عوامل دينية ولغوية وعقائدية وتختلف هذه العوامل من دولة الى اخرى فقد تتزايد اهمية بعضها بالنسبة لدولة معينة وتقل بالنسبة لدولة اخرى. ويمكن تلخيص مفهوم هذه النظرية الى ان الدولة ظاهرة طبيعية نتجت من تفاعل عوامل مختلفة عبر فترات طويلة من التطور التاريخي الذي أدى الى تجمع الأفراد للتعايش معا. وتطور الامر بعد ذلك بظهور فئة حاكمة لهذه الجماعة فرضت سيطرتها عليها وقبضت على ناصية الامور فيها فالعميد "دكي" يقول بهذا الصدد بأن الدولة ظاهرة تاريخية نتجت عن قيام طائفة من الناس بفرض أرادتها على بقية المجتمع بواسطة القهر المادي، فهي أذن نتيجة لظاهرة القوة. بيد ان القوة في نظره لاتتمثل بالضرورة في الصراع المادي

الوحشي فقط ولكنها تبدأ بالقوة المعنوية والدينية والأقتصادية(١). ونظرا لتعدد وتنوع العوامل المادية والاقتصادية والتاريخية والعقائدية، والدينية لأختلاف النظام السياسي وشكل الحكومة في كل دولة من الدول بحيث اصبح من المتعذر تكييف نشأة الدولة تكيفا قانونيا وبالتالي يصعب وضع نظرية عامة محددة لبيان أصل الدولة بصفة عامة(٢).

المبحث الثالث

"تطور وظائف الدولة"

ماوجدت الدولة الا لغاية تسعى للوصول لها وهدف تعمل على تحقيقه فهي بدأت حارسة ومن ثم مالكة وأخيرا متدخلة. في هذا المبحث ندرس وظيفتها في سياقها التاريخي اولا ومن ثم نعرج لوظيفتها في ظل الفكر الليبرالي والاشتراكية.

---

(1) DuguiT: Traite' de droit constitutionnel e'dII. P. 536.

(٢) لمعرفة المزيد: يراجع:

د. عبدالغني بسيوني: النظم السياسية

د. محسن خليل: النظم السياسية

د. ابراهيم درويش: الدولة

(١) تطور وظائف الدولة حتى قيام الدولة القومية:

كان الاوائل من الكتاب يعدون الدولة بوجه عام اعلى غاية للحياة الانسانية وهدفا مقصودا لذاته وقد اسهم الاعتقاد بأصلها السماوي المقدس لتبرير وجودها وسلطتها. ولهذا فقد أهملوا تماما مبدأ حرية الفرد ولم يعيروه أدنى اهتمام والسبب في ذلك هو غياب فكرة التمييز بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع فهي في حقيقة الامر لم تكن موجودة اصلا وعلى العكس فقد عظموا ومجدوا الدولة ووجودها فقد أكد كل من أفلاطون وآرسطو على ان أفضل حياة للفرد لايمكن الحصول عليها الا في ظل الدولة وأن طبيعة الانسان دفعته الى الحياة السياسية، وكانت الدولة هي المنظمة الضرورية لتنمية سلطاته وأشباع حاجاته وهي اكثر واقعية ووجودا من الافراد الذين احتوتهم. لقد كانت شخصية حية استغرقت حياتها جميع الشخصيات الأخرى وكان الفرد والدولة مرتبطين في مجتمع واحد وليس لأي منهما مصالح تتعارض مع مصالح الآخر(١). وبما ان الفرد لايستطيع تحقيق اهدافه الا بواسطة الدولة فأنه لايمكن ان توضع أي قيود لفعاليتها. وماكان يعد محققا لأعلى مصالح الفرد كان يعد وظيفة عامة مشروعة.

---

(١) ابراهيم احمد شلبي: تطور الفكر السياسي، الدار الجامعية، ص ٨٢، بيروت ١٩٨٥.

وقد حمل الفلاسفة المثاليون نفس وجهة النظر تلك والتي تذهب الى تأكيد أهمية الدولة العليا. ونتج عن تأثيرهم بالمبادئ القومية التي انتشرت في القرن التاسع عشر ورد فعلهم لمبادئ الحقوق الطبيعية الثورية وتأكيد حرية الفرد – أنهم أشاروا الى قيمة المسؤولية الجماعية وسيطرة الهيئات الحكومية عليها وقد بررروا وجود الدولة لأنها تطور وتقدم طبيعي تاريخي ففي المانيا أكد هيكل (Hegel) على ان الدولة كائن حيوي طبيعي وانها تمثل أعلى مراحل التطور العالمي التاريخي. وقد كانت الدولة الشخصية الحقيقية عنده وكانت ارادته اعرابا عن تفكير كامل بأن الفرد لايستطيع أن يثبت وجوده حقيقة الا بموافقة الدولة والحياة الحقة تتمثل في العيش الذي يتفق والارادة العامة.

ذلك ان المواطن وجد من اجل الدولة، والدولة في علاقاتها الخارجية لاتخضع لأية أرادة غير ارادتها، وان القواعد الاخلاقية المتعارف عليها بين الافراد لايمكن تطبيقها في العلاقات بين الدول. ولقد نشر هيكل فكرة الارادة بأعتبارها أعظم وأفضل العناصر في الامور السياسية وبالذات سيادة الدولة. وقد تجاهلت هذه النظرية قيمة الفرد وكان التأكيد يحوم حول الدولة القومية والسلطة السياسية بدلا من حقوق الفرد الطبيعية والسياسية(١).

---

(١) رايموند كارفيلد كيتيل: العلوم السياسية، مصدر سابق، ص ١٧٠.

رايموند كارفيلد كيتيل

(٢) تطور وظائف الدولة في المفهوم الليبرالي:

يقوم هذا المذهب على اساس الفرد الذي اشتقى منه اسمه، ويعتبره غاية النظام السياسي، وهو الذي تعمل السلطة على المحافظة على حقوقه واعلائها فوق حقوق الجماعة[١]. انتشر هذا المذهب في اواخر القرن الثامن عشر ونادى به الكتاب الأقتصاديون والأجتماعيون والسياسيون.

وكان سبب انتشار هذا المذهب ماعانته الطبقة المحكومة من تعسف السلطة الحاكمة التي استبدت بالأمر. وبالافراد في حقوقهم وحرياتهم لما تمتعت به السلطة الحاكمة من سلطة مطلقة على مختلف العصور سواء في العصور الوسطى حيث أنفرد بممارستها الحكام الأقطاعيون، او في عصر النهضة حيث أنفرد بها الملوك والأباطرة. ثم استمرت هذه السلطة الحاكمة المطلقة حتى قيام الثورة الفرنسية. ولقد كان من نتائج تلك السلطة المطلقة أن اهدرت حقوق وحريات الافراد فطالب هؤلاء بحرياتهم وحقوقهم المسلوبة وبضرورة استردادها من أيادي تلك السلطة الحاكمة. وكانت الثورة الفرنسية، تلك الثورة التي عملت على انهاء الحكم المطلق واعلاء شأن الفرد بتقرير مبادئ الحقوق والحريات الفردية وعلى هذا عمل رجال الثورة الفرنسية على صياغة الفلسفة السياسية للثورة ومبادئها بعد انهيار الملكية

---

(1) G. Burdeau. Traite de sceience politique. op. cit. T.V. PP. 236.

المطلقة في وثيقة اعلان حقوق الانسان، تلك الوثيقة التي أقرتها الجمعية الوطنية عام ١٧٨٩(١). وهكذا ظهر المذهب الفردي الذي يقوم على اساس اعلاء الفرد فالفرد هو الحقيقة الاولى التي سبقت قيام المجتمع المنظم، فهو الغاية من وجود هذا المجتمع لذا يتعين ان نحدد نشاط السلطة الحاكمة في أضيق الحدود الممكنة كي يترك للفرد أوسع المجالات لمباشرة نشاطه. وعليه قرر أنصار هذا المذهب ان وظيفة السلطة الحاكمة، انما تقوم على اساس فكرة الدولة الحارسة "Etatgendarne" التي تقتصر وظيفتها على مجرد الوظيفة البوليسية التي تتركز فقط في كفالة الامن الخارجي وذلك بالدفاع عن الافراد ضد أي عدوان خارجي وحماية الأمن الداخلي للأفراد وأقامة القضاء للفصل في المنازعات التي تقوم بين الأفراد.

ووظيفة الدولة في ظل الفكر الليبرالي التي تنطوي على جانبين "اقتصادي وسياسي".

الجانب الأقتصادي:

تشير الجذور التاريخية لنشأة المذهب الفردي الحرفي جانبه الأقتصادي الى مدرسة الطبيعيين او الفيزيوقراط "Les Physiocrates" وهي مدرسة فرنسية قامت كرد فعل لمبادئ السياسة التي كانت سائدة في منتصف القرن الثامن عشر والتي كانت تطبيقا لمدرسة التجاريين Mercantilinsme وكانت السياسة

النابعة عن الرأسمالية التجارية تسمح لطائفة من كبار التجار الرأسماليين بالسيطرة على الاقتصاد داخل الدولة. وكان كبار التجار يعملون على منع تصدير المنتجات الزراعية حتى تبقى معروضة بكميات كبيرة داخل الدولة فينخفض ثمنها وتظل أجور العمال الزراعيين منخفضة نتيجة لذلك. وهكذا كانت الرأسمالية التجارية تؤدي الى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لصالح كبار التجار، وكرد فعل للسياسة النابعة عن المدرسة التجارية قامت مدرسة الطبيعين او الفيزيوقراط في منتصف القرن الثامن عشر تنادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية سواء في العلاقات الاقتصادية داخل الدولة والعلاقات الاقتصادية الدولية. وطالبت المدرسة بترك النشاط الاقتصادي للأفراد تحت شعار "Laissez Faire Laissez Passez" وكان يقصد بها في ذلك الحين "دع الافراد يعملون ودع السلاع تنتقل من البلاد دون تدخل الدولة" وقد اصبحت هذه العبارة فيما بعد رمزا للسياسة الاقتصادية الحرة(١). يظهر مما سبق ان المذهب الفردي هو في أصله وجوهره مذهب اقتصادي يهدف الى وضع قيود على سلطة الحكام وقد نشأ هذا المذهب ليخدم مصالح الرأسمالية الصناعية التي ظهرت منذ منتصف القرن الثامن عشر والتي ماتزال قائمة

---

(١) د. عبدالحميد متولي: الحريات العامة نظرات في تطورها وضماناتها ومستقبلها، منشأة المعارف، ١٩٧٤، ص ٢٦.

حتى يومنا. ولقد حققت الرأسمالية الصناعية الثورة الصناعية وتلتها أنجازات ملموسة على الصعيد الاقتصادي أدت الى أزدهار الاختراعات وانخفاض تكاليف الانتاج وزيادته. وأدت هذه الانجازات الى الاعتقاد بأن الرأسمالية الصناعية يمكنها ان تحقق الخير دون تدخل الدولة هذا التدخل الذي كان ينظر اليه بشيئ من الريبة نظرا لما تمخض عنه في الفترة السابقة وهي فترة الرأسمالية التجارية.

أدت كل هذه الوقائع والمفاهيم الى تمهد الطريق امام صمود المذهب الفردي وأكتسابه ثقة الشعوب والحكام. فقد اصبح الحكام يؤمنون بأن تدخل الدولة يجب ان يكون في أقل الحدود ليترك للأفراد حرية العمل في المجال الاقتصادي وأقتصر دور الدولة على القيام بالاعمال التي لايقبل عليها الأفراد لقلة عائدها او لكبر حجمها. ولذلك فقد أصبحت الوظائف التقليدية سابقا هي الدفاع عن الدولة ضد الخطر الخارجي والعمل على أستتباب النظام والأمن في الداخل وفض المنازعات بين الافراد وهذه الوظائف هي التي يتولاها الجيش والشرطة والقضاء.

الجانب السياسي:

تبنت الثورة الفرنسية المذهب الفردي ووسعت من مجاله فلم يعد مقصورا على النطاق الاقتصادي وانما امتد الى النطاق السياسي. وقد تبلور هذا المد في وثيقة أعلان حقوق الانسان

الصادر عام ١٧٨٩. فقد ورد في هذه الوثيقة ان للأنسان حقوقا طبيعية هي: الحرية والمساواة والملكية وحق الامن وحق مقاومة الظلم ان وثيقة اعلان حقوق الانسان تعتبر الاساس لمبدأ الحقوق الفردية (وهي حقوق طبيعية) وهو المبدأ الذي يستخلص منه ضرورة توفير الحريات العامة وهي حريات في مواجهة الدولة للمواطنين. وقد أصبح مبدأ الحقوق الفردية مبدا اساسيا في كل دول الديمقراطيات الغربية وذلك نتيجة انتشار مبادئ الثورة الفرنسية في اوربا وفي غيرها من دول العالم.

ولقد كانت الثورة الفرنسية نابعة عن مفهوم معين للحقوق الفردية ويتلخص هذا المفهوم في ان للأفراد حقوقا لاصقة بهم ولدت معهم ولايجوز للدولة ان تمسها فالانسان يكتسب حقوقا طبيعية بمجرد مولده ويظل محتفظا بها عندما يعيش في مجتمع.

ولما كانت هذه الحقوق سابقة على نشأة الدولة(١). فهي أعلى من الدولة ويتعين على الدولة ان تحترمها بل ان الغاية من قيام الدولة "التي نشأت بعقد أجتماعي" هو حماية الحقوق والحريات الفردية ولايجوز للدولة أن تمس هذه الحقوق والحريات الا بالقدر الذي تتطلبه حماية حقوق الافراد الآخرين وحرياتهم. أما عن كيفية أدراك الفرد وأحساسه بحقوقه فأنه يتولد بالفطرة التي تجعله يشعر بضرورة حمايتها من أي اعتداء عليها.

---

(1) J. J. Chevalier: Les grandes oeuvers poliliques PP. 52.

وهكذا تحول المذهب الحر من مجرد مذهب اقتصادي الى مذهب سياسي منذ اندلاع الثورة الفرنسية. واصبح مفهوم الحرية في المجال السياسي هو العمل على منع استبداد الدولة بالأفراد. وقد تترتب على ذلك جملة نتائج يمكن اجمالها.

بأن الفرد هو غاية الجماعة أي ان حمايةة حقوق الافراد وحرياتهم هي الغاية من الدولة وسلطاتها لأن حقوق الفرد سابقة على وجود الدولة. وان سلطان الدولة ليس مطلقا فالدولة ليست مطلقة الحرية في اصدار التشريعات التي تتراءى لها. واخيرا ان حقوق المواطن السياسية التي تؤهله للأشتراك في اعمال السيادة تثبت له لمجرد كونه فردا لا لأنه ينتمي الى طبقة او جماعة.

(٣) تطور وظائف الدولة في المفهوم الاشتراكي:

اذا أقر المذهب الفردي بأن الفرد هو الغاية من وجود الدولة الامر الذي أدى الى أعلائه وأطلاق نشاطه وتحديد وظيفة الدولة وتقييدها بحيث تقتصر وظائفها على مباشرة امور الامن الداخلي والخارجي والقضاء. فأن المذهب الاشتراكي قد قام على خلاف ذلك بل على نقيض المذهب الفردي. فأذا كان الفرد هو الهدف والغاية في المذهب الفردي، فأن الجماعة هي غاية المذهب الاشتراكي واذا كانت الدولة في المذهب الفردي تعمل على اعلاء شأن الفرد وحماية حقوقه وحرياته، واطلاق نشاطه وقدراته ليحقق مصلحته الخاصة على ان تبقى الدولة في حدود

وظيفتها كحارسة. فأنها تضطلع بأعباء شاملة وكبيرة في المذهب الاشتراكي. وعليه يرى الاشتراكيون ان الدولة وجدت اساسا لخدمة المجتمع بأكمله وان رفاهية الفرد لاتتحقق بالشكل المطلوب الا بعد تحقيق رفاهية الجماعة ولهذا فالدولة يجب ان تعمل على تنمية رفاهية المجتمع كله والحيلولة دون تحكم بعض الاشخاص في علاقات الانتاج وتنمية رفاهيتهم الخاصة على حساب رفاهية المجموع ولن يتحقق ذلك الا اذا تولت الدولة القيام بكل الوظائف والخدمات او أشرفت عليها أشرافا مباشرا وذلك بقصد أتاحة الفرصة امام الجميع للتمتع بها. فالأساس في الفكر الاشتراكي هو رفاهية المجتمع وليس رفاهية الفرد على حساب المجموع وهناك من الاشتراكيين من يقول بأن على الدولة ان تسيطر سيطرة تامة على كل مصادر وعلاقات وأعمال الانتاج وتتولى بالتالي تأدية جميع وظائف الخدمات دون أي مشاركة من القطاع الخاص حيث ان الافراد سيعملون جميعا في قطاع الدولة العام. وعلى العكس هناك من الاشتراكيين من يذهب الى القول بأنه ليس هناك مايمنع من السماح للأفراد بالقيام ببعض الاعمال والخدمات تحت اشراف الدولة وتوجيهها(١).

---

(١) نظام بركات وعثمان الرواف ومحمد الحلو: مبادئ علم السياسة، مصدر سابق، ص ١٧٨.

مبررات المذهب الأشتراكي:

يدفع انصار المذهب الاشتراكي بعدد من الحجج والأسانيد لتبرير افكارهم وطروحاتهم واهدافهم وهي تذهب في اتجاهات عدة منها:

(١) المذهب الاشتراكي يهدف الى تحقيق العدالة أذ أن تملك الدولة وسائل الانتاج يؤدي الى القضاء على الرأسمالية ويمنع بالتالي من استغلال طبقة لأخرى. فأذا تحقق أي منع أستغلال الأنسان للأنسان فأننا نعمل بالتالي على تحقيق العدالة بين الافراد وذلك بالقضاء على التفاوت الطبقي. وسوف تتحقق عدالة في التوزيع على اساس مبدأ "لكل طبقا حاجته" أو على أساس مبدأ "لكل بقدر عمله" كما تتكفل الاشتراكية بالقضاء على نظام المنافسة بين الافراد وعلى الازمات الاقتصادية التي تظهر في ظل النظام الرأسمالية.

(٢) المذهب الاشتراكي يعطي مصلحة المجموع على صالح الفرد وبذا يتجه العمل الجماعي نحو الصالح العام لا نحو الصالح الخاص كما هو الحال في ظل النظام الرأسمالي(١).

(٣) حقق تدخل الدولة نجاحا باهرا في المجالات التي كانت مقصورة على النشاط الفردي في ظل النظام الرأسمالي والتي لايقدر النشاط الفردي على تحقيقه بامكانياته المحدودة.

---

(١) محسن خليل: النظم السياسية والدستور اللبناني، مصدر سابق، ص ١١١.

ولهذا فأن المذهب الاشتراكي قد أصبح ضرورة في الوقت الحاضر لتتولى الدولة مهمة تحقيق التقدم والازدهار في المجتمع المعاصر (١).

أنواع الأشتراكيات:

لعل تنوع وتعدد أنماط الاشتراكية تعود جذورها التاريخية الى المفكر الصيني "كونفيشيوس" الذي نادى بتوزيع الثروة في القرن الخامس قبل الميلاد وعندما دعا أفلاطون الى مدينته الفاضلة في مؤلفاته المشهورة "الجمهورية"و "السياسية" و "القوانين" الى "يوتوبيا Utopia" توماس مور في القرن السادس عشر، ومدينة الشمس "الكامبانلا" الايطالي في القرن السابع عشر، ممن يطلق عليهم الآن الأشتراكيون الخياليون. بيد ان الاصول الفكرية الحقيقية للمذهب الأشتراكي لم تتبلور بصورة دقيقة وواضحة الا في القرن التاسع عشر على يد الرواد الاوائل للاشتراكية وبظهور المذهب الماركسي الذي يسمى الاشتراكية العلمية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتبع ذلك بروز نظم وتطبيقات اشتراكية متنوعة في القرن العشرين تراوحت بين الماركسية والوطنية والقومية.

---

(١) محمد كامل ليلة: النظم السياسية : الدولة والحكومة، دار الفكر العربي بالقاهرة ١٩٦٨، ص ٢٧٥.

الأشتراكية الخيالية:

هي تلك الاشتراكية او المذهب الذي دعا اليه بعض المفكرين من أمثال سان سيمون وبابيف ونوربيه في فرنسا وروبرت أوين وجون جراي ووليام تومسون في انكلترا والفيلسوف الالماني فختة، وقد أشار هؤلاء المفكرون الى المساوئ التي تكمن وراء الرأسمالية ووجود التناقض الحاد بين أقلية تمتعت بالثراء والسلطان وأغلبية معرضة للأستغلال والانحدار نحو هاوية الفقر ولهذا دعا هؤلاء المفكرون الى وجوب قيام نظام أجتماعي جديد علي أسس يقرها العقل والعدالة وقادر على توفير السعادة لكل طبقات المجتمع على السواء وقد سميت هده الاشتراكية "الاشتراكية الخيالية" يقصد بها كل تلك الاشتراكيات التي سبقت الماركسية بأعتبارها قائمة على دعوات لم تخرج عن مبادئ "الاصلاح الاجتماعي" دون الاستناد الى نظرية علمية... ومنهم:

فرانسوا بابيف:

كان اول الدعاة للأشتراكية الاصلاحية حيث حاول القيام بأنقلاب على حكومة الادارة التي تألفت بعد عدة سنوات من قيام الثورة الفرنسية فكانت النتيجة ان تم القبض عليه وأعدامه عام ١٧٩٧ ويمكن تلخيص افكاره التي أعلنها في بيان الاكفاء (Le manifeste des egaux) في عدم كفاية المساوات القانونية

التي اعلنتها الثورة الفرنسية ووجوب مصادرة الممتلكات الخاصة والغاء الحق في الميراث لتصبح الملكية شائعة على ان يلتزم الجميع بالعمل.

سان سيمون:

تدور افكاره الاشتراكية حول مهاجمة المذهب الفردي واظهار مساوئه وخاصة استغلال الطبقة العاملة من جانب اصحاب رؤوس الاموال والزم الدولة بكفالة العمل للجميع، وأبراز المكانة الخاصة التي يحتلها رجال الصناعة والبنوك والعلماء في المجتمع الجديد الذي يريد أنشائه. فقد اهتم سان سيمون اهتماما خاصا بالجانب الروحي وبسط افكاره في هذا الشأن في كتاب "المسيحية الجديدة"(١).

روبرت أوين:

فقد تميز عن بقية الاشتراكيين بوضع افكاره موضع التطبيق في مصانعه الخاصة في مدينة كلاسكو، عن طريق تحديد ساعات العمل وبناء المساكن للعمال وتوفير الرعاية الصحية لهم وقد انتقل الى الولايات المتحدة الامريكية حيث اقام

---

(١) عبدالغني بسيوني عبدالله، النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي، مصدر سابق، ص ١٤٣.

القرية الاشتراكية التي يطمح اليها في ولاية انديانا، على اساس الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ولكن مشروعه انتهى بالفشل في نهاية الأمر(١).

الأشتراكية المسيحية:

ظهرت الاشتراكية المسيحية في اوربا كرد فعل لكل ماأنتجته الثورة الصناعية من تراكم لرأس المال وزيادة في الثروة والتقدم في الصناعة وقد أسهمت تلك النتائج بظهور النظام الرأسمالي، وعليه وجد بعض الكتاب المسيحيين أستحالة التوفيق بين النظام الرأسمالي الجديد وتعاليم الديانة المسيحية التي تدعو الى تقديس المعنويات. ومن أهداف الأشتراكية المسيحية تشجيع نظام الانتاج التعاوني، وتحسين حالة العمال وذلك بتجديد ساعات العمل وتحسين ظروف العمل. وأقرار التعليم المجاني(٢). وبضوء ذلك ظهرت العديد من الاحزاب في كل من فرنسا، بلجيكا وايطاليا والمانيا تدعو للتفكير المسيحي في علاجها للمشكلات وفي رسم برامجها: أي ان تكون سياسة هذه الاحزاب

---

(١)* علي البارودي: في الاشتراكية العربية، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٦٧، ص ٢٧.

(٢) * بطرس غالي ومحمود خيري عيسى: مصدر سابق، ص ٢٠٢.

محمد عبدالمعز نصر: في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية ١٩٧٣، ص ٢٥٢-٢٥٥.

على اساس روح دينية أنسانية تقوم على العطف على الفقراء ورفع مستوى العمال والعمل على كسب القوت بعرق الجبين ونشر السلام على الارض(١).

الأشتراكية الفابية:

ظهرت هذه الاشتراكية في انكلترا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وأسمها يرتبط بجمعية "الفابيان" الأنكليزية. وأن مؤسس هذه الأشتراكية هم من كبار أدباء وساسة وفلاسفة انكلترا من أمثال "برناردشو، وويلز وماكدونال ولاسكي وكول" ومضمون فكرهم الاشتراكي يقوم على ضرورة تدخل الدولة بنقل ملكية ادوات الانتاج الى المجتمع كله بمختلف طبقاته ونقل ملكية المنافع العامة الى المجالس المحلية وتحسين حالة الطبقة العاملة من حيث تقليل ساعات العمل وزيادة الاجور وأيجاد ظروف افضل للعمل وتأمين العمال في مستقبلهم وحياتهم وكذلك زيادة الضرائب على الايرادات والاموال العينية(١). وتؤمن الفابية بضرورة التدرج وترفض مبدأ كارل ماركس في فائض القيمة وصراع الطبقات وهي تختلف عن الاشتراكية الماركسية التي لاتؤمن بنقل ملكية أدوات الانتاج الى العمال الى المجتمع كله

---

(١) ابراهيم درويش: الدول ونظريتها وتنظيمها: دار النهضة العربية ١٩٦٩، ص٢٢٠.

علىاختلاف طبقاته كما أشرنا سابقا، وفي رأيهم بأن الاشتراكية قادمة ولاريب الى انكلترا مع مرور الزمن[١].

الاشتراكية السنديكالية:

ان الاشتراكية، من حيث هي نظرية ذات فلسفة اجتماعية وسياسية تعود في اصلها الى فرنسا. وكانت قد نمت في قرن مليئ بالظروف الثورية والأوهام السياسية وفقدان الثقة برجل السياسة. ونقابات العمال كانت صغيرة ضعيفة يربطها بتنظيمها خيوط واهية. فلم يكن بوسعها تحقيق أي تحسن في الأحوال الأقتصادية بتنظيمها الضعيف فاضطرت الى ان ترى ضرورة استخدام الطرق الثورية وتمتاز السنديكالية في أنها جمعت بين المبادئ الاقتصادية والأشتراكية والنظرة الفوضوية التي لم تثق بالدولة لأنها آلة بيد الرأسماليين وكذلك بالطرق المباشرة النقابية ذات الطابع غير السياسي. وهي تستند الى فلسفة عملية فهي تعتقد أن التنظيم والسيطرة الفعلية المنطقية يمنعان التقدم وبناءا على ذلك طالبت بتشجيع الفعاليات غير المقيدة. ويعتقد السنديكاليون أن الدولة نشأت لتحمي المصالح الاقتصادية للجماعات المتنفذة المتسلطة وانها تشجع قيام الامتيازات والتمييز بين الطبقات.، وهي

---

[١] بطرس غالي ومحمود خيري: المدخل في علم السياسة، مصدر سابق، ص ٢٠٥.

تستخدم قواتها المسلحة لأخماد الاضرابات وهي تتحرج في ان تدخل في حرب لحماية المصالح الاقتصادية للرأسماليين. ومن حيث مسؤوليتها الداخلية فهي في حرب لحماية المصالح الاقتصادية للرأسماليين. ومن حيث وظائفها الداخلية تعمل لدوام الظلم والخيف وتسمح بأستغلال العمال. فهم يعتقدون ان مصدر السلطة السياسية هو القوة الاقتصادية وان السيادة الشعبية يستحيل تحقيقها مالم يسيطر العمال على وسائل الانتاج فهم لذا يقاومون جميع اشكال الحكومات السياسية ويرغبون في تشكيل منظمة غير قسرية تقوم على جهاز انتاجي في مجتمع اقتصادي. وبسبب اعتقادهم ان سيطرة القانون تقضي على الابداع الفردي، يرفضون المشاركة الفعالة في السياسة مفضلين بذلك العمل الاقتصادي على العمل السياسي(١).

الأشتراكية الماركسية:

تتميز الاشتراكية الماركسية في المقام الاول بأنها مذهب شمولي او كلي اذ يطلق العنان لسلطة الدولة لتتدخل في تنظيم جميع الجوانب للمجتمع وفي نظام يعلو فيه المجتمع فوق الفرد كما تبشر بأن استغلال الانسان للأنسان سيصبح مستحيلا في

---

(١) رايموند كارفيلد كيتيل: العلوم السياسية الجزء الثاني، مصدر سابق ص ٢١١-٢١٢.

المجتمع الاشتراكي الجديد وستحقق المساواة الحقيقية بين افراده بواسطة الملكية العامة لوسائل الانتاج وسيصبح الانسان حرا لانه لن يضطر للعمل لدى الرأسماليين المستغلين. على عكس المجتمع الرأسمالي الذي يسمو فيه الفرد ويتمتع بحقوق وحريات مقدسة لايجوز المساس بها وبمساواة شكلية غير حقيقية. ويوصف المذهب الماركسي بأنه مذهب علمي. ويطلق على الاشتراكية التي نادى بها بالأشتراكية العلمية والجانب السياسي لهذه الاشتراكية يقوم على ثلاثة اعمدة هي:

(١) التفسير المادي او الاقتصادي للتاريخ.

(٢) نظرية صراع الطبقات.

(٣) نظرية فائض القيمة.

ومن هذا يظهر بأن الفكر الماركسي فكر مادي أذ يفسر التاريخ تفسيرا ماديا (Materialisme) وليس فكريا ويخلص الى ان احداث التاريخ وقيام النظم السياسية والاجتماعية وظهور الاديان ووقوع الثورات لاترجع الى اسباب فكرية وانما الى عوامل اقتصادية مادية بحتة. واقتصاديا قام الفكر الماركسي على تحليل النظام الاقتصادي الرأسمالي وابراز مساوئه وأوضح الخلل الذي سيتسبب بناءه الآقتصادي في جوانب الانتاج والتوزيع وتراكم رؤوس الاموال وتركزها والذي سيؤدي في النهاية الى انهياره وزواله. وقد لخص ماركس تاريخ المجتمعات منذ بدايتها الى الآن بأنه تاريخ الصراع بين الطبقات وان هذا الصراع في

الفصل الخامس

أشكال الدولة:

من الضروري ان نوضح اولا الخلط الشائع بين اشكال الحكومات وأشكال الدول

ويقصد بشكل الدولة التركيب الداخلي للسلطة السياسية، ما اذا كانت محكومة لمركز واحد او لعدة مراكز. اما شكل الحكومة فيقصد به الاسلوب الذي يمارس به الحكام السلطة. ومن الممكن ان تتشابه دولتان من حيث الشكل وتختلف حكوماتها. فهولندا وليبيا دولتان موحدتان، غير ان حكومة هولندا حكومة ديمقراطية وحكومة ليبيا حكومة فردية، ويمكن كذلك النظر الى موضوع شكل الدولة بمنظار سياسي او من زاوية قانونية، فمن الناحية السياسية تتعدد اشكال الدول الى دولة ليبرالية، واشتراكية، وفاشية، وفرية، وجماعية... الخ.

ويحدد شكل الدولة من الناحية السياسية أهداف واتجاهات السلطة التي تتجسد في المؤسسات العامة. لاشك ان الايدلوجية الرسمية للدولة تحدد شكل الدولة(١).

اما اذا نظرنا الى شكل الدولة، من الناحية القانونية سنجد بأن الدولة تنقسم بدورها الى دول بسيطة او موحدة او دول

---

(1) Georges Burdeas: Droit constitutionnel et institutions.
Politiques, 160 edition, L.G.D.J. Paris. 1974.
P: U6 - u 7.

مركبة اتحادية.

اما اذا اعتمد تقسيمنا للدول على اساس السيادة نجد دولا كاملة السيادة ودولا ناقصة السيادة وأخرى معدومة السيادة. وعليه فان القسم الاول من هذا الفصل سيعتمد اساسا التقسيم الاخير، اي ستكون السيادة معيارا في دراستنا.

المبحث الأول :

أنواع الدول من حيث السيادة:

يراد بهذا النوع من الدول هو معرفة مدى سيادة الدولة على أراضيها وعلى شؤونها الداخلية والخارجية. وهل تقر الدول الاخرى بأستقلالها هذا أم لا، علما بأن ارتباط او خضوع بعض الدول لبعض المعاهدات والاتفاقيات الدولية قد يغير من وضع الدولة القانوني والدولي ويحدد طبيعة سيادتها. وعلى هذا نقسم الدول من حيث السيادة الى ثلاث انواع:

١ - الدولة الكاملة السيادة:

ان السمة المميزة للدولة كاملة السيادة هي تلك الحرية المطلقة التي تتمتع بها في اختيارها نوع نظام الحكم الذي ترغب فيه، وحريتها في وضع الدستور وتعديله. وان الدولة عند تمتعها بكامل سيادتها فأن هذا الأمر يتأتى من اعتراف الدول لها بكامل هيمنتها على اراضيها دون تدخل مباشر أو غير مباشر من دولة

او دول أخرى. اذ "مادامت مثل هذه الدولة تحترم تعهداتها الدولية فأن أختصاصها الدستوري يكون كاملا، ولاسلطان لدولة أخرى عليها بل ان تدخل الدول في شؤون الدولة المستقلة مهما كان نظام الحكم فيها وأيا كانت سياستها، يعتبر عملا عدائيا من جانب هذه الدولة وهذا هو ماتقضي به قواعد القانون الدولي العام. والكثرة الغالبة من الدول الموجودة الآن تتمتع بصفة السيادة الكاملة والاستقلال التام"(١). ومن الجدير بالذكر هنا أن نشير الى الفرق بين الواقعية السياسية بهذا الخصوص والطرح القانوني، فرجال القانون الدولي يؤكدون على السيادة القانونية اي اعتراف الدول او معظمها بالدولة الجديدة، وبأعترافهم هذا وكأن الدولة الجديدة اكتسبت الوجود القانوني والأهلية الدولية، ولايهتمون بالسيادة الفعلية للدولة، ولاشك ان الفارق كبير بين السيادة القانونية والسيادة الفعلية، حيث نجد ان كثيرا من الدول هي دول كاملة السيادة من وجهة نظر القانون الدولي والمجتمع الدولي، الا انها من حيث الواقع ناقصة السيادة او معدومة أي انها لاتملك السيادة الفعلية، في تسيير شؤونها الداخلية والخارجية بحرية تامة وذلك لتدخل قوى خارجية في شؤونها بحيث تقييد او حتى تلغي سيادتها تماما. وان هذا النوع من الدول لاتعتبر من الناحية الدولية

---

(١) محمد كامل ليلة: النظم السياسية، الدولة والحكومة، دار الفكر العربي، القاهرة ص١٦١.

دولا ناقصة السيادة بل ان الدول المعترفة بها تعتبرها دولا كاملة السيادة.

٢ - الدول الناقصة السيادة:

والدول الناقصة السيادة انواع منها التابعة او المحمية او دولا مشمولة بالوصاية، وان الجامع لهذا النوع من الدول وبدرجات مختلفة وهو عدم امتلاكه حق التصرف بسيادتها الداخلية والخارجية بسبب ارتباطها بشكل من الاشكال بدولة أخرى. او انها تخضع لهيئة دولية تقوم بالاشراف عليها هذا بالرغم من ان تلك الدول ذات السيادة الناقصة لها شخصية دولية معترف بها. وفيما يلي تعريفنا لتلك الانواع.

أ - الدولة التابعة: La Vassalite'

يذهب القول بوصف الدولة التابعة الى تلك الدولة التي تتبع دولة اخرى "متبوعة" وبذات على صعيد الدولي، وتتمخض عن هذه العلاقة، بأن الدولة المعنية لاتستطيع ان تباشر شؤونها الخارجية والدولية الا عن طريق الدولة المتبوعة فهي التي تتولى تمثيلها في المحافل الدولية وتقوم نيابة عنها بتصريف شؤونها الخارجية(١). ويذهب آخرون بوصف الدولة التابعة على انها "نوع من الازياء الاستعمارية التي اصبحت في ذمة التاريخ، وهي

---

(١) بطرس غالي ومحمود خيري عيسى: مصدر سابق، ص ٢١٢.

رابطة بين دولتين متبوعة وتابعة كانت تتم في الغالب بموجب نص داخلي موثوق بزمن محدد وتصبح الدولة التابعة في نهايته كاملة الاستقلال او تلحق نهائيا بالدولة المتبوعة"(١).

وقد شهد العالم العديد من هذه التطبيقات الخاصة بالدولة التابعة والمتبوعة وذلك في نهاية القرن التاسع عشر على اثر النتائج العسكرية وتقسيمات الجغرافية هذا مانجده فيما يتعلق الامر بالاقاليم الاوربية الخاضعة للدولة العثمانية مثل صربيا ورومانيا والجبل الأسود وبلغاريا. حيث راح بعضها ينتقل من نظام الولايات التركية الى نظام الولايات المستقلة داخل الدولة العثمانية، فالى نظام الدولة المستقلة بشؤونها الداخلي مع بقائها مرتبطة بالباب العالي برباط التبعية بمعناه المتقدم وكنظام انتقال الى الاستقلال النهائي(٢). واخيرا من المفيد القول بعدم وجود نموذجا او نسقا واحدا متعارف عليه يحدد طبيعة وشكل ونوعية العلاقة التي تربط بين الدولة التابعة والمتبوعة، اذ ان تحدد طبيعة تلك العلاقة تحددها جملة عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وتؤثر بها الوقائع الدولية والحقائق التاريخية.

---

(١) محمد عزيز شكري: المدخل الى القانون الدولي العام في وقت السلم، دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق، ١٩٧٣، ص ٩٤-٩٥.

(٢) محمد طه بديوي: أصول علم السياسة، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٦٧. ص ١٤٨-١٤٩.

ب – الدولة المحمية: La Protectoral

ينتهي أغلب رجال القانون الدولي العام من أن الحماية علاقة قانونية تنتج عن معاهدة دولية بين دولة قوية (حامية) ودولة ضعيفة (محمية). ويترتب على هذا الاتفاق التزام الدولة القومية الحامية بالدفاع عن الدولة الضعيفة المحمية نظير اشراف الدولة الاولى على الشؤون الخارجية للدولة الثانية والتدخل في أدارة اقليم تلك الدولة والذين يقرون ذلك يعتقدون "ان الحماية كنظام قانوني عرفت اصلا كنظام اتفاقي النشأة" عدا ان سنده الحق الذي يكمن في القوة المادية وهيأ في بعض الاحيان لنشأته بقرار من جانب الدولة المتسلطة وحدها يجعل من الحماية صورة لظاهرة السيطرة مافي ذلك شك"(١). وان هذا الوضع سيئول دون شك لصالح الدولة الحامية وأجحاف واضح بحق الدولة المحمية، كون الأخيرة تفقد اختصاصها الخارجي، فلا تحاول بنفسها تلك الأختصاصات بل تزاولها نيابة عنها الدولة الحامية(٢). وهناك اختلاف يمكن تلمسه بين نظام الحماية ونظام التبعية من الناحية القانونية، أذا كان نظام التبعية يقوم اساسا على قرار منفرد من الدولة المتبوعة واستنادا على معاهدة دولية، بينما يقوم نظام الحماية على معاهدة دولية تبرم بين الدولة الحامية والمحمية

---

(١) محمد طه بدوي: أصول علم السياسة، مصدر سابق، ص ١٥٢.

(٢) محمد عزيز شكري: مصدر سابق، ص ٩٦.

أستنادا على عمل أرادي منفرد صادر من دولة معنية كنظام الحماية الذي فرضته بريطانيا على مصر من سنة (١٩١٤ الى ١٩٢٢)(١). وهناك العديد من الأمثلة الأخرى عن هذا النظام ومنها الحماية الفرنسية على الهند الصينية وعلى أثر زوال هذه الحماية ظهرت على المسرح الدولي دولا مستقلة كدولة كمبوديا ولاوس وفيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية. وكذلك الحماية التي فرضتها فرنسا على تونس والمغرب والتي أنتهت في نهاية عام ١٩٥٦.

هناك أختلاف وتباين كبير بخصوص المعاهدة التي تتضم تلك الحماية حيث ان القانون الدولي لم يحدد على وجه الدقة القواعد التي تنظم العلاقة بين الدولة الحامية والدولة المحمية لهذا الضرورة تقتضي العودة الى كل معاهدة على حدة لمعرفة طبيعة تلك العلاقة. وقد أشار القضاء الدولي الى حقيقة ذلك الاختلاف بتاريخ (٧ شباط ١٩٢٣) بشأن النزاع الفرنسي البريطاني المتعلق بمراسيم الجنسية في تونس ومراكش والذي جاء فيه "أن لكل حماية دولية اوضاعا قانونية خاصة بها(٢). ومهما قيل في هذا الشأن فأن جوهر الأمر يكمن الى عامل رئيسي وهو قوة دولة (الحامية) وضعف دولة أخرى (المحمية).

---

(١) عصام العطية: القانون الدولي العام، الطبعة الثانية، مطبعة الجامعة، بغداد ١٩٨٠، ص ٢٥٢.

(٢) عصام العطية: مصدر سابق، ص ٢٥٣.

جـ - الدولة المشمولة بنظام الاشراف الدولي:

أن اول ماعرف العالم عن نظام الاشراف الدولي لبعض الدول كان في ظل "عصبة الأمم المتحدة" وقد عرف "بنظام الأنتداب" هذا ماتشير اليه المادة الثانية والعشرون من ميثاق العصبة، والتي تشير بالقول بوضع عدة أقاليم تحت أنتداب الدول التي خرجت ظافرة من الحرب العالمية الاولى(١).

وتغير نظام الأشراف تحت هيئة الأمم المتحدة فسمي "بنظام الوصاية"(٢). وقد أجمع أغلب الكتاب من رجال القانون والسياسة من أن الاقرار بهذا النظام هو بمثابة أصباغ الصفة الشرعية والقانونية على ظاهرة السيطرة، وكانت الحجة التي دفعوا بها لأطلاق هذا النظام من أن تلك الأقاليم المشمولة بالوصاية هي أقاليم غير مؤهلة لمباشرة شؤونها بنفسها.

أذن الوصاية الدولية هي ضرب من ضروب السيطرة المقنعة ابتدعته الدول المنتصرة بعد الحرب العالمية الاولى لتوزع بينها الولايات التركية والمستعمرات الألمانية(٣). فقد قسمت المادة "٢٢" من ميثاق العصبة الدول المشمولة بالانتداب الى (A) وهي تلك الجماعات والدول التي تملك درجة من التطور بحيث يمكن

---

(١) بطرس غالي ومحمود خيري عيسى: مصدر سابق، ص ٢٢١.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٢٧.

(٣) محمد طه بدوي: أصول علم السياسة، مصدر سابق، ص ١٥٦.

منحها اعترافا مؤقتا كأمم مستقلة وقد وضعوا شرطا للأخذ بهذا الأمر وهو أن تسترشد هذه الدول في أدارة شؤونها بنصائح ومساعدة الدول المنتدبة كي تتمكن من الحصول على أستقلالها. ومن الدول التي شملت بهذا النظام (العراق وشرق الأردن وفلسطين) "تحت الأنتداب البريطاني" و (سوريا ولبنان) "تحت الأنتداب الفرنسي". اما مجموعة (B) فهي الشعوب "الأكثر تخلفا من المجموعة الاولى فقد أخضعت أدارتها الى الدول المنتدبة بصورة مباشرة ومنها الكاميرون وتوغو "لفرنسا وبريطانيا" وروانـدا وبورندي (لبلجيكة". اما المجموعة (C) أذ بسبب لقلة سكانها وصغر مساحتها وبعدها عن مراكز المدن الكبرى او لمجاورتها لدول متقدمة، فقد تقرر أخضاعها الى قوانين الدولة المنتدبة بأعتبارها جزءا من اراضيها. وأقاليم (جنوب غربي أفريقيا) تحت "أتحاد جنوب أفريقيا" (وساموا) تحت "نيوزيلندا" وغينيا الجديدة تحت "أستراليا"(١). غير ان نظام الوصاية الذي أقره الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الثانية لم يكن شاملا لجميع الأقاليم بل قد أوجد نظاما جديدا خاصا بتلك الأقاليم التي كانت تحت سيطرتهم وسمي ذلك بنظام الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بينما خلقوا نظام الوصايا على الأقاليم المنزوعة من يد المهزومين. وقد أفرد ميثاق الأمم المتحدة الفصل الحادي عشر

---

(١) عصام العطية: مصدر سابق، ص ٢٥٩، ٢٥٠.

منه للحديث عن نظام الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي(١). وقد نصت المادة (٧٣) من ميثاق الأمم المتحدة من أن الأعضاء، يعترفون بالمبدأ القاضي بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الاول، ويقبلون أمانة مقدسة في عنقهم، الالتزام بالعمل على تنمية ورفاهية هذه الأقاليم الى أقصى حد مستطاع في نظام السلطة والأمن الدولي.

المبحث الثاني:

أنواع الدول من حيث الشكل الدستوري:

يعتمد هذا التقسيم على الشكل الدستوري أو التكوين الدستوري للدولة، فتنقسم الدول وفقا لذلك المعيار ببسيطة او موحدة .Etats Simples ou unitoires او دول مركبة Etats composes'. ويعتمد هذا التقسيم على التركيب الداخلي للسلطة، فأذا كانت القوة الدافعة سياسيا وحكوميا مركزة في يد شخص قانوني واحد كانت الدولة بسيطة او موحدة. اما اذا تعددت المراكز الداخلية في الدولة فأن الدولة تكون مركبة. والدولة المركبة تتكون من عدة دول ترتبط بينها علاقات تختلف في قوتها ولذا فأن الدول المركبة تنقسم بدورها الى دولا أتحادية، الاتحاد الشخصي أو الكونفدرالي أو الاتحاد الفيدرالي.

---

(١) بطرس غالي ومحمود خيري عيسى: مصدر سابق، ص ٢٢١.

١ - الدولي البسيطة او الموحدة:Etats Simples ou unitaires

الدولة الموحدة هي التي تظهر كوحدة واحدة من الناحية الخارجية والناحية الداخلية. فهي تنفرد بهيئة واحدة تدير شؤونها الخارجية وبتمثيل خارجي واحد. كما انها تتميز من الناحية الداخلية بوحدة في نظام الحكم السياسي(١). أي ان الدولة الموحدة هي تلك الدولة التي تكون السلطة فيها واحدة في أساسها وواحدة في تركيبها وواحدة في ممارستها(٢). وتفرض كامل سلطتها وسيادتها على مناطق الدولة ورعاياها دون أي شريك أو منازع وأجهزة هذه الدولة تتولى الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية والأمنية في كل أنحاء أقليم الدولة الذي يعتبر وحدة متكاملة غير قابلة للتجزأة القانونية. وبالتالي فأن مواطني الدولة الموحدة يخضعون لنفس القوانين والأنظمة واللوائح. فهناك قوانين واحدة كالزواج والطلاق والعقوبات تطبق على كل مواطني الدولة في سائر أقاليمها الجغرافية.

أن معظم دول العالم في الوقت الحاضر هي دول موحدة ومن أمثلتها مصر والمملكة العربية السعودية والعراق وفرنسا وأسبانيا وتركيا.

---

(١) محسن خليل: النظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٩، ص ٧٦.

(2) Georges Burdeau: Traite' de Seience Politique, Tom II L'Etat, Deuxie'me Ed, Paris. 1967. P. 351.

وأذا كانت الدولة الموحدة تتميز بوحدة في نظام الحكم السياسي فأنه لايخل بهذا القول تنوع ممارسة الوظيفة الأدارية في الدولة. سواء تم ذلك عن طريق المركزية او اللامركزية وهما وصفان يردان على الممارسة الأدارية، على الوظيفة الأدارية لاعلى وظيفة الحكم. وأنه أذا كان مستقرا أن وظيفة الحكم في الدولة الموحدة يقوم بها جهاز واحد فأنه لامانع يمنع مطلقا أن تتعدد الأجهزة التي تقوم بالوظيفة الادارية وتبقى الدولة مع ذلك دولة موحدة لاينال من وحدتها لامركزية الوظيفة الأدارية وتعدد الأجهزة القائمة بها. فقد تكون الدولة الموحدة دولة مركزية بمعنى أن الوظيفة الأدارية فيها تتركز في الأجهزة المركزية في عاصمة الدولة، وقد تكون الدولة الموحدة دولة لامركزية بمعنى أن الوظيفة الأدارية تتقاسمها الجهات المركزية والجهات المحلية وفقا لما يحدده القانون في ظل دستور الدولة(١).

فالمركزية الأدارية أذن تعني تركيز جميع الوظائف الأدارية في يد السلطة المركزية التي يكون لها وحدها حق أصدار القرارات اللازمة على كل أقليم الدولة، والأشراف كذلك على جميع المرافق العامة سواء كانت المرافق قومية تهم الدولة بأسرها أو مرافق محلية تهم أقليم محلي معين. وقد تتوزع مباشرة

---

(١) يحيى الجمل: الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٦٩، ص ٥٢.

الوظيفة الأدارية بين السلطة المركزية من ناحية وبين هيئات أدارية أقليمية او مصلحية مستقلة عن السلطة الاولى بحيث تعمل هذه الهيئات على مباشرة وظيفة أدارية من مقتضاها أشباع حاجات خاصة، وذلك كله تحت رقابة السلطة المركزية حتى لاتنعدم وحدة الاتجاه الادارية في الدولة(١).

وأخيرا يمكن القول بأن ممارسة تلك الوظيفة الأدارية مركزية كانت أو لامركزية فهي لاتغير من طبيعة الدولة الموحدة بل على العكس تماما ان الممارسة اليومية للسلطات العامة داخل الدولة تشير بما لايقبل الجدل بأنها دولة موحدة وبسيطة.

٢ - الدولة المركبة:

أن الدول المركبة فهي وحدات قابلة للتجزئة داخليا الى اجزاء، يستحق كل جزء فيها ان يطلق عليه انه دولة. ترتبط هذه الدول برابطة تختلف قوتها، بأختلاف طبيعة العلاقات بين هذه الدول. فالدول المركبة قد يكون الاتحاد بين أجزائها أتحادا شخصيا، أو كونفدراليا، أو فيدراليا.

أ - الأتحاد الشخصي Union Personnelle:

لقد قام الأتحاد الشخصي من أتحاد دولتين أو اكثر تحت

---

(١) محسن خليل: مصدر سابق، ص ٧٧.

عرش واحد تجسد في شخص العاهل الذي يصبح ملكا للدولتين مع أحتفاظ كل منهما بأستقلالها وسيادتها الخارجية والداخلية. وأحتفظ كل دولة بدستورها وحكومتها المتمثلة في سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية والأمنية والعسكرية. أي ان التوحيد يقتصر على شخصية الحاكم ولايمتد ليشمل الاجهزة الحكومية وممارسة السلطة فيها، حيث بقيت الحكومات مستقلة عن بعضها البعض تماما(١). يترتب على هذا الاتحاد ان الدول الداخلة فيه تحتفظ بشخصيتها الدولية الكاملة المستقلة وبتمثيلها الخارجي وهي سيدة تصرفاتها على الصعيد الدولي. ولما كانت كل دولة من دول الاتحاد تستقل عن الأخرى تماما من الناحية الخارجية والداخلية، فأن ذلك يعني عدم ضرورة تماثل طبيعة نظام الحكم السياسي في جميع دول هذا الاتحاد. فقد يقوم الاتحاد بين دول تأخذ بالنظام الديمقراطي وأخرى لاتأخذ به، وكما يقام هذا الاتحاد بين دول تأحذ بالنظام الجمهوري او بين دول تأخذ بالنظام الملكي. ومن الامثلة على هذا الاتحاد، هو أتحاد انكلترا وهانوفر الذي أستمر من سنة ١٧١٤ الى سنة ١٨٣٧ حينما تولى ملك أنكلترا عرش الدولتين، وانتهى هذا الاتحاد الشخصي حينما تولت الملكة فكتوريا العرش في انكلتراء، وبما أن قوانين تولي

---

(١) نظام بركات، عثمان الرواف ومحمد الحلوة: مبادئ علم السياسة، دار الكرمل، عمان ١٩٨٤، ص ١٦٦.

العرش في هانوفر لاتسمح بتولي النساء العرش أنفرط هذا الاتحاد بين الدولتين عام ١٨٣٨. وقد ظهر الاتحاد الشخصي كذلك عام ١٨١٥ بين هولندا ولكسمبرك، ولذات الأسباب التي أسهمت بأنتهاء الاتحاد الاول بين (انكلترا وهانوفر) أسهمت كذلك بالقضاء هذا الاتحاد وذلك عندما تولت العرش الملكة ولهمينا عرش هولندا في عام (١٨٨٠) وهو نفس تاريخ أنتهاء هذا الاتحاد(١). وفي الختام يمكن القول ان الاتحاد الشخصي من أضعف انواع الاتحادات.

ب - الأتحاد الكونفدرالي "التعاهدي" ConFederation

ينشأ الاتحاد الكونفدرالي نتيجة معاهدة تبرم بين دول كاملة السيادة وتتفق فيما بينها على تنظيم علاقاتها الاقتصادية والثقافية والعسكرية وغير ذلك من العلاقات التي تربطها ببعضها البعض. والاتفاقية التعاهدية او الاتحاد التعاهدي لايخلق دولة جديدة وأنما تنشيئ علاقة أتحادية بين مجموعة من الدول تحتفظ بموجبها كل دولة بسيادتها وأستقلالها وحاكمها وحُكومتها وبنظامها السياسي وتحافظ على جنسية مواطنيها. ويتمخض عن هذا الاتحاد تشكيل مؤتمر او جمعية او لجنة لرعاية وتنظيم شؤون الاتحاد وتتألف من مندوبين عن حكومات الدول الأعضاء الذين يمثلون دولهم في

---

(١) محسن خليل : مصدر سابق، ص ٨٠.

اجتماعاتها. والقرارات التي تتخذ في مؤتمرات الاتحاد لاتصبح سارية المفعول في نطاق كل دولة من دول الاتحاد الا بعد موافقة حكومة الدولة عليها. أي أن قرارات الجمعية العمومية لهذا الاتحاد غير ملزمة للدول الأعضاء وتحتاج الى موافقة حكومات الدول عليها. ومن هذا يتضح ان الجمعية العمومية هي مؤتمر سياسي دوري وليست هيئة ذات صفة تشريعية(١). والاتحاد الكونفدرالي تنظيم غير مستقر أما أن ينحل، وأما أن يتحول الى دولة فيدرالية، والقاعدة العامة فيه هي من حق كل دولة داخلة فيه الانسحاب أذا رغبت بذلك. ونظرا للتطورات الحديثة، فقد انحسرت ظاهرة الاتحادات الكونفدرالية وحل محلها أتحادات ذات طبيعة أقتصادية مثل السوق الأوربية المشتركة ومنظمة الأوبك وأتحادات من طبيعة سياسية مثل منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية.

ومن الامثلة التاريخية المشهورة على هذا الاتحاد. هو الاتحاد الكونفدرالي بين الولايات المتحدة لأمريكا الشمالية والذي دام من (١٧٧٨ الى ١٧٨٧) خلال حرب الأستقلال. وهذا الاتحاد هو الذي سبق الأتحاد الفيدرالي للولايات المتحدة. والأتحاد السويسري نموذجا آخر على هذا الاتحاد فقد أسس خلال القرن الرابع عشر وتطور حتى سنة ١٨٤٨ تاريخ صدور الدستور الفيدرالي السويسري.

---

(١) نظام بركات وعثمان الرواف ومحمد الحلوة: مصدر سابق، ص ١٦٦-١٦٧.

وأخيرا يمكن القول بأن هذا الاتحاد لايختلف كثيرا عن الاتحاد الشخصي ويتطابقان بموضوع الاستقلالية في السيادة الداخلية والخارجية للدول الداخلة فيه.

جـ - الأتحاد الفعلي أو الحقيقي: Union Reelle

يقوم هذا الاتحاد بين دولتين او اكثر بموجب معاهدة دولية بموجبها تفقد الدول الداخلة في هذا الاتحاد شخصيتها الدولية بخلاف الاتحاد الشخصي والاتحاد الكونفدرالي. وتكون الدول الداخلة في هذا الأتحاد شخصية دولية جديدة، على ان تحتفظ كل دولة بدستورها وقوانينها، ونظامها الاداري في الداخل.

ويرجع ذلك الى ان الاتحاد الفعلي لايكتفي بوحدة شخص رئيس الدولة كما هو الحال في الاتحاد الشخصي، وانما يقيم رباطا قويا بين الاعضاء عن طريق شخصية الاتحاد التي تعتبر الدولة الوحيدة على الصعيد الدولي وتتولى الشؤون الخارجية وأدارة شؤونها الدولية والدبلوماسية والدفاع وقيادة العمليات العسكرية(١).

أما بالنسبة لنظام الحكم السياسي الداخلي، فأن كل دولة في هذا الاتحاد تحتفظ بنظام حكمها الداخلي أي بدستورها الخاص

---

(١) عبدالغني بسيوني عبدالله: النظم السياسية، الوارد الجامعي، بيروت ١٩٨٤،ص ١٦٥.

وبسلطاتها العامة من تشريعية وتنفيذية وقضائية وكل مايتعلق بنظامها السياسي الداخلي. كما وأن الحرب التي يعلنها الاتحاد او تعلن عليه تشمل جميع دول الاتحاد، وأذا مانشبت الحرب بين هذه الدول فأنها تعد حربا أهلية(١). وهناك مثالان لهذا الاتحاد الحقيقي بين الممالك المثال الاول هو الأتحاد بين النرويج والسويد، أبتداء من عام (١٨١٥) بمقتضى أتفاقية (توست Tost) حيث أضطرت النرويج المهزومة الى قبول شروط السويد وسيطرة التاج السويدي حتى عام (١٩٠٥) حيث أستعادت النرويج استقلالها وأعتلى عرشها أسرة من أصل دانماركي. والمثال الثاني هو الاتحاد بين النمسا والمجر بمقتضى أتفاق عام (١٨٦٧) الذي ظل يتجدد كل عشر سنوات حتى حوادث عام (١٩١٨) التي أدت الى انحلال أمبراطورية النمسا والمجر.

د - الأتحاد الفيدرالي أو المركزي: Etat Federal

يعتبر هذا الاتحاد من اهم انواع الاتحادات على الأطلاق، فهو من ناحية القانون الدستوري عمل قانوني داخلي يستند الى دستور الدولة ذاته على عكس الاتحادات السابقة التي تستند أساسا على المعاهدات الدولية.

وبعد الدخول في هذا النوع من الاتحاد تفقد الدول الاعضاء

---

(١) محسن خليل: النظم السياسية: مصدر سابق، ٨٥-٨٦.

شخصيتها الدولية وجزءا من سيادتها الداخلية وتكون فيما بينها دولة واحدة مركزية وتصبح بالتالي تلك الدول جمهوريات أو أقاليم أو مقاطعات في الدولة الفيدرالية. والشيئ الاكثر بروزا في هذا النوع من الاتحاد هو وجود هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية في كل مقاطعة او ولاية على أنفراد ثم وجود نفس تلك الهئات "تنفيذية – تشريعية – قضائية" مركزية في الدولة الفيدرالية.

ومن السمات البارزة في هذا الاتحاد أزدواج القوانين فنجد قوانين معينة لاتسري الا على سكان احدى الولايات فقط دون الولايات الأخرى والى جانبها نجد القوانين الاتحادية التي تسري على جميع رعايا الدولة الاتحادية ويخضع لها سكان جميع الولايات دون أستثناء، وهم يحملون جنسية واحدة وعليه فهم يخضعون لجميع القوانين التي تفرضه السلطة المركزية.

والولايات في هذا الوضع لاتملك حرية ممارسة أي عمل خارجي لأن ذلك من وظيفة دولة الأتحاد نفسها ولايشاركها في هذا الأمر أحد. أذ "أن الدولة الأتحادية هي التي تصبح الوحدة السياسية في النظام السياسي الدولي ، أما الدول التي أنصهرت شخصيتها في الدولة الاتحادية فلا يكون لها أي كيان دولي لفقدانها طبيعتها كدولة بما فيها من عناصر ومقومات .... ومن الناحية الداخلية فتنقلب الدول التي نشأت منها الدول الأتحادية الى مجرد وحدات سياسية محلية يطلق عليها عادة أسم الولايات أو

المقاطعات أو الأقاليم أو الجمهوريات(١). ويتم أندماج الدول أندماجا مركزيا من خلال الاتفاق على دستور يعمل على أستمرار وبقاء الأتحاد فلا يسمح للدول الاعضاء بالأنسحاب أو الانفصال(*). كما هو الحال في الاتحاد الكونفدرالي. بل ان دستور الاتحاد كثيرا مايخول دولة الأتحاد السلطة لأتخاذ قرارات معينة دون الرجوع الى الحكومات الأقليمية للدول الأعضاء فيه حيث أن الدول الداخلة في الاتحاد تنازلت وبمحض ارادتها منذ البداية عن سلطاتها الخارجية وبعض سلطاتها الداخلية التي تكون عادة محدودة مسبقا في الدستور. كما ان من الجائز للدول المندمجة أندماجا مركزيا تتفق فيما بينها بمقتضى الدستور على السلطات التي تتنازل عنها الدولة الأتحاد وتلك التي تحتفظ بها لنفسها فيما يتعلق بأمور السيادة الداخلية، أي ان توزيع الاختصاصات الأخرى تتولاها حكومات الولايات او الأقاليم او الدويلات الأعضاء. وأن الدساتير الأتحادية تختلف في الكيفية التي توزع بها السلطات بين دولة الاتحاد والولايات

---

(١) ابراهيم درويش: علم السياسة، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٥، ص ٢٥٧.

(*) يستثنى من ذلك الاتحاد السوفيتي السابق الذي نص دستوره على عكس ذلك، اذ منح الجمهوريات الداخلة في هذا الاتحاد الحرية والحق في الانفصال متى شاءت. غير ان هذا الحق يعتبر حقا نظريا بحتا. أذ لم يستعمل على الأطلاق من قبل أية جمهورية من جمهوريات الأتحاد السوفيتي حتى أنحلاله.

اختلافا لايرجع الى الاعتبارات القانونية[١]. وأنما يرجع في اكثر الاحيان الى اختلاف الظروف الواقعية والموضوعية والى قوة وضعف الدول الداخلة في هذا الاتحاد.

طرق توزيع السلطات:

أن دراسة التجارب الفيدرالية القائمة تشير الى وجود طريقتين في توزيع السلطات بين الحكومة المركزية والحكومات الأقليمية. فنظام الولايات المتحدة وسويسرا و "استراليا يقوم على ان الحكومات المركزية قد أعطيت سلطات محددة وقد تركت بقية السلطات لحكومات الولايات.

(١) [illegible] المركزية

وقد عالجت الولايات المتحدة الامريكية هذا الموضع بالتعديل العاشر الذي قرر أن "السلطات غير المفوضة للولايات المتحدة بواسطة الدستور أو غير المحرمة به على الولايات أنما تحتفظ بها للولايات على الترتيب أو للشعب".

ويقرر الدستور السويسري صرامة بأن الكانتونات "ذات سيادة الى الحد الذي لم تقيد عنده سيادتها بواسطة الدستور الفدرالي، وعلى هذا النحو فهي تمارس جميع الحقوق التي لم تخول الى السلطة الفيدرالية" وأن الاسباب التي دعت الى الأخذ

---

[١] سعد عصفور: القانون الدستوري: دار المعرف، الاسكندرية، ١٩٥٤، ص ٢٥٨-

بهذا النظام هي أسباب تاريخية. اما الاتحاد الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية فقد شكل من أتحاد ولايات كانت من قبل مستقلة ذات سيادة. ولقد رغبت الولايات في أن تحتفظ لنفسها بجميع السلطات الحكومية فيما عدا السلطات التي من الضروري منحه للحكومة المركزية حتى يمكن لهذا الاتحاد أن يقوم ويظهر.

امَا في كندا فأن الطريقة التي اتبعت كانت عكس ماأتبع في الولايات المتحدة وسويسرا ففي عام (١٨٦٧) قسمت السلطات بين المقاطعات وحكومات الدومنيون بطريقة تكفل للمقاطعات السيطرة على قائمة من الموضوعات حصراء، وللدومنيون سيطرة تامة على بقية الموضوعات والتي أحصيت لتأكيد وضوحها. وأن الهيئات التشريعية للدومنيون والمقاطعات متميزة بعضها عن البعض الآخر. وليس لأي منها سلطة تغيير الدستور فيما يتعلق بتوزيع السلطات.

ولَهذاَ ففي كندا أعطيت السلطات المحصاة للمقاطعات أما بقية السلطات فقد تركت لحكومة الدومنيون. وأخيرا يمكن القول بوجود سلطات مشتركة بين الحكومات الفيدرالية الحديثة يصاحبه شرط بأنه عندما تصطدم قوانين الحكومة المركزية في الميدان المشترك بقوانين الحكومات الأقليمية في ذلك الميدان ، فأن القوانين الأقليمية يجب ان تخلي

الطريق المركزية(١).

تقييم الاتحاد الفيدرالي "المركزي":

أنه ذلك النوع من الأتحاد الذي يلبي حاجة الدول الكبيرة من حيث المساحة والتي ينتمي أبنائها الى قوميات مختلفة، حتى ذهب القول لدى البعض بأمكانية تطبيقه على الصعيد العالمي. فقد كانت التجربة الأمريكية تعبر عن جزء من هذه الحقيقة. وليس الأمر عند هذا الحد فهو يلبي كذلك رغبتين متناقضتين في آن واحد أذ يجمع بين الاستقلال من جانب والاندماج من جانب اخر وهو يجمع في نفس الوقت بين مزايا الدولة الموحدة والدولة الأتحادية المركبة. فهو يمنح الدولة الفدرالية كل السلطان في الشؤون الخارجية والمسائل الداخلية التي تهم الدولة بأسرها وفي نفس الوقت يمنح بعض الاستقلال السياسي الذاتي الداخلي للولايات على حد سواء في الشؤون التشريعية والتنفيذية والقضائية. وفي هذا الاتحاد متسع ومجال للتجارب السياسية المختلفة بسبب الاختلاف ولتنوع نظام كل ولاية، مما يسمح بالأخذ والعطاء بين الولايات وأقتباس ماهو صالح ومفيد(٢).

---

(١) محمد عبالمعز نصر: في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٣، ص ٤٩١-٤٩٢.

(٢) محسن خليل: مصدر سابق، ص ٩٧-٩٨.

وقد وجهت لهذا الأتحاد العديد من الأنتقادات منها على سبيل المثال أن وحدة البلاد الوطنية والقومية أمرا مشكوك فيه وان هذا الأمر يعتبر جليا عندما يمنح الدستور سلطات واسعة للحكومة المحلية بحيث تصبح الحكومة المركزية من الضعف وتصبح معها غير قادرة على لم الشمل والتحدث الى الجميع بصورة مؤثرة وفعالة، وان التداخل بين السلطات المركزية والمحلية في كثير من الاحيان وبالذات في التجارب الحديثة وكذلك أسلوب توزيع الأختصاصات كلها أمور تسهم في أثارة مشاكل ونزعات. والنقد يمتد كذلك الى ارتفاع التكاليف وزيادة المصاريف بسبب التعدد في السلطات العامة وازدواجها، وأن هذه النفقات الباهضة يتحمل أعبائها مواطنوا دولة الأتحاد(١). وأخيرا يمكن القول وبرغم كل الأنتقادات وبأجماع أغلب الكتاب وبأستقراء التجارب القائمة والسابقة لكل انواع الاتحادات يظل الاتحاد الفيدرالي أفضلها بدون منازع.

---

(١) محسن خليل : مصدر سابق، ص ٩٨-٩٩.

مصادر الفصل الخامس

Georges Burdeau: Droit Constitionnel et institutions Politiques, 16 edition, L.G.D.J. Paris 1974.

محمد كامل ليلة: النظم السياسية: الدولة والحكومة، دار الفكر العربي، القاهرة.

محمد عزيز شكري: المدخل الى القانون الدولي العام في وقت السلم، دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق، ١٩٧٣.

محمد طه بدوي: أصول علم السياسة، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٦٧.

عصام العطية: القانون الدولي العام، الطبعة الثانية، مطبعة الجامعة، بغداد ١٩٨٠م.

محسن خليل: النظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٩.

يحيى الجمل: الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٦٩.

عبدالغني بسيوني عبدالله: النظم السياسية، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٤.

ابراهيم درويش: علم السياسة، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٥.

سعد عصفور: القانون الدستوري، دار المعارف، الاسكندرية١٩٥٤.

الفصل السادس

الأحزاب والرأي العـام:

ينظر الى الأحزاب السياسية اليوم بأعتبارها عاملا ضروريا للحياة السياسية والتي صارت في بعض الدول جزءا رسميا من جهازها الحكومي، فهي من الأمور الجديدة نسبيا على الحياة السياسية اذ لم تكن فكرة الحزب الحكومي حتى القرن الثامن عشر أمرا متصورا . أذ كان يطلق على الأحزاب في حينها أسم "الزمر" وتعتبر أمرا خطيرا على المصلحة العامة اذ كانت المشاحنات الحزبية تنبئ عن الشغب والعنف وعن قلب نظام الحكم او الثورة ومثل هذا الأمر قائم حتى في انكلترا حيث كانت مساحة الحرية فيها أكثر سعة من الدول الأخرى.

ومايقال عن الأحزاب يقال عن الرأي العام بأن بروزه يعود لأنتشار الديمقراطية وتحول وجهات نظر الناس ازاء الحكومة التي اصبحت وسيلة يمكن عن طريقها تحقيق أسمى مايصبو اليه الناس وينظر الى موظفيها خدلما عموميين يختارون ليعبروا عن أرادة الشعب ويقوموا بتنفيذ هذه الأرادة وهذا التغير في السلوك تجاه الحكومة يعود بالدرجة الاولى نمو وأزدياد قوة الرأي العام والى تطور وسائل التأثير النافذة للأعراب عنه.

في هذا الفصل نتحدث عن الاحزاب السياسية والرأي العام في مبحثين منفصلين:

المبحث الأول

الأحزاب والجماعات السياسية:

تلعب الأحزاب دورا هاما في تنظيم السياسة المختلفة نظرا لما تتمتع به الأحزاب من قدرة على تنظيم وتجنيد الجماهير وتزداد أهمية الدور الذي تلعبه الاحزاب في الديمقراطيات المعاصرة نظرا لكونها أداة وسيطة بين الجماهير والسلطة ومما يمثله ذلك من عقبة أمام تأثير الجماهير المباشر على السلطة من حيث أختيار اعضائها والرقابة على اعمالهم ويصفها أدموند بيرك "Edmund Burke" بأن الحزب جسم أو مجموعة من الأفراد متحدين بمسعاهم الموحد. مستهدفين تحقيق الصالح القومي، على أساس مبادئ محددة توافقوا عليها(١). والاحزاب تعرف في حياتها اليومية ببرامجها وبنوعية المنتسبين اليها أكثر مما تعرف بتنظيمها. والحزب هو بصورة رئيسية مجموعة او فئة ذات طابع خاص تعرف في المجتمع السياسي "كنخبة" لابسبب عقيدتها أو بسبب انها تمثل طبقة أجتماعية بل بفضل تنظيمها، ولاشك أنها تشكل ماكينة تعمل من اجل أستلام السلطة(٢). ولاشك ان هذا السعي الدائم من قبل الحزب للأستيلاء على السلطة هو الذي يحقق الرابطة القومية بين

---

(١) موريس ديفرجيه: الأحزاب السياسية، الطبعة الثالثة، دار النهار، بيروت ١٩٨٠، ص ٤.

(٢) محمد فايز عبد أسعد: قضايا علم السياسة العام، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٣، ص ٨٥.

أنصار الحزب العاملين فالحزب لايتمكن من تحقيق أهدافه الا عن طريق الاستيلاء على الحكم والاشتراك فيه مع غيره من الاحزاب او عن طريق الحصول على قدر من التأييد الشعبي يسمح له الضغط على السلطة الحاكمة(١).

لأحزاب السياسية والجماعات السياسية:

تقوم الأحزاب السياسية بدور متميز في النظم السياسية لمختلفة نظرا لما تتمتع به الأحزاب من قدرة كبيرة على تنظيم وتوعية وتثقيف وتدريب وتجنيد الجماعات السياسية المختلفة تحت اسماء وعناوين متعددة ومختلفة من منظمات مهنية ونقابية وجماعات شبابية وطلابية نسائية ورجالية وتبرز الأهمية الاستثنائية للأحزاب في هذا الصدد في الديمقراطيات المعاصرة نظرا لكونها أداة وسيطة بين الجماهير والسلطة ومما يمثله ذلك من عقبة امام تأثيرات الجماهير المباشر على السلطة من حيث اختيار، اعضائها والرقابة على اعمالهم وان تلك الجماعات السياسية ليس بمقدورها التماسك والتنظيم ولاتستطيع الاستمرار ولاحتى الدخول في المجال الانتخابي والعمل بفاعلية من اجل الوصول الى السلطة والالتزام بتحقيق برنامج سياسي الا من

---

(١) بطرس غالي ومحمود خيري عيسى: مصدر سابق ص ٣٠٣

خلال الأحزاب السياسية(١). وعلى هذا الاساس نجد بعض الأحزاب تبادر هي بأقامة أجهزة ومؤسسات تسمى بالتنظيمات المساعدة (Organissmes annexes) تعمل تحت أشراف الحزب وتوجيهه واقعيا او قانونيا وهذه المؤسسات على نوعين: نوع خاص بأعضاء الحزب الحقيقيين، وآخر كل اهتمامه بالمؤمنين بالحزب ويضم النوع الأخير جماعات مختلفة ومتنوعة مثل منظمات الشباب والنوادي الثقافية والأدبية والنقابات المهنية والعمالية وتبدو أهمية هذه التنظيمات وتتضح كلما تنوعت وضمت اعدادا أكبر وقطاعات مختلفة من الناس(٢). وهناك من يذهب الى أبعد من ذلك في تحديد أهمية الاحزاب السياسية ليس علي صعيد الجماعات السياسية فقط بل يذهبون بالقول بأن الاحزاب السياسية يجب ان تؤخذ في الحسبان في أية عملية أو ظاهرة سياسية في النظام السياسي وعلى الأخص في العمليات الانتخابية والتشريعية والتنفيذية والأدارية بل ان العملية القضائية وهي المفترض فيها الاستقلال بدأت لاتخلو من علاقة الأحزاب السياسية بها لاسيما فيما يتعلق بأختيار القضاة أذا تتصل بصورة أو أخرى بالاعتقاد السياسي والانتساب الحزبي(٣). وفي الختام

---

(١) محمد فايز عبد أسعيد: مصدر سابق، ص ٨٥.

(٢) الشافعي أبو راس: التنظيمات السياسية الشعبية، مصدر سابق، ص ١٣٩.

(٣) ابراهيم درويش: الدولـــة، مصدر سابق، ص ٣٦٨.

يمكن القول بأن الأحزاب السياسية وسيلة فعالة لتنظيم الجماعات السياسية في الحكم بواسطة الانظمام اليها والمشاركة في انتخاباتها، ولذلك فأن مفهومي الاحزاب السياسية والجماعات السياسية تجدهما أرتبطا ببعضهما البعض أرتباطا وثيقا لدرجة أن البعض لايتصور أمكانية تحقيق مشاركة سياسية فعالة في الوقت الحاضر الا عن طريق الأحزاب السياسية.

الأحزاب السياسية والديمقراطية:

يتم التعبير عن الديمقراطية بحكومة الشعب ويقصد بها بأنها حكومة "أغلبية الأفراد الذين لهم أن يستعملوا الحقوق السياسية" ولكن كيف يمكن التعرف على هذه الأغلبية وأستيضاح موقفها؟ هنا تظهر أهمية تنظيم الأحزاب السياسية للحكم الديمقراطي بل وتتضح الى حد كبير ضرورة هذا التنظيم أذا كان هذا الحكم نيابيا برلمانيا.. وذلك راجع الى ان هذا التنظيم للأحزاب السياسية يجعل الشعب يلتف حول الاحزاب فتتضح الأغلبية وتبين الأقلية.

ويذهب موريس ديفرجيه بنفس الاتجاه فهو يشير بالقول: أذا كانت الديمقراطية قد عرفت دائما الصراع بين الجماعات السياسية والتعارض في الاتجاهات والتنافس بين الطوائف فأن قيام الاحزاب السياسية المنظمة على النحو الذي نراها عليه اليوم في العالم هو ظاهرة حديثة العهد بعض الشيئ وحتى في البلاد الانجلوسكونية التي هي مهد هذا النظام فأنه لم يظهر فيها في

اروع صورة الا في منتصف القرن التاسع عشر وأنها كانت نتيجة لتطور الديمقراطية وظهور الاقتراع العام، والتطور البرلماني وكلها أمور تشكل عناصر النظام النيابي الامر الذي يبدو معه ان الاحزاب السياسية وليدة النظام النيابي.

وان هذا الأصرار على الربط بين الديمقراطية والاحزاب السياسية يؤدي الى تناقضه وهو مايسميه "دوفرجيه" اصطلاح "التناقض الديمقراطية" وخلاصة رأيه: "أن القول بأنه لايمكن تكوين رأي والقيام بأختيار حقيقي في الانتخابات وقيام حكومة تعبر عن ذلك كله بدون أحزاب سياسية أن هذا الأمر يتناقض مع التطور المعاصر للأحزاب السياسية والذي يتجه الى سيطرة أقلية على هذه الاحزاب مما يتنافى مع حقيقة الديمقراطية. وبذلك يحدث التناقض بين الديمقراطية والأحزاب السياسية⁽¹⁾. وفي ظل الأنظمة الحزبية التنافسية نجد صورة أخرى حيث تمارس الأحزاب السياسية نشاطاتها في مجتمع ديمقراطي يقوم أساسا على مبدأ توزيع القوة بين مختلف الفئات وعدم تركزها بيد فئة واحدة دون بقية الجماعات وفي هذا المحيط الديمقراطي تتنافس الاحزاب السياسية بواسطة الانتخابات للسيطرة على السلطتين التنفيذية والتشريعية. ومن أهم خصائص الأنظمة التنافسية أن الاحزاب التي تسيطر على مراكز القوة في الحكومة لاتحاول منع

---

(1) Maurice Duverger: Les parits Politioues, Paris. 1972 P. 12.

الأحزاب الاخرى من الاستمرار في ممارسة نشاطاتها السياسية ونشر مبادئها وكسب الدعم الشعبي لها وقيادتها لحركات المعارضة في الدولة. وعند هزيمة الاحزاب الموجودة في الحكومة بواسطة الانتخابات فأنها تترك السلطة سلميا للأحزاب الاخرى الفائزة التي ستخلفها في السيطرة على الحكومة وتتحول هي بدورها الى أحزاب المعارضة(١). وبالأضافة الى ماتقدم فأن على الحزب سواء كان في السلطة او المعارضة كي يضمن لنفسه الانتصار والاتباع عليه ان ينمي علاقته بالناخبين بصورة دائمة ومستمرة حتى يتمكن من السيطرة على السلطة في مجالاتها المختلفة من تشريعية وتنفيذية وأدارية وغيرها. وهذا يتوقف على درجة نجاح الحزب في بناء قاعدته الشعبية وفي تمكنه من تطوير بنائه الداخلي وبرامجه وتدعم قيادته بصورة دائمة ومستمرة وأخيرا يمكن القول بأنه لايوجد أرتباط حتمي بين الديمقراطية والأحزاب السياسية وانه من المتصور قيام ديمقراطية بدون أحزاب سياسية وأن الديمقراطية في صورتها المطلقة كما نادى بها روسو لاتستقيم الا في مجتمع لاحزبي. ومن ناحية أخرى فأن التاريخ يؤكد وجود أنظمة بها أحزاب سياسية متعددة وبرغم من ذلك فهي لاتعتبر نظما غير ديمقراطية فقط، بل تعتبر نظما ضد

---

(١) نظام بركات وعثمان الرواف ومحمد الحلوة: مبادئ علم السياسة، مصدر سابق، ص ٢٢٥.

الديمقراطية فوجود الأحزاب لايعني بالضرورة وجود الديمقراطية.

جماعات الضغط:

يمكن أن نعرفها على أنها جماعة منظمة أو غير منظمة من الأفراد الذين تجمعهم مصلحة أو رابطة موحدة ويهتمون بتنمية مصالحهم وحمايتها بواسطة التأثير على الرأي العام وممارسة الضغط على صانعي القرارات الحكومية للتأثير عليهم محاولة الوصول الى السلطة، وتسمى هذه الجماعة بجماعات المصالح، والتي تتداخل التسميات بهذا الخصوص مع جماعات الضغط، حيث يفضل أكثر الكتاب تسميتها بجماعات المصالح، بأعتبار أن ذلك أقرب الى الدقة بأعتبار أن وسائلها لاتقتصر على الضغط فقط وأنما تلجأ في كثير من الأحيان الى الأقناع وخاصة عندما تتوجه للرأي العام. ورغم ذلك نستطيع ان نقول بأن جماعة الضغط تتخصص في ممارسة الضغط ولاتقوم بأعمال أخرى ترتبط بالمصلحة التي توجد من أجلها وبعبارة أخرى فهي جماعة مصلحة متخصصة في ممارسة الضغط فقط. أما جماعة المصلحة فهي بالاضافة الى محاولة التأثير على صانعي القرارات الحكومية، تمارس بعض النشاطات الخاصة بالجماعة المكونة لها. وسواء تعلق الأمر بجماعة ضغط أو جماعة مصلحة

فأن أهتمام كل منهما قد يتعلق بمصلحة خاصة أو مسألة عامة(١). تدافع عنها بكافة الوسائل المتوفرة في نطاق القانون. وتعمل جماعة الضغط الى رفع مطالبها الى ذوي الشأن وفي أحتجاجات وأضرابات وأخطرها أضرابات العمال في سبيل تحسين وسائل العمل وزيادة الأجور(٢). وتظل جماعات الضغط خارج السلطة تؤثر في الرجال القابضين على زمام السلطة لكنها لاتحاول أن ترفع رجالها الى سدة السلطة. وجماعات الضغط انواع عديدة تختلف بأختلاف المصلحة والدافع وتختلف من دولة الى أخرى، وتعتمد في ضعفها وقوتها على شكل النظام وطريقة ممارسة السلطة. ومن أشهرها في الولايات المتحدة الامريكية مايطلق عليها "لوبي" والتي يرمز بها الى الممرات وغرف الأنتظار والمداخل حيث يتردد فيها أشخاص كثيرون على المجالس التشريعية في محاولة للتأثير في أعضائها لمصلحتهم، وفي مسعاهم هذا ينشدون رجال الحكومة وممثليهم في المجالس النيابية أن يستجيبوا لمطالبهم وأن يؤيدوا القوانين التي تخلع عليهم المزيد من الحقوق. وهذه الممرات والدهاليز والغرف هي بمثابة المأوى لحقوق الجماعة، ومنها يتوجهون لتفسير مطاليبهم والدفاع عن حقوقهم وهي تشبه المنابر لتأييد حقوقهم ضمن الأطار العام للنظام

---

(١) نظام بركات وعثمان الرواف ومحمد الحلوة: مصدر سابق، ص ٢٤٦.

(٢) محمد فايز عبد أسعيد: مصدر سابق، ص ٩٣.

والقوى السياسية الدائمة والتي يتعين المحافظة بأستمرار على توازنها ووقايتها من الأضطراب والفوضى(١).

وفي الختام يمكن القول بأن كل الجماعات على حدٍ سواء "المصلحة أو الضغط" تقوم بمختلف أنواع الاتصال بصانعي القرارات الحكومية وتحاول التأثير عليهم بواسطة الأقناع وممارسة الضغط معاً. وذلك فيما يتعلق بالقرارات التي تؤثر بمجالات أهتماماتها. كما تحاول هذه الجماعات التأثير على الرأي العام مستخدمة الوسائل الأعلامية المختلفة لكسب دعمه في أقناع الحكومة في أتخاذ القرارات التي تحقق مصالحها.

---

(١) محمد فايز عبد أسعيد: مصدر سابق، ص ٩٤.

لمزيد من المعلومات : يراجع المصادر التالية:

(١) احمد بدر: الرأي العام.

(٢) ابراهيم درويش: النظام السياسي.

(٣) بطرس غالي وخيري عيسى: المدخل في علم السياسة

المبحث الثاني: الرأي العام

(١) تعريف الرأي العام:

هناك من يزعم بأن ميكافيلي أول من شار الى أهمية الرأي العام (Publica Voce)(*). وقد عبر وليام تمبل عام ١٦٧٢ عن التحولات التي تطرأ على الرأي العام ومالذلك من أهمية بالنسبة لمختلف الحكومات وبهذا الشأن كتب باور عام ١٩١٤ عن الرأي العام وأصوله التاريخية. وفي الوقت الذي سبق قيام الثورة الفرنسية كان الرأي العام يستند وينطلق في الغالب بناء على رأي رجل اشتهر بقدرته في مجال اعطاء حكم سياسي لقد اصبح مصطلح الرأي العام حقيقة واقعة حين فرض نفسه منذ اكثر من مائتي سنة في البحوث والادبيات العلمية. ولقد عجزت العلوم حتى الآن عن وضع قواعد ثابتة ودقيقة في تعريف الرأي

(*) ومع الاشارات الى الرأي العام كانت ترد في كتابات كثيرة من كتاب ومفكري السياسة منذ عهود قديمة وخاصة لدى أفلاطون وآرسطو وميكيافيلي ولوك ومونتكيو وروسو، الآن جاك نيكر وزير الماليه الفرنسي كان اول من أبان عن الرأي العام كقوة سياسية في نهاية القرن الثامن عشر ومنذ ذلك العهد أصبحت عبارة الرأي العام منتشرة على نطاق واسع في الديمقراطيات الغربية سواء في اعمال المؤلفين وكتاب السياسة أم على لسان السياسيين.

العام(١). وعليه فهناك تعاريف متعددة للرأي العام فالأستاذ ليونارد دوب يقول انه "يشير الى أتجاهات افراد الشعب ازاء مشكلة ما في حالة أنتمائهم الى مجموعة أجتماعية واحدة. اما الأستاذ وليم اليج فيعرفه بأنه "تعبير اعضاء الجماهير عن الموضوعات المختلفة عليها(٢). ويمكن القول بأن في الوقت الحاضر هناك أتجاهان رئيسان ومختلفان الى حد كبير ازاء الرأي العام. الأول هو الأتجاه التقليدي الذي ساد في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين اما الأتجاه الآخر فحديث يعتمد بالأساس على الدراسات الميدانية فالأتجاه التقليدي يمثله دايسي، ولورنس لوك، وبرايس وليمان وقد ركز دايسي على العلاقة بين تقدم القانون وبين سياق الرأي العام وكان هدفه من وراء ذلك ان يعرف كون التشريع يعتمد على التيارات المختلفة للرأي العام اعتمادا وثيقا خلال القرن التاسع عشر. وقد أنصب بحث دايسي على مدى تأثير الرأي العام على التشريع والذي اطلق تعبير (الرأي العام التشريعي) وعليه فقد عرف الرأي العام كما يلي "في أي وقت معين توجد هناك مجموعة من المعتقدات والقناعات والعواطف والمبادئ المقبولة أو تميزات يتمسك الأفراد بها بقوة

---

(١) محمد فايز عبد أسعيد: قضايا علم السياسة العام، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٣، ص ١٠٥.

(٢) بطرس غالي ومحمود خيري عيسى: مصدر سابق، ص ٣٢٩.

والتي أذا ماأخذت معا فأنها تكون الرأي العام لفترة معينة من الزمن او ماقد ندعوه تيار الرأي السائد او المسيطر.. الذي يعنيه سياق التشريع.. سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة. وعنى جيمس برايس بالرأي العام وعلاقته بالحكومة وقد عرفه بكونه "مجموعة من الآراء التي يتمسك بها الأفراد والتي تتعلق بأمور تؤثر أو تهم الهيئة الاجتماعية". والرأي العام بهذا المعنى هو مجموعة من كل انواع المفاهيم والمعتقدات او الميول والتغيرات والمطامع المتضاربة وهو مشوش وغير متماسك ولاشكل له ويتغير من يوم الى يوم ومن اسبوع الى اسبوع. ويمكن اجمال تلك الافكار باعتبار على اعتبار ان "العامة تتمسك بآراء على نحو مشترك ولذلك يوجد رأي عام واحد في البلاد لأن المصلحة العامة والهيئات العامة والقضايا العامة مشتركة بين افراد المجتمع الواحد وعليه فأن الرأي العام وفقا للتعاريف السابقة يصبح مرادفا للأرادة العامة. اما الاتجاه الحديث فقد ركز على الطرق الجديدة لدراسة الرأي العلم معتمدا على الدراسات الميدانية التجريبية وقد قام بها باحثون في العلوم السياسية عنوا بوجه خاص بدراسة الآراء والاتجاهات والسلوك لدى الأفراد. وقد وجه هؤلاء اهتمامهم نحو مسائل أخرى كقياس الآراء والأتجاهات ودراسة العوامل المؤثرة في تكوين الرأي وكيف تؤثر هذه الآراء والأتجاهات على السلوك والآثار السياسية لذلك الى جانب الآثار الأجتماعية وقد وفر كل ذلك معلومات نظرية عملية لفهم الرأي

العام ومعرفة أبعاده ورغم ذلك لم يتفق الباحثون حول طبيعة الرأي العام ونجاحه وماتعلق بماهية (العامة) وماالذي يكون (الرأي) وماذا كان (الرأي العام) أهو عملية تفاعل عوامل مختلفة أم أنه وصف للآراء بعضها الى جانب البعض الآخر وفيما واذا كان الرأي العام يتكون من مجموع الآراء التي يعبر عنها الأفراد أم أنه شيئ آخر.

ويمكن الأستشهاد بالبيورث كونه يمثل هذا الأتجاه فيعرف الرأي العام بقوله "أن عبارة الرأي العام: تعطي معناها بالأشارة الى وضع فردي متعدد يعبر فيه الأفراد عن أنفسهم أو يمكن ان يدعوا للتعبير عن أنفسهم لتأييد أو أسناد بعض الآراء أو الأشخاص لتقديم أقتراح ذي أهمية واسع الانتشار بالنسبة لعدد من عدد الأفراد وهو من القوة والثبات بحيث يؤدي ذلك الى احتمال التأثير بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العمل في الموضوع المقصود" ويذهب ديفيدسون الى القول": بأن الرأي العام (هو عدد كبير من الأفراد الذين لايعرف بعضهم البعض الآخر شخصيا ولكنهم يستجيبون ازاء واقعة معينة وذلك بأنتظار أن طوائف معينة من الأفراد الآخرين سوف يعبرون عن مواقف متماثلة بمعرض نفس الواقعة وبناء على ماتقدم لايمكن اعتبار الرأي العام هيئة واحدة للرأي حول مسألة معينة أزاء المجتمع وليس هو بالضرورة رأي الأغلبية لأن الأقلية قد تكون أكثر من الأغلبية التي لاتعتني الا قليلا بالقضايا العامة، وفي بعض الأحيان ينعدم

اهتمامها بالقضايا الدقيقة والمعقدة في سياسة الدولة الداخلية او العلاقات الدولية بالرغم من أن الأجماع قد ينعقد على بعض المسائل العامة.

كالأتفاق على سياسة معينة تتخذها الحكومة لمعالجة الأزمات الا أن هذا الأجماع لايحدث ازاء المسائل السياسية الأخرى(١).

(٢) الرأي العام والسلوك السياسي:

بات من المتفق عليه بأن الرأي العام مؤثر ومقيد للسلوك السياسي وعليه فمن الضروري معرفة واستطلاع آراء الناس اذ ان ذلك يوفر معلومات مهمة لكل جهة تتعامل مع الافراد سواء كان ذلك على الصعيد الرسمي او على الصعيد الشعبي وكونه يمد الحاكم والسلطات الرسمية من تشريعية وقضائية وبقية الجهات المعنية بواقع وسير وأتجاهات الرأي العام على نحو يتسم بالدقة والموضوعية بالنسبة لقضايا حساسة وذات أهمية خاصة كما ان جهد أي حاكم او قائد لايتوقف على كون سلوكه السياسي قريب أو متطابق مع الرأي العام، وفي سعيه هذا لتدعيم موقفه والحصول على مساندة فعالة ومؤازرة جماهيرية مؤثرة لابد ان

---

(١) صادق الأسود: الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية، جامعة بغداد، بغداد ١٩٩١، ص ٧١-٨٠.

تتوفر لديه معلومات صحيحة وبالغة الدقة عن كل مايدور ومن خلالها يؤكد وجوده وعليه فأن معرفة الاتجاهات العامة لآراء الناس أتجاه السياسة العامة للدولة يمنح فرصة للمواطن والحاكم على حد سواء فالمواطن بمقدوره فرض وجهة نظره في السياسة العامة وفي الوقت نفسه يكشف للقابضين على السلطة عن مدى الانسجام او التنافر بين سلوكهم السياسي وبين افراد المجتمع وهذه النقطة كانت محط انتباه علماء السياسة والتاريخ واشتملت ابحاثهم كذلك على العلاقة التي تربط بين الرأي العام ومبدأ السيادة والحكم وبالذات ركزوا انتباههم على العلاقة المتبادلة بين الرأي العام وقوى النفوذ السياسي. أن للرأي العام بأعتباره شكلا من أشكال الرابطة المنظمة تأثير على تقليل شقه الخلاف بين الحاكمين والمحكومين والعمل على عدم توسيعها ومن وجهة النظر هذه يتبين أيضا ان للرأي العام علاقة وطيدة مع القرارات السياسية المتخذة ويبرز هذا الشكل خاصة في الأنظمة الديمقراطية في أوربا الغربية(١). وعليه فأن الجهات المسؤولة لايمكن تسيير القضايا العامة الا بعد تشخيص الظروف ومعرفة الرأي العام وماتشعر به الجماهير وهذا يقتضي معرفة ابعاد الاوضاع القائمة ومعرفة حجمها الحقيقي والوقوف على المشكلات التي تعاني منها الجماهير وتقييم مابذل من جهة لحلها

---

(١) محمد فايز عبد أسعيد: قضايا علم السياسة العام، مصدر سابق ص ١١٠.

والغرض من كل ذلك وضع الخطط والسياسات ودفع المجتمع الى أمام. ومن المهم في هذا الصدد فأن على المسؤولين عند أتخاذ القرار أن يقدروا مدى تقبل الناس للقرار المذكور ومدى رفضهم له ولذلك فمن الضروري ان تتوفر لدى الحاكم صورة صادقة عن المجتمع. وهذه الامور بقدر ماهي مهمة فهي ترد قيدا على السلوك السياسي للقابضين على السلطة(١).

ويمكن القول أخيرا بأمكانية تحقيقها وذلك عن طريق استطلاع الرأي العام بصورة دائمة وعلمية وموضوعية من قبل الجهات الرسمية والمعاهد العلمية في ظل الحرية السياسية التي يصونها الدستور ويحميها القانون.

(٣) العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة:

أن اساس تكوين الرأي العام هو رأي الفرد سواء عبر عنه لوحده أم ضمن فئة أجتماعية ينتمي اليها ولذلك فأن مشاركة الرأي العام في تسيير الشؤون العامة يتطلب قبل كل شيئ توفير الحرية للفرد لكي يكون له رأي ويضمن له مستلزمات التعبير

---

(١) صادق الأسود: الرأي العام/ مصدر سابق ص ١٦٥.

لزيادة المعلومات يرأجع المصادر التالية:

ابراهيم أمام: الاعلام والاتصال بالجماهير.

أحمد سويلم العمري: الرأي العام والدعاية.

أحمد محمود أبو زيد: سيكولوجية الرأي العام ورسالته الديمقراطية.

عنه ومن ثم أفساح المجال أمامه لكي يسهم في الحياة العامة ووفق قناعاته فعندما يتم الاعتراف للمواطن بحق الأختيار فأن هذه المقابلة بين الآراء وتفاعلها واعتماد مبدأ النقاش الحر يؤدي الى نتائج جوهرية منها آلأعتراف بحق المعارضة وأحترامها وحرية التعبير عن الرأي وكذلك حرية الصحافة وعقد الاجتماعات وممارسة المعتقدات والاعتراف بتعدد التشكيلات التي تعبر عن الرأي العام أي الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والأتحادات وغيرها ومن ثم فأن نتاج التفاعلات بين الآراء والأتجاهات التي تتبناها التنظيمات المذكورة هو الذي يكون الرأي العام، أي فكر المجتمع ازاء السياسة العامة.

ويظهر ذلك جليا في الممارسة الديمقراطية فهي ذات وجهين فمن ناحية يسعى المسؤولون في مراكز الحكم الى معرفة اتجاهات الرأي العام وأهمية ذلك ويأخذونه بنظر الأعتبار في عملية صنع القرار ومن ناحية أخرى فأن العملية الديمقراطية تعني ان يكون لأفراد المجتمع الحق في تكوين الرأي العام حول الأعمال التي تقوم بها الحكومة وأيصال هذا الرأي الى المسؤولين بصورة مباشرة وغير مباشرة عن طريق ممثليهم. ومما لاشك فيه ان للرأي العام تقريبا تأثير مباشر في السياسة العامة التي تطبعها الحكومات في الوقت الحاضر.

غير ان هذا التأثير يتباين من بلد الى آخر حسب طبيعة النظام السياسي والأيدلوجي التي يتبناها والمؤسسات الرسمية

التـي فيهـا، هـذا بالأضافـة الـى مسـتوى التطـور الأقتصـادي والأجتماعي والثقافي.

وعلى كل حال لم يعد بوسع أي نظام سياسي أن يتجاهل وجود الرأي العام وكما يقول أيفان لـورد: "وفـي العصـر الحديث أصبح الرأي العام أثر أقوى في السياسة العامة للحكومات من ذي قبل اذ أصبح أكثر وضوحا وأعرض أساسا فتطور النظم النيابيـة وأنتشار الحديث عن المثل العليا الديمقراطية أجبر الحكومات الـى حد ما على الأستجابة الى توجيهات الرأي العام".

غير أن تـأثير الـرأي العام على السياسـة العامـة مشـروط بالظروف السائدة فلا يوجد في الوقـت الحـاضر رأي عـام يتكـون بمعزل عن توجيه وقيادة النظام السياسي القائم ولهذا السـبب فـأن العلاقة بين الرأي العام وبين السياسة العامة للدول متباينة من بلـد الى آخر بل وشائكة في كثير من الأحيان.

وبناء على ماتقدم فإن مسألة مدى تـأثير الـرأي العـام علـى السياسـة العامــة يعتمد علـى نسبـة الافـراد الذيـن لديهـم رأي ويشتركون به في عملية تكوين الرأي العام والمواضيع التي يعنـى بها الرأي العام، والوسائل التي يعبر بها الرأي العام.

وأخيرا يجب الأشارة الى تلك المجموعة الصغيرة المؤثرة على السياسة العامة حيث تتصف هذه المجموعة بمسـتوى عـال مـن ناحية التربية والتعليم والثقافة وأعضـاء هـذه الفئـة هـم فـي أغلـب الأحيان من المتخصصين فـي القضايـا العامـة كرجـال الصحافـة

ورجال السياسة ورجال الأعلام والكتاب وأساتذة الجامعات الذين يصوغون الأفكار والموضوعات والشعارات التي تسري في المجتمع وهم الذين يكونون مايطلق عليه عبارة "الرأي العام النابه أو القائد" وهذه الفئة من الأفراد هي التي تبلور أتجاهات أفراد المجتمع وتصوغها بأهداف واضحة(١).

(٤) تأثير وسائل الاعلام على الرأي العام:

لابد من الأشارة في بداية حديثنا الى ان مفهوم الأعلام قد انتشر وتطور في أوربا لأسباب تاريخية وموضوعية فهو ينطوي على معنى دقيق ومحدد وهو أخبار الجماهير بالوقائع كما هي في حقيقتها الموضوعية وتقديم المعلومات الصحيحة عنها لغرض فهمها واستيعاب دلالاتها ثم تكوين رأي حولها. وعلى صعيد آخر أن وسائل الاعلام ليست نشاطا فقط وأنما هي المؤسسات التي تقوم بها وكما يذكر برنار نواين "أن وسائل الأعلام هي مجموعة النشاطات والمؤسسات والتأثيرات الهادفة الى جمع ونشر وأختيار وتقديم وطبع وقائع تعتبر ذات أهمية للحياة الاجتماعية". ولايمكن في الوقت الحاضر التجزئة مابين النشاط الأعلامي والجهة التي تقوم به ذلك أن أجهزة الأعلام في الوقت الحاضر مؤسسات

---

(١) صادق الأسود: الرأي العام، مصدر سابق، ص ٣٧٥-٣٩٩-٤٢٧؛

أبراهيم أمام: الأعلام والأتصال بالجماهير، مكتبة الأنكلو المصرية، القاهرة ١٩٦٩، ص ١٢٣.

كبرى نحتاج الى رؤوس اموال ضخمة والى أداريين وصحفيين وفنيين وغيرهم. وفضلا عن ذلك أن اجهزة الأعلام تسعى الى تحقيق أهداف متباينة وتخدم مصالح مختلفة وفضلا عن ذلك ان مفهوم الأعلام لايتضمن الأخبار عن الوقائع التي تحدث هنا أو هناك فحسب وأنما التعليقات والآراء حولها ايضا وذلك بأستخدام الكلمة او الصوت او الصورة وأذا ماأقتضت الضرورة يصار الى استخدام الرموز التي تعبر أفضل من غيرها عن أهميته وخلفياته. وفي هذا الصدد تملك الحكومات قوة تأثير في الرأي العام لايستهان بها بما يتوفر لها من وسائل اعلامية وتأثيرها قد يكون ايجابيا من خلال تقديم المعلومات عن نشاطاتها الى الجمهور أو عن طريق حجبها عنه وبصورة عامة فأن هذه المظاهر موجودة في كل النظم السياسية ألا أنها تختلف من نظام الى آخر في الدرجة فقط. بعض النظم السياسية تميل الى الفلسفة في اعمالها ولذلك فأنها تسعى الى تقديم اكبر قدر ممكن عن سياستها الخارجية او نشاطاتها وشؤونها الداخلية ولذلك فأنها تستخدم مختصين بالصحافة وفي العلاقات العامة ووسائل الأتصال بالجماهير والشؤون القانونية وغيرها لغرض التعامل مع تيارات الرأي العام المختلفة(١). هذا مانجده في الأنظمة الغربية الليبرالية.

أما وسائل الأعلام وأهدافها وطرق تأثيرها في التجربة

---

(١) صادق الأسود: الرأي العام، مصدر سابق، ص ٢٨١.

الأشتراكية السوفيتية السابقة فهي تختلف تماما. أذ أن مسؤولية وسائل الأعلام والأشراف عليها تركزت في أيدي الحزب الشيوعي. فالحكومة مثلا لاتستحوذ على أجهزة تخدم وظائف وزارة الأعلام فالهيئة التي تقوم بهذه الوظائف في الأتحاد السوفياتي سابقا تعرف بأسم "أدارة الدعاية والتوجيه" وهي جزء من جهاز الحزب الشيوعي تحت الأشراف المباشر و الفعلي للجنة المركزية للحزب. فالحزب قد نصب نفسه معلما ورائدا وقائدا للشعب ومن المفروض ومن واجبات الحزب أن ينفخ في روح الجماهير ولن يضمها الى جانبه وكثيرا ماتحدث الزعماء (السوفيت عن وسائل الأعلام وأثره في صناعة الرأي العام أذ هي في أيدي الحزب بمثابة لجام يشد الجماهير الى الحزب ولتحقيق هذا الغرض لايصح أن تصبح هذه الوسائل مجرد مرايا تعكس آلالام الجماهير وأفكارها وهذه الفكرة طرحها ستالين أي رفض الذنبية او الذيلية وهي السير وراء الجماهير وفي المؤخرة وعلى العكس علي الحزب أن يختار القيم ويقرر الأهداف التي يجب أن يتبعها المجتمع ككل. وعليه يجب توظيف كافة وسائل الأعلام بأقصى الطاقات من أجل جعل جهود القيادة ذات أثر فعال وربط الجماهير بها وتحريك الشعب كله لتحقيق الأهداف التي حددها الحزب للمجتمع كله(١).

---

(١) محمد فايز عبدأسعيد: قضايا علم السياسة العام، مصدر سابق ص١١٦-١١٧.

وأخيرا يمكن الأشارة الى جملة قضايا موضوعية أسهمت في نجاح تأثير وسائل الأعلام في تكوين الرأي العام وتحريكه، فمنها تزاحم المسائل السياسية وكثرة الوقائع التي تحدث بسرعة فائقة في أرجاء العالم المختلفة وكذلك طبيعتها المعقدة التي تجاوزت قدرة المواطن غير المختص على أستيعابها ومن ثم تكوين رأي بشأنها.

وفضلا عن ذلك أن مراكز أتخاذ القرارات حيثما وجدت هي بعيدة عن متناول المواطن وبعبارة أخرى ان المواطن لايستطيع ان يكون رأيا دقيقا ولا أن يساهم في عمليات صنع القرارات التي تحتاج لثقافة متخصصة وخبرة في كيفية أدارة الأمور العامة هذا في نفس الوقت الذي لم يعد لديه قدر كاف من الأمكانيات لتدقيق هذه المعلومات فكريا ولاتمحيصها عن طريق ممارسته الشخصية(١).

وعليه فأن أتكال المواطن على وسائل الأعلام جعل العامة من الأفراد مادة بيد رجال الأعلام يشكلون أتجاهاتها ويحركونها كما يتراءى لهم(*).

---

(١) صادق الأسوَد: الرأي العام، مصدر سابق، ص ٢٦٤.

(*) لمزيد من المعلومات يراجع:

ابراهيم أمام: الأعلام والأتصال بالجماهير.

سعد سراج: الرأي العام، مقوماته وأثره في النظم السياسية.

أحمد بدر: الرأي العام والأعلام، دراسة الأصول والنظريات.

(٥) الحرب النفسية:

الحرب النفسية هي الأستخدام العلمي المنظم والمخطط للدعاية وغيرها من الوسائل التي تستهدف قبل كل شيئ التأثير على أفكار وآراء وعواطف ومواقف وسلوك شعوب الدول المعادية أو المحايدة أو الصديقة في سبيل تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية والقومية للدولة. وهي توجه ضد الفكر والعقيدة والشجاعة والثقة وضد الرغبة في القتال. وهي حرب دفاعية هجومية لأنها تستهدف العمل من جانبنا لتحطيم معنويات شعب وجيش العدو ورحيته والتشكيك بقدرته السياسية والعسكرية والأقتصادية وتفتيت وحدته الوطنية وتشجيع الأنقسامات الداخلية وزرع بذور الخوف والتذمر والأنحلال والخيانة بين أفراده(١).

ويصفها "بولينيارجز" بمعناها الضيق أي استخدام الدعاية ضد العدو مع أجراءات عملية أخرى ذات طبيعة عسكرية أو اقتصادية أو سياسية مما تتطلبه الدعاية والدعاية العسكرية ماهي الا أستخدام مخطط لأي شكل من أشكال وسائل الأعلام بقصد التأثير في عقول وعواطف الناس لتحقيق غرض سوقي أو تعبوي

---

(١) صبحي عبدالحميد: نظريات في الحرب الحديثة، المكتبة المصرية ١٩٦٩ص ٣٥-٣٦.

معين(*).

أما معناها العام فهي تطبيق أجزاء علم النفس لمعاونة الجهود التي تبذل في المجالات السياسية والأقتصادية والعسكرية. والحرب النفسية لن تقف أو تنتهيْ فهي تشن وقت السلم وتتصاعد وقت الحرب وتستمر بعدها وتسخر لها كل أمكانيات الدولة ومقدرتها السياسية والأقتصادية والدعائية. ويعرفها حامد ربيع بأنها "سعي نحو تحطيم الثقة في الذات القومية. والحرب النفسية ليست مجرد تغيير رأي أو تعميق علاقة ولاء أنها اكثر من ذلك، أنها تحويل لموقف حيث المواطن الفرد يفقد كل ثقة في ذاته القومية، أنها عملية تعامل جماعي حول ذلك الانتماء".

وهي التقاء بين خمس خبرات يجب ان تتفاعل فيما بينهما لتقدم الأطار الكامل للتصوير المتعلق بالتعامل مع الخصم، سياسية

(*) الدعاية: ويقصد بها التعامل النفسي بقصد تغيير الرأي وليس لها هدف سوى تغيير القناعة.

الدعوة: هي نوع من تعميق علاقة الولاء المذهبي هي نقل للسلوك الفردي من مستوى سطحي الى المستوى التفاعل الكلي الشامل.

التسميم السياسي: ويعني غرس القيم الجديدة بحيث يتم من خلالها التشكيل بالنظم والقيم السائدة فأذا بالقيم العليا القومية تتزحزح الى مرتبة لتحل محنها دخيلة.

عملية غسل الدماغ: يقصد بها التعامل مع الذات الفردية بقصد تحويل تلك الذات الفردية الى جرثومة ناقلة للعدوى الفكرية والمذهبية من خلال عملية تحلل مقومات الشخصية وأعادة تشكيلها بما يتدفق مع هذه الوظيفة.

ونفسية وعسكرية وأعلامية وأقتصادية... السياسية لأن الحرب النفسية هي في جوهرها عمل سياسي والنفسية لا أنها تدور حول التلاعب بالنفسية موضع الهجوم والعسكرية لا أنها تعترض تعاونا بين الأداة المدنية والاداة القتالية ثم الاقتصادية لأن الحرب النفسية تملك أيضا أقتصادياتها. والقاعدة العامة هي أنها يجب أن تتم بأقل قدر من النفقات الأعلامية لأن الجهاز الأعلامي هو المحور الذي تدور حوله عملية التنفيذ(١).

---

(١) حامد ربيع: الحرب الفنسية في الوطن العربي، دار واسط، بغداد ذ٩٨٩، ص ٣٣٨.

لمزيد من المعلومات يراجع:

عبدالحميد حجازي: الرأي العام والأعلام والحرب النفسية.

مختار التهامي: الرأي العام والحرب النفسية.

الفصل السابع

مصطلحات ومفاهيم سياسية:

سنتطرق في هذا الفصل بالتعريف والتوضيح لبعض من المصطلحات والمفاهيم السياسية في مبحثين مستقلين.

المبحث الأول:

العلاقات الدولية:

في هذا المبحث سنتطرق الى المفاهيم التالية: "العلاقات الدولية" و "السياسة الخارجية" و "الدبلوماسية" و "النظام الدولي الجديد" و "العولمة" وكذلك "توازن القوى" و "نزع السلاح".

اما النظام الدولي الجديد فهو يمثل عهداً جديداً في محيط العلاقات يتمثل بالأحادية القطبية وتعاظم دور المؤسسات الاقتصادية الصناعية.

اما العولمة فيمكن اختصارها على انها مجرد محاولة سياسية من قبل الدولة الاكثر تقدما وقوة في العالم وهي الولايات المتحدة الامريكية للسيطرة على الدول الاقل تقدماً وأستغلالها والسعي لأحتوائها بطرق مختلفة.

أما توازن القوى فهو نوع من انواع الممارسات والتحالفات الدولية على صعيد الساحة السياسية.

وأما نزع السلاح، فهو من المواضيع التي طرحت على بساط البحث كواحدة من الطرق الممكنة لتحقيق الأمن والسلام على الصعيد الدولي.

فمصطلح "العلاقات الدولية" يشير الى كافة أشكال التفاعل بين أعضاء المجتمع الدولي سواء الأعضاء دولا أم لا. وهي في هذا الجانب أشبه بالسياسة الدولية تهتم بالتفاعل بين الدول القومية يضاف الى ذلك الأتحادات النقابية غير الأقليمية والمنظمات الدولية والشركات العالمية الى جانب القيم والمفاهيم والأخلاقيات الدولية.

أما السياسة الخارجية، فتعني كما يؤخذ من يعرفها – بالقرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والاعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات.

اما الدبلوماسية، فهي عملية أدارة وتنظيم العلاقات الدولية عن طريق المفاوضة وهي طريقة تسوية وتنظيم هذه العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين.

العلاقات الدولية:

أن التعريف الذي يلائم العلاقات الدولية على النحو الأفضل هو التعريف الذي يأخذ مسألة عبور الحدود معيارا للخصوصية ومن ثم فأن كل التدفقات Flux التي تعبر الحدود أو تتطلع نحو عبورها هي تدفقات يمكن وصفها "بالعلاقات

الدولية" ويمكن التعبير رمزيا عن هذه الرؤية للأشياء برسم مبسط تماما ففي التصور التقليدي المبني على "كرات البلياردو" أعتبرت الدول وحدات مغلقة ومستقلة بعضها عن بعض. أما لعبة علاقاتهم كما تحددها حركة الكرات على بساط طاولة البلياردو فهي التي تشكل "العلاقات الدولية".

دولة أ ـــــــــــــ دولة ب

وفي التطور المطروح هنا يمكن ان تعبر عن العلاقات الدولية رمزيا بأسماء عديدة تجتاز الحدود يمثل كل سهم منها عددا من التدفقات أو المبادلات

دولة أ ـــــــــــــ دولة ب

وتشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول وبين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة والتي تضع على جانبي الحدود. وفي هذا التطور فأن مفهوم اللاعب يضم الدولة وحكومتها. ولكن لايستبعد تدخل لاعبين آخرين محتملين من الذين يصعب ان تحدد سلفا قائمة نهائية تضمهم جميعا.

كما تتمثل قائمة العلاقات الدولية المستندة على معيار الحدود هذا/ على جميع الأنشطة التقليدية للحكومات الدبلوماسية/

المفاوضات/ الحرية... الخ. كما أنها تشمل في الوقت نفسه على تفقات من طبقات أخرى (أقتصادية/ أيديولوجية/ سكانية/ رياضية/ ثقافية/ سياسية... الخ تنسج شبكة من الأتصالات تزداد أو تقل كثافة تصغيرها حسب الأحوال وتؤدي الى خلق مناطق من التعاون والصراع (أو التضامن والتناحر) تختلف عن تلك التي رسمها التصور التنفيذي للتقسيم الجغرافي للكون على أساس الدول وبهذا التعريف نأمل أن نكون قد أدركنا درجة التعقد الرهيب في الظواهر الدولية دون ان نطرح أحكاما مستقلة عن السمات التي تميزها عن بقية الظواهر الأجتماعية(١). هناك تساؤل يطرح نفسه وهو ماالذي تدرسه العلاقات الدولية؟! ليس ثمة أجماع بين دارسي العلاقات الدولية على حدود هذا الحقل من الدراسات فالبعض يصفها بأنها العلاقات الفعلية التي تجري عبر الحدود ولكن هذا التعريف يشير الى مشكلة ترتيب الأولويات بين هذه العلاقات لاسيما وأنها ليست في مستوى واحد وهنا يصبح التساؤل هل نرتبها على أساس أهميتها السياسية وهنا سنجد أنفسنا مضطرين لقبول النظام السياسي على أنه الأطار المركزي المنظم للدراسة وأما القول بأن العلاقات الدولية هي مايتم منها "عبر

---

(١) مارسيل ميرل: سوسيولوجيا العلاقات الدولية. ترجمة. حسن نافعة، دار المستقبل العربي، الطبعة الاولى ١٩٨٦، ص ٩٨-٩٩.

الحدود" يعني عدم أشتمال التعريف على تلك الوقائع التي تجري في نطاق العلاقات الدولية ذاتها كالعلاقة بين السياسة الخارجية والداخلية. وفي محاولة للأجابة عن الوحدات التي تدرسها العلاقات الدولية. فقد ينصرف الذهن الى الدول والحكومات فقط وبالتالي تصبح العلاقات الدولية وفق هذا المنظور هي العلاقات بين الدول غير ان هذه الدول خضعت بدورها الى تغيرات مستمرة من النَاحية التاريخية وهو مايتضح من تغير الخريطة الدولية منذ الحرب العالمية الاولى حيث تمزقت الأمبراطوريات وأنبثقت دول جديدة وهذا يعني ان هذه الوحدات تتغير تاريخيا.

وهناك أشكال أخرى تثار في مجال البحث في العلاقات بين الدول ذات السيادة فماذا أذن عن المستعمرات، الخاضعة للوصاية أو الدول المقسمة أو الأقاليم التي تعيش حالة أستثنائية؟ ثم ماذا عن المنظمات الأقليمية أو الدولية كالأمم المتحدة أو حلف شمال الأطلسي أو السوق الأوربية المشتركة أو الجامعة العربية... وهي مؤسسات قد تجري في داخلها علاقات دبلوماسية هامة... ولعل هذه المسائل هي التي دفعت "بكوينسي رايت" الى تحديد العلاقات الدولية "بالعلاقات بين عدد وآخر من الكيانات ذات السيادة غير المحدودة... وهي كموضوع للدراسة غير مقصورة على التشكيلة النظامية والقانونية التي تحدد بدقة ماهي الكيانات

ذات السيادة والكيانات التي تفتقدها"(١).

السياسة الخارجية:

من المعروف أن السياسة الخارجية هي محصلة لتأثير مجموعة متنوعة من المتغيرات "المؤثرات" الداخلية والخارجية والتي تأخذ أشكالا متعددة فهي، أما مادية داخلية كالطبيعة الجغرافية والقوة العسكرية والتركيبة السكانية والأقتصادية للدولة ومدى مساهمة ذلك في بناء قوة الدولة التي تعتبر في عالم اليوم الاداة التي تعول عليها الدولة في سبيل تحقيق أهدافها. أو متغيرات معنوية داخلية (المعروفة بالمتغيرات الأجتماعية – السياسية) فتطور المجتمعات البشرية فرض مساهمة الشعوب في صنع السياسة الخارجية، هذا بعد ان كانت سابقا من أختصاص الحكام وحدهم. ومع تعدد هذه المتغيرات برز أمر هام الا وهو تماسك النظام السياسي والوحدة الوطنية التي تسمح لصانع القرار بالعمل على أرضية داخلية صلبة في تعامله الدولي.

---

(١) جيمس دورتي: روبرت بالستغراف: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة د: وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع/ الكويت ١٩٨٥، ص ١٨-١٩.

لمزيد من المعلومات يراجع:

جوزيف فرانكل: العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، جدة ١٩٨٤.

محمد سامي عبد الحميد: العلاقات الدولية، الدار الجامعية، بيروت.

كما ان للتجارب التاريخية دورا مهما في أدراك صانع القرار لواقعه والتعامل معه والاستفادة منها لتفسير سلوك الاطراف الدولية الأخرى.

كما ان وجود الدولة ضمن المجتمع الدولي يفرض عليها التفاعل مع غيرها وعدم عزلتها عنها، ويرتب هذا التفاعل بكل مستوياته نتائج تؤثر بصيغة وأخرى في مصالح الدولة الأمر الذي ينعكس على سياستها الخارجية.

أن سياسة الدولة الخارجية ليست من صنع الدولة ذاتها وانما من صنع افراد رسميين يمثلون الدولة ويعرفون بصناع القرار. وحتى تكون القرارات السياسية صائبة يجب ان تحدد المصلحة العامة وتبنى على أسس علمية وتأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية ولتحقيق هذه الغاية يجب تحديد أهداف هذه السياسة تحديدا واضحا ودقيقا وهذا يستوجب قبل ذلك معرفة العوامل التي تحدد السياسة الخارجية وهذه العوامل يمكن تقسيمها الى عوامل مادية دائمة أو شبه دائمة. ونقصد بشبه الدائمة تلك العوامل التي لاتتغير فترة قصيرة من الزمن ويحتل الموقع الجغرافي للدولة مكان الصدارة في هذا النوع من العوامل.

ولعل في لبنان مثالا حيا على أهمية الموقع الجغرافي، فسوريا محيطة بلبنان من جميع جهاتها البرية بأستثناء الجهة الجنوبية المجاورة لأسرائيل وهذا يفرض على لبنان قيدا على سياسته الخارجية.

ويأتي العامل الثاني ونقصد به الموارد الطبيعية: وهي السلع الأستراتيجية ومنها البترول والمواد الغذائية اذ أن أمتلاك بعض الدول له مثل العربية السعودية جعلها تحتل مكانة مرموقة في المجتمع الدولي وأعطاها نفوذا لايمكنها الحصول عليه بدونه(١). والأمر نفسه ينطبق على انتاج المواد الغذائية فهي من الأهمية بمكان أذ ان ضمان بقاء كيان الدولة وشعبها من خلال تحقيق اكتفاء او شبه اكتفاء ذاتي من المواد الغذائية بأن الاكتفاء والوفرة التي تتعم بها الولايات المتحدة الأمريكية لم يجعلها في مركز قوة فقط، بل أنها تستغل هذا العنصر في تحقيق بعض اهدافها(٢). أما العوامل الأخرى فهي العوامل المادية الأقل ديمومة وهذا النوع هو أقل أستمرارية أو ديمومة من العوامل السابقة، وهي العوامل الصناعية التي باتت تشكل عنصرا ضروريا مهما في قوة الدولة، فقد أعطيت اليابان مثلا مكانة مرموقة على الصعيد العالمي. ولقد اصبح تطوير المنشآت الصناعية هدفا قوميا لكل الدول المتقدمة وغير المتقدمة. فالتكنولوجيا من وسائل أتصالات وخدمات أصبحت أساسا لحياة الأنسان، ويأتي دور المنشآت العسكرية كعامل في السياسة

---

(1) Rustum Sheikh AL: . Sandi Arabia: Oil Diplomacy (New York Prager Publisher 1976) P. 120.

(٢) غازي عبد الرحمن القصبي: الجبيل وينبع: كيف... ولماذا؟، نبراس للأعلام الرياض ١٤٠١ هـ، ص ٦٣.

الخارجية أذ أنه يفوقه دور المنشآت الصناعية لسبب أساس آلا وهو أننا نعيش في مجتمع دولي يحكمه توازن القوى بين الدول. أن الولايات المتحدة الأمريكية اليوم تحتل مكانة بارزة في المجتمع الدولي بسبب مالديها من منشآت عسكرية لم تتررد في الاستفادة منها في تحقيق أهداف السياسة الخارجية وخصوصا الأمنية والأقتصادية منها. اما العوامل الأساسية والتي تمثل الجانب الكمي للسكان فأن لها دور بارز في التأثير على السياسة الخارجية للدول من خلال تأثيره على قوتها الوطنية فأن كثرة السكان في السلم تساعد على تحقيق عنصر اساسي من عناصر الانتاج وهو العمل. ولايزال لعدد الجنود دور في نتيجة المعارك على الرغم من التطور التكنولوجي على صعيد الأسلحة. أذ لايزال للدول التي لديها كثافة سكانية سيطرة في القيادة الأقليمية. كما تلعب القيادة والأيدلوجية والأعلام دورا بارزا في توجيه السياسة الخارجية للدولة. فرئيس الدولة هو الذي يتولى المبادرة بالتعاون مع مستشاريه في اقتراح السياسة الخارجية أما الايدلوجية فهي لاتزال تشكل الاطار العام للسياسة الخارجية وهي عادة ماتكون المصدر الأساسي للمبادئ العامة للدولة والتي تشكل الدليل الرئيسي لسياستها الخارجية وبعد تحديد الهدف الخارجي العام للدولة تأتي عملية صنع القرار وهي العملية التي يتم من خلالها تحويل الهدف القوي العام الى قرار محدد. وعليه فأن عملية صناعة القرار عملية في غاية التعقيد لأنها تختلف من دولة

الى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي للدولة وفي داخل الدولة وبغض النظر عن طبيعة نظامها السياسي يشارك في عملية صناعة القرار عدد من الأجهزة الحكومية وغير الحكومية والتي لها مواقف مختلفة تجاه كل سياسة ولها المقدرة على التأثير على وجه القرار الحكومي. وأذا أردنا أن نبسط عملية صناعة القرار فيمكن ان نميز بين مجموعتين الأجهزة الحكومية وغير الحكومية أن المؤسسات الحكومية التي تسهم في صنع القرار يأتي على رأسها "رئيس الحكومة" أذ يأخذ رئيس الحكومة المبادرة سواء كانت هذه المبادرة من بنات أفكاره أو بتوجيه من أحد وزرائه، فيقدم رئيس الحكومة "بمشروع قرار" الى السلطة التشريعية، ويظهر دور رئيس الدولة جليا واضحا في الدول التي تأخذ بنظام الرئاسي حيث يتمتع الرئيس فيها بمركز متميز حيث يستمد عادة سلطاته الواسعة تلك من الدستور، على الرغم من وجود كادر ضخم يسهم ويساعد رئيس الدولة على بلورة الأفكار وأنضاج ذلك المشروع ويأتي وزير الخارجية بالمرتبة الثانية بعد رئيس الدولة من حيث الأهمية والمساهمة في صنع السياسة الخارجية حيث يعتمد الوزير على تلك العلاقة التي تربطه برئيس الحكومة أولا وعلى أهتمامه بالشؤون الخارجية ثانيا، ويستمد وزير الخارجية أهميته من رئاسته لأهم جهاز ذي صلة بالشؤون الدولية وهو وزارة الخارجية وتعتبر هذه الوزارة من المصادر الرئيسية المعلومات الخارجية ومن الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسة

الخارجية، ومن المؤسسآت الحكومية الأخرى التي تسهم في صنع السياسة الخارجية "الأستخبارات" فأن دورها شبيه بدور وزارة الخارجية الا انها تنفرد عنها بكون نشاطها سري لعدم شرعيته، فهي تختص بجمع المعلومات السرية ذات الصلة بالأمن الوطني وتعمل على تنفيذ سياسات الحكومة والتي لاتتفق مع القواعد الدبلوماسية المألوفة. وهناك بالأضافة الى ماذكرنا مؤسسات أخرى لها أسهاماتها وأهميتها وأدوارها التي تختلف من دولة الى أخرى كوزارة الأعلام والأقتصاد والمالية وكذلك هيئات عسكرية وأمنية مختلفة.

وأن عملية صنع السياسة الخارجية لاتتوقف عند هذا الحد وبالذات في الدول ذات المؤسسات الدستورية والقانونية فيسهم في صنع السياسة الخارجية كذلك السلطة التشريعية فهي لاتأخذ المبادرة في قرارات السياسة الخارجية وأنما يقتصر دورها على الموافقة او الاعتراض على السياسة الخارجية التي تقدمها الحكومة وأن قوة السلطة التشريعية ومساهمتها في صنع السياسة الخارجية في كل دولة يعتمد على الصلاحيات التي يمنحها لها الدستور ففي الولايات المتحدة هذه السلطة واضحة وفي تحديده السياسة الخارجية الأمريكية وبالذات مجلس الشيوخ.

أما المؤسسات غير الحكومية التي تسهم في صنع السياسة الخارجية فهي المؤسسات التي تعمل خارج الحكومة ويكون لها تأثير في صنع السياسة الداخلية والخارجية وتعتبر الأحزاب

السياسية، وجماعات المصالح "الضغط" ووسائل الأعلام والرأي العام من أهم المؤسسات غير الحكومية ذات التأثير على السياسة الخارجية ولقد نما درو المؤسسات الحكومية مع نمو الديمقراطية وأزدياد دور المواطن في التأثير في السياسات الوطنية. ويعقب عملية السعي لتنفيذه وعادة مايكون لدى الدولة عدد من وسائل تنفيذ القرارات الخارجية وأبرز هذه الوسائل الدبلوماسية، القوات المسلحة، الأعلام، والوسائل الأقتصادية. وقد تستخدم دولة أخرى تلك الوسائل لتنفيذ القرار الخارجي. وقد تستعمل أكثر من وسيلة لتنفيذ قرار واحد. وهذا يتوقف على أمكانية الدولة ووسائلها المتاحة وطبقاً للقرار وهدفه.

الدبلوماسية:

الدبلوماسية هي عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار أدارتها الدولية(١). ويعرفها قاموس أوكسفورد بأنها "أدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات" وقد عبر "ساتو" عنها بالقول بأن "الدبلوماسية" هي: أستخدام الذكاء والكياسة في تعريف العلاقات الرسمية بين حكومات دول ذات سيادة(٢).

---

(١) د. بطرس غالي ومحمود خيري عيسى: المدخل في علم السياسة، مصدر سابق، ص ٣١٥.

(٢) د. كاظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية، بغداد ١٩٨٧، ص ٢٠.

والدبلوماسية الفعالة هي الدبلوماسية الأقتصادية فبدون دعم تلك الوسائل سيتكون فعالية الدبلوماسية محدودة أن لم تكن معدومة.

لقد عرفت الدبلوماسية خلال المرحلة الاولى من تطورها بالدبلوماسية التقليدية "Treditional Diplamacy" من ذلك النمط من الممارسات الدبلوماسية الذي سيطر خلال الفترة التاريخية التي كانت فيها القرارات المؤثرة في أوضاع المجتمع الدولي وعلاقاته تتخذ في نطاق مجموعة محدودة من القوى الدولية الكبرى وبالأخص القوى الأوربية. والدبلوماسية التقليدية كانت تجمع كما يقال بين فن الممكن وفن التوفيق، وفن الأكراه من جهة كانت أداة رئيسية من أدوات تنفيذ سياسات الصراع على القوة (Power Politios) ومن جهة أخرى فقد تجنبت الأندفاع الى استخدام وسائل الأكراه المسلح مؤثرة عليه أسلوب التوفيق او التعارض والمساومة، وذلك في الأحوال التي لم يتوفر فيها ذلك القدر من القدرات العسكرية الذي يساعد على بلوغ الغايات المستهدفة من صراعات القوى تلك ولقد ترتب على ذلك أن اصبحت الدبلوماسية التقليدية بمثابة الصلة التي تمر عبرها التهديدات الدولية المتبادلة بين القوى والأطراف في هذه الصراعات، كما انه عن طريقها كان يتم تفسير تلك التهديدات

وتقييم أمكانيات القوة الحقيقية المساندة لها(١). وبعد الحرب العالمية الاولى بدأت الدبلوماسية التقليدية تتحول الى نمط آخر يعرف "بالدبلوماسية الحديثة" وخلال عملية التحول أختفت السمات الأساسية للدبلوماسية التقليدية وهي محددة التأثير في العلاقات الدولية والسرية وحلت محلها سمات جديدة. ان اول مايميز الدبلوماسية الحديثة عن الدبلوماسية التقليدية أتساع نطاق تأثيرها حيث أصبحت الأتصالات الدبلوماسية بين دولتين أو أكثر قد تؤثر سلبا أو أيجابيا على الدول الأخرى، لقد أصبح للنشاط الدبلوماسي تأثير أقليمي وأبعاد دولية وهذا زاد من أهمية الدبلوماسية في السياسة الدولية.

وفي الدبلوماسية الحديثة أصبح يساهم في صنعها أجهزة عديدة وبالسرية المطلقة في مثل هذا الوضع أمر غير ممكن. ومما زاد في أهمية العمل الدبلوماسي ظهور المؤسسات الديمقراطية من برلمانات وأحزاب سياسية وجماعات مصالح وصحافة حرة وما تمارسه تلك المؤسسات من ضغط على الحكومات لنبذ السرية في سياساتها الخارجية وأعلان أهدافها الوطنية.

ومما زاد من أهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية

---

(١) د. اسماعيل صبري مقلد: الأستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الثانية بيروت ١٩٨٥، ص ٣٨٩.

تنوع أنماطها وتعدد أشكالها فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل بشخصية السفير او بنشاط البعثة الدبلوماسية وأنما توسعت وأخذت اشكالا وأنماطا مختلفة فالدبلوماسية القمة: هي واحدة من هذه الأشكال والتي يقصد بها تلك المؤتمرات الدبلوماسية التي يعقدها رؤوساء الدول والحكومات فيما بينهم، والتي يتوصلون فيها الى بعض القرارات السياسية الهامة، او عقد بعض الأتفاقيات التي تهم مصالحهم الوطنية. وعلى الرغم من التكامل الدبلوماسي لهذا النمط فقد شاعت في السنوات الأخيرة علامة من علامات الأنفراج في أزمة الحرب الباردة، وحلول مبدأ التعاون والتشاور بدلا من سياسات الحافة والمواجهة، الا أن دبلوماسية القمة ليست بالأمر الجديد في تاريخ الدبلوماسية الدولية وأن كانت قد عرفت فيما مضى بالدبلوماسية الشخصية(١). ومن الأنماط الأخرى الحديثة في الدبلوماسية "دبلوماسية الأزمات" ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة.

وأدارة الأزمات الدولية أصبحت أدارة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة. أذ أن المجتمع الدولي المعاصر معرض دائما وباستمرار لأزمات سياسية مختلفة نتيجة لأختلاف المصالح والمواقف والعقائد بين الأطراف ولعدم مقدرة أو رغبة الدول في

---

(١) اسماعيل صبري مقلد: مصدر سابق، ص ٣٩٨.

أستخدام القوة العسكرية لوضع حد لهذه الأزمات. لذا جاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب وكمخرج للتوتر بين الدول(1).

أما البعثة الدبلوماسية فتحدد مرتبتها حسب الأهمية التي تعلقها الدولة في علاقتها بالدولة الأخرى طبقا لمبدأ المعاملة بالمثل. وأغلب البعثات هي على مستوى "سفارة" يرأسها دبلوماسيون بدرجة سفير وتأتي بعدها من حيث الأهمية "المفوضية" ويرأسها دبلوماسي بدرجة "مبعوث فوق العادة" أو "وزير مفوض" كما قد يرأس البعثة الدبلوماسية "قائم بالأعمال".

وختاما يمكن القول أن الدبلوماسية وسيلة وليست غاية وهي لاتصنع أو تكون صورة للأغراض الوطنية والقومية. أي عكس السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. وأنها لاتروج خيارا بين خيارات ولكنها تسهم في تحديده، أنها أداة مخيرة لخدمة وأنجاح أي خيار تقره السلطة السياسية. الدبلماسية نشاط مهمته أنجاح السياسة القومية بأقل التكاليف والخسائر، وهي نشاط يهدف الى تجنب الدول الحرب في علاقاتها الدولية. وهي تلتقي مع السياسة الخارجية أذ كلاهما يهدف الى حماية المصلحة القومية للدولة.

---

(1) نظام بركات، عثمان الرواف، محمد الحلوة: مصدر سابق، ص ٣٨٥.

النظام الدولي الجديد:

هناك أتفاقا على الصعيد الدولي بين رجال الشؤون الدولية، بأن العالم اليوم يشهد عهدا جديدا على صعيد العلاقات الدولية أو مايعرف "بالنظام الدولي الجديد" يتمثل بالتوازن الدولي، وظهور مؤشرات نهاية الثنائية القطبية وبداية أحاديتها وكذلك تعاظم دور الأمم المتحدة دوليا وبروز المؤسسات الأقتصادية والصناعية والمعرفية الدولية والثورة في أنتقال المعلومات والأتصال وهو مايعرف "بالعولمة" فالضرورة تقتضي والحال هذا من المهتمين بالقانون الدولي العام تنظيم تفاعلاته ونتائجه وضبط قواعده وتحديد هيئاته ومؤسساته.

وعلى هذا الأساس فقد وجه الأمين العام للأمم المتحدة السابق "دي كويار" دعوة الى "أقامة نظام سياسي دولي فعال يشترك فيه الجميع، نظام لايكفل البقاء والقانون فحسب بل يجعل كوكبنا يسير بأنتظام اكبر لخدمة مصالح سكانه"(١). وعليه يمكن القول بأن مسار المجتمع الدولي قد شهد "أنظمة دولية عدة متفاوتة في أنضباطها ومشاشتها. متباينة في طبيعتها ونطاقها، مختلفة في قيمها ومبادئها، وذلك تبعا لطبيعة الحقبة التي مرت بها العلاقات الدولية، لكن على أختلاف تلك الحقب، فأن مساعي المجتمع

---

(١) الأمم المتحدة، للجمعية العامة: الوثائق الرسمية، تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. الوثيقة (١-٤٠-٨) نيويورك ١٩٨٥، ص ٢.

الدولي أقترنت دوما بالدعوة الى أنشاء نظام دولي كلما اكتوى العالم بنار حرب حامية، وعادة ماكان يتخذ من قضية التعاون من اجل صيانة السلم والأمن بين وحداته شعارا له.

وهكذا صيغ النظام الدولي بعد انقضاء حرب الثلاثين عام، "١٦٤٨"، بمقتضى معاهد صلح وستفاليا، وجاء الحلف المقدس وماتلته من وفاقات أوربية لتكريس النظام الدولي في أثر انتهاء الحروب النابليونية عام "١٨١٥" وأنشئت عصبة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الاولى، وجاءت الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وكلها نظم او مؤسسات لنظم اريد بها التعبير عن الواقع الدولي الجديد في حينه او الرغبة في تدشين عهد جديد في العلاقات الدولية يعبر فيه عن توازن القوة الدولية الجديدة لأطرافه، ويعكس التقنيات خلال تلك المؤسسات، ولايختلف الامر كثيرا بخصوص النظام الدولي الجديد، لاسيما بالنسبة لمن يرون انه ظهر مع أزمة الخليج الثانية في آب (١٩٩٠) أو جراء حربها في كانون الثاني "١٩٩١"، وهناك من يقول بأن "النظام الدولي الجديد" قد ولد مع تولي غورباتشوف زمام السلطة في الاتحاد السوفيتي عام "١٩٨٥" وتبشيره بوجوب انتهاء الحرب الباردة، وضرورة الانتقال الى آفاق جديدة من التعاون مع الغرب والولايات المتحدة الامريكية بخاصة، وهو أول من تحدث عن عالم أصبح فيه الاعتماد المتبادل والتداخل والتكامل بين الدول جميعا أولوية على المواجهة.

ومما لاشك فيه ان النظام الدولي الذي كان سائدا منذ الحرب العالمية الثانية، هو ذلك النظام الذي صاغه كبار الحلفاء في مؤتمر بالطا عام "١٩٤٥" حتى تخلى عنه أحد أقطابه طائعا كان أم مختارا في قمة مالطا عام "١٩٨٩" المعقودة بين رئيس الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية. أذ بيّن مؤتمري بالطا ومالطا ساد نظام دولي معين حددت أطرافه، وصيغت توازناته وكرست قيمة مبادؤه وقواعده في ميثاق الأمم المتحدة، وأدير قسم من أوجه الصراع والتعاون بين محاورة في نطاق الأمم ومنظمة الأمم المتحدة. غير انه لم تكن قمة مالطا أعلانا عن قيام نظام دولي جديد بقدر ماكانت أيذانا ببدء عهد جديد في العلاقات الدولية ينطوي على متغيرات عدة ليس من بينها الغاء الأمم المتحدة وأستبدالها بمنظمة دولية جديدة كما جرت العادة بالنسبة للنظم الدولية السابقة. بل تدشين عهد جديد لابد وأن يمس الأمم المتحدة ويعرضها لرياح التغيير. أن مايشهده العالم اليوم سواء سمي نظاما دوليا جديدا أم حقبة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية أم متغيرات دولية جديدة أم مرحلة انتقالية في النظام الدولي، فأنه يعني وأول مايعني السعي الى أقرار مقاصد ومبادئ جديدة تستلهم قيم المجتمع الدولي وسلوكيات ونظما ملائمة لأدارة العلاقات الدولية ومعالجة مشكلاتها، وأعتماد وسائل وتقنيات مبتكرة أو متطورة لحمل أعضاء المجتمع الدولي على أحترام هذا وأيجاد نظام للمنظمة الدولية لملائمة هذه المعطيات حتى تكون

مصدرا للشرعية او اطارا لها أو مرجعا لتطبيق سنن النظام وقواعد، وأداة لتنفيذ قراراته وأجراءاته»[1].

وسوف يستمر العالم برؤية نظم دولية جديدة مادام باقيا لأن الأمر متعلقا بصيرورة الحياة والتطور ومرتبطا بتغير موازين القوة وأطرافها على صعيد العلاقات الدولية.

---

(١) خليل الحديثي: النظام الدولي الجديد وأصلاح الأمم المتحدة، مجلة العلوم السياسية، السنة الخامسة العدد الثاني عشر، بغداد تموز ١٩٩٤، ص ٣٠-٣١-٣٢.

لمزيد من المعلومات يراجع المصادر التالية:

عبد المنعم سعيد: العرب والنظام العالمي الجديد: القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩١.

محمد السيد سعيد: المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١.

حسن نافعة: الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، ١٩٩١.

العولمــة: -

أن الأبصار اليوم مشدودة صوب العولمة وقد تجاوز الامر بحيث اصبحت الحدث الذي يشغل كافة المهتمين أكاديمين وغير أكاديمين شرقا وغربا تحليلا وتفسيرا معها وضادها، في حين ان تاريخها يشير الى أبعد من ذلك بكثير وهي ليست حدث الساعة. على الرغم من الدعوة الى العولمة قد ظهرت في الولايات المتحدة والتي تذهب بالدعوة الى تبني النموذج الامريكي في الاقتصاد والسياسة وفي طريقة الحياة بشكل عام، ويمكن القول بأن تاريخها قديم وبالتالي (فهي ليست نتاج العقود الماضية التي أزدهر فيها مفهوم العولمة وذاع وأنتشر، واصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التي تنطوي عليها العولمة في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة. ولعل ماجعل العولمة تبرز أثارها في هذه المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم، هو تعمق أثار الثورة العلمية والتقنية من جانب والتطورات الكبرى التي حدثت في عالم الاتصال، والتي يمكن القول أنها أحدثت ثورة في العالم من خلال تطور الحواسب الالكترونية والأقمار الصناعية وظهور شبكة الأنترنيت، بكل ماتقدمه الاتصال الانساني بمختلف انواعه من فرص ودعوة[1]. وبعيدا عن الدخول في مجادلة حول

---

(١) السيد يسين: في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي العدد ٢٢٨ الشهر الثاني ١٩٩٨، ص ٩.

"النموذج الامريكي الموعود" أو اختزال مفهوم العولمة الى مجرد محاولة سياسية من قبل الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة المسيطرة على الدول الأقل تقدما لأستغلالها والسعي الى استعمارها بأشكال حديثة. فأن مفهوم العولمة برز تاريخيا في البداية في مجال الاقتصاد وكنتاج للثورة العلمية والتكنولوجية والتي مثلت نقلة جديدة لتطور الرأسمالية العالمية في مرحلة مابعد الثورة الصناعية التي ميزت القرنين السابقين بأستخدام الطاقة (البخار والكهرباء) الى تغير جذري في أسلوب وقوى علاقات الأنتاج، وقد أدت هذه التغيرات المتلاحقة الى الخروج من عصر الأقطاع وبداية مراحل التطور وتوسع الأقتصاد التي أستلزمت بدورها الحصول على الموارد الطبيعية وفتح الأسواق العالمية وأرتبطت بمرحلة الحروب الأوربية وظاهرة الاستعمار لتوفير أحتياجات الرأسمالية الصاعدة.

وأذا كانت هذه الظواهر قد أرتبطت تاريخيا بمراحل التطور المختلفة للرأسمالية العالمية، فأن استمرار التطور التكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات التي صاحبته والتي شكلت فتحا جديدا في نمط الانتاج وطبيعته حملت بدورها تغييرا في شكل الرأسمالية العالمية. فلم تعد الحروب وسيلة لحسم الخلافات بين الدول الرأسمالية، بل ظهرت الحاجة الى توحيد اسواق الدول الصناعية من خلال سوق عالمية واحدة. وتوفير أمكانيات الارتفاع بأداء الدول الصناعية بما يقتضيه ذلك من أعادة بناء

لشكل الرأسمالية العالمية. وكان ذلك يعني ضرورة تجاوز الحدود القومية وأزالة الاوضاع الاحتكارية. وأعادة توزيع الدخل والعمل على رفع مستوى المعيشة حتى يمكن التوسع في سوق الدول الصناعية لأستيعاب المنتجات الحديثة وهي المرحلة التي عرفت بمجتمع الأستهلاك الكبير بعد أن كانت قيمة الأدخار هي القيمة الأساسية التي أتسمت بها الرأسمالية منذ نشأتها وحتى الحرب العالمية الثانية. وشكلت هذه بذور التحول من نمط الرأسمالية القومية الى الرأسمالية العابرة للقوميات التي أرتبط بها ظهور مفهوم "العولمة" الذي عبر عن ظاهرة أتساع مجال أو فضاء الانتاج والتجارة ليشمل السوق العالمية بأجمعها. حيث اصبحت الفاعلية الاقتصادية مرتبطة بالمجموعات المالية والصناعية الحرة. مع مساعدة دولها عبر الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات. أو بعبارة أدق لم تعد العولمة القومية هي الفاعل، او المحدد الرئيسي للفاعلية الأقتصادية على المستوى العالمي، أنما أصبح للقطاع الخاص الدور الأول في مجال الانتاج والتسويق والمنافسة العالمية كما أصبحت المؤسسات عابرة القوميات تلعب دورا محوريا في هذا المجال(١)(*).

---

(١) هالة مصطفى: العولمة.. دور جديد للدولة، مجلة السياسة الدولية عدد ١٣٤، اكتوبر ١٩٩٨، ص ٤٣.

تتمة الهامش في الصفحة القادمة

بعد هذا العرض التاريخي البسيط، سؤال يطرح نفسه، ماهو مفهوم أو "تعريف" العولمة. وهنا نجد الكثير من الأراء والعديد من التعاريف وكلها تلتقي بأنها فكرة أو "صرعة" أمريكية. (العولمة في حقيقتها هي أمركة العالم بمعنى أخضاع العالم كله لهيمنة أمريكية مطلقة: سياسية وعسكرية وأقتصادية وثقافية. الأمريكيون أنفسهم يعلنون ذلك صراحة بأستمرار هيمنتهم على العالم حتى أن "كلينتون" في تصريحاته عقب تفجير السفارتين في نيروبي ودار السلام قال أن امريكا لن تتراجع مطلقا عن زعامتها وسيادتها للعالم.

كل مايجري في المجال السياسي والاقتصادي هو في الواقع تأييد للهيمنة الامريكية وكذلك موضوع الخصخصة واتفاقيات الغات في اتجاهاتها تركب امركيا في فرض هيمنتها من خلالها

(*) أن ظاهرة العولمة ليست جديدة تماما كما انها لم تكن وليدة العقد الحالي او الماضي وانما تعود جذورها الى مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية، عندما سيطرت الولايات المتحدة على السياسة الدولية في نصف العالم الغربي. ومن ثم محاولتها لأرساء هيمنتها على العالم بأسره بيد أن صعود الأتحاد السوفيتي والقوى الأشتراكية حال دون تحقق هذه المحاولة. فضلا عن صعود المد الثوري لبلدان العالم الثالث وأختيارها طريق عدم الانحياز. وقد قلل من فرص انتشار تلك الظاهرة. بيد ان العولمة عادت من جديد لتطرق بقوة أبواب الحدود والسيادات.

عبد السلام بغدادي: جريدة الجمهورية البغدادية، ٢٣ كانون الثاني ١٩٩٥.

وليس هناك أدنى شك في المعنى الذي يراد فرضه)(١). فلو تركنا المجال الضيق في التعريف فعندما يصبح ملكا للجميع وموضوعا لحديث الجميع، هذا مانلمسه في أدبيات الغرب. وان هذا المصطلح الذي ظهر لاول مرة كان يدور في مجال المال والتجارة والاقتصاد غير انه لم يعد مصطلحا أقتصاديا محضا. فالعولمة الآن يجري الحديث عنها بوصفها نظاما أو نسقا ذا أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد. العولمة الآن نظام عالمي، أو يراد لها أن تكون أيضا مجال السياسة والفكر الأيدلوجيا.

و "العولمة" ترجمة للكلمة الفرنسية (Mondialisation) التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي أي نقل أفقه الوطني الضيق الى عالم أوسع وأرحب عالم اللامحدود، أي جعل الشيئ عالميا لايعترضه شيء ولاتوقفه حدود، والمقصود هنا حدود الدولة القومية التي تتميز بحدود جغرافية ومراقبة وحماية صارمة ودائمة من أي خطر خارجي أو أمر داخلي سواء تعلق الأمر بالأقتصاد أو السياسة أمرا مدنيا أو عسكريا. أما اللامحدود هنا فالمقصود به "العالم" الخارجي الدول الاخرى أي الكرة الأرضية. فالعولمة أذن تتضمن معنى الغاء حدود الدولة القومية في المجال الأقتصادي (المالي والتجاري) الأمور تتحرك في هذا المجال عبر

---

(١) مقابلة مع د. محمد عصفور: خبير القانون الدولي المصري، جريدة المستقلة السنة السادسة، العدد ٢٣٧، لندن ٢٣-١١-١٩٩٨، ص ٦.

العالم وداخل فضاء يشمل الكرة الأرضية جميعها ومن هنا يطرح تعبير الدولة القومية في زمن تسوده العولمة بهذا المعنى. علما بأن الكلمة الفرنسية (Mondiolisation) هي في الأصل ترجمة لكلمة (Globalization)، الأنكليزية والتي ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة الامريكية، وهي تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل. وعلى هذا الأساس فأن الدعوة الى العولمة سوف تصدر من بلد بعينه يسعى الى تعميم نمطا معينا يخصه هو بذاته ويسعى الى تعميمه على بقية الدول الأخرى، أي جعله يشمل الجميع "العالم كله" وعليه فهي دعوة الى تبني نموذجا بعينه والسعي الى تعميمه وتطبيقه عالميا. ونظرة متأنية لعالم اليوم فهي كافية لمعرفة أن العولمة هي دعوة الى الأخذ بالنموذج الامريكي ليعم العالم كله(١) (*).

---

(١) محمد عابد الجابري: قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧، ص ١٣٦-١٣٧.

(*) عندما يذكر لفظ "العولمة" (Globalization') ينصرف الذهن الى أحد معنين، العولمة بمعني جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من حيز المحدود الى آفاق اللامحدود. واللامحدود هنا يعني "العالم كله" فيكون أطار الحركة والتعامل والتبادل والتفاعل على أختلاف صوره السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها متجاوزا الحدود الجغرافية المعروفة للدول المختلفة، وهذا المعنى يجعل العولمة طرح مستقبل "الدولة القومية" وحدود سيادتها ودورها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي: هالة صدقي، مصدر سابق، ص ٤٣.

وهي في الحقيقة ظاهرة غير مكتملة الملامح والقسمات، بل أننا نستطيع أن نقول أن العولمة عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة. وأذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة فلابد من أن نضع في الأعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها. والعملية الاولى تتعلق بأنتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس، العلمية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول والعملية الثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات. وكل هذه العمليات قد تؤدي الى نتائج سلبية بالنسبة الى بعض المجتمعات، والى نتائج أيجابية بالنسبة الى بعضها الآخر(١).

وأخيرا يمكن القول بأن الهدف من العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق العالمي. وعبر الحدود وتتراوح بين بضائع وخدمات، ونقود، ومعلومات ومؤسسات، وأفراد وأفكار وأشكال من السلوك والتطبيقات، ولكن على رأس هذه المحاور تأتي البضائع والخدمات لتحتل مركز الصدارة من حيث الأهداف.

توازن القوى:

تاريخيا أن توازن القوى مفهوم قديم وقد أستخدم بشكل

---

(١) السيد يسين: مصدر سابق، ص ٧.

عملي من قبل دولة المدينة القديمة اليونانية وكذلك كان معروف لدى الصينيين والهنود، والأمبراطوريات القائمة في الشرق الأوسط آنذاك، كذلك في أيام الأمبراطورية الرومانية. وبعد سقوط الأخيرة أستخدم مابين دول المدن الأيطالية في القرن الخامس عشر، الا أنه أستخدم أكثر وبشكل واضح في القرن السادس عشر عند ظهور سيادة الدولة ومابين الدول الأوربية للحفاظ على التوازن القائم بين الملوك والامراء.

وقد عرفت أوربا العديد من الممارسات والتحالفات والحروب في هذا الأطار منذ القرن السادس عشر حتى "مؤتمر فينا" الذي كان نقطة تحول في سياسة المحالفات والذي أرسى قاعدة أساسية في بناء "توازن القوى" في القارة الأوربية والمحافظة على وضعها القائم، لكن السلام لم يستمر طويلا فقد حدثت حرب عام "١٨٥٤-١٨٥٦" والتي وقعت بين بريطانيا، فرنسا، وبديموت لمنع روسيا من تغيير التوازن في منطقة البلقان بمهاجمتها تركيا. وفي عام "١٨٧٧" روسيا هجمت مرة أخرى وهزمت الدولة العثمانية وأملت عليها معاهدة "سان ستيفانو" عام "١٨٧٨" والتي زادت من قوتها بشكل واسع في منطقة البلقان، وهي بعملها هذا تحاول أن تغير التوازن في أوربا الا ان "مؤتمر برلين لعام ١٨٧٨" والذي ترأسه "بسمارك" لم يوافق على اتفاقية سان ستيفانو وقد قلل المزايا الأقليمية الروسية في البلقان وبذلك

منعها من قلب التوازن(١). ولقد سار توازن القوى بمرحلتين تبلور خلالهما مفهومه وأصبح أكثر استخداما في السياسات العالمية سواء سياسية أو كمبدأ عام وهذه الفترات هي من عام "١٦٤٨" بمعاهدة "وستغاليا" وحتى عام "١٨١٥" مؤتمر فينا والمرحلة الأخرى عام "١٨١٥" وحتى عام "١٩١٤" عام الحرب العالمية الاولى والتي أختل التوازن خلالها وبدأت الحرب نتيجة تفوق المانيا في القوة ومحاولتها السيطرة على أوربا بشكل تام أضافة للأسباب الأخرى للحرب - بين دول اوربا من جهة والمانيا من جهة أخرى والتي أنتهت بسقوط المانيا وتوزيع القوة من جديد على الدول الأوربية من خلال نصوص أتفاقية "سايكس بيكو ١٩١٦" في محاولة من بعض الدول أو بعض الكتل الدولية للوصول الى حالة من التساوي التقريبي لتوزيع عناصر القوة فيما بينها"(٢).

والبعض اعتبر ظاهرة توازن القوى كسياسة متبعة من قبل الدول في علاقاتها مع الدول الأخرى وقد يكون متطابق مع سياستها. هذا التماثل يقوم على أفتراض أن عدم التوازن في القوى خطر لابد منه، أذن سياسة توازن القوى هي السياسة

---

(١) هانزمي مورجنثاو: السياسة بين الأمم، ترجمة خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٦٥، ص ٥٥٣.

(٢) محمد السعيد الدقاق: مذكرات في العلاقات الدولية، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٠٩.

الأخرى، ذلك الذي يقابل القوة بالقوة المضادة. أن أتباع سياسة الوحيدة القادرة على منع السلوك الغير مرغوب فيه للدول توازن القوى في تحديد العلاقات بين الدول يعني أن الدول تختار سياسة معينة من بين السياسات المتبعة، فمجرد أختيار دولة سياسة من بين مجموعة من سياسات قائمة فهي بهذا قد حددت أتجاه سياستها الخارجية ثم تختار من أساليب توازن القوة ما يمكن تحقيقه، من هنا تظهر فكرة توازن القوة كمبدأ من مبادئ العمل ومن ثم كسياسة خارجية تسلكها الدولة للحفاظ على بقائها في النظام الدولي، حيث أن الهدف من توازن القوى كسياسة هو الحيلولة دون قيام قوة عالمية واحدة مسيطرة في هذا بشكل عام، ولكن لتوازن القوى أهداف سياسية قريبة والتي في نفس الوقت وسيلة لتحقيق هدفه العام، وهذه الأهداف يمكن تلخيصها بتوزيع عادل للقوة في النظام الدولي والمحافظة على الوضع القائم ومحاولة لأعادة النظام الدولي الى حالة التوازن المتكافئ والمحافظة على توزيع القوة وفي نفس الوقت العمل على عدم زيادة قوة دولة أو مجموعة دول بحيث تهيمن على النظام الدولي أو تهدده، وأخيرا العمل على حماية أستقلال الدول التي تعمل بسياسة توازن القوى(١). وبعد هذه التعاريف والسرد التاريخي

---

(1) Herbert Butter Field: International conflictin the 20th century, preen wood press, 1974, P: 50.

نوجز بعض الشيئ عن أنماط التوازن من شكلية، تقليدية، ونووية.

ويقوم التوازن التقليدي على أساس القدرة في التفوق بالأسلحة التقليدية، وكذلك القدرة على المحافظة على الوضع القائم، والمحافظة على الوضع القائم ليست سياسة ضرورية لجميع أطراف التوازن فأن البعض منها يتبع سياسة معينة تهدف الى تغيير الوضع القائم الذي هو بالضرورة لايخدم موقفه في النظام وقد يحاول للوصول الى تحطيم الوضع القائم الى تعزيز قوته وقدرته بحيث يصبح طرف متفوق في كفتي التوازن وله القدرة على فرض رغباته على مجموع أطراف النظام، بحكم الضرورة يواجه هذا العنصر معارضة مباشرة من قبل عناصر النظام الأخرى والتي لايخدمها تغير الوضع القائم وهو حالة التكافؤ أو التوازن الحاصل بين أعضاء النظام ولكن حالة المنافسة لايمكن أن تختفي حيث أن الدول التي تشكل أطراف التوازن هي في حالة منافسة دائمة للوصول الى حالة من التفوق على الدول الأخرى في أمتلاك القوة، وقد أتبعت الدول عدة طرق في وصولها الى حالة التفوق، فقد لجأت الى حالة من التسابق في تحديث الأسلحة التقليدية وتدريب وأعداد الجيوش، وكذلك كنتيجة

---

(١) مورجنثاو: مصدر سابق ، ص ٢٣٨.

ذهبت الى غزو بعض الأقاليم ومحاولاتها في ضم أجزاء من الدول الأخرى الى كيانها وأمتلاكها للقدرات الأقتصادية من خلال سيطرتها على مصادر الموارد الطبيعية في مناطق معينة كما دفعت بعض الدول الى أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى سواء كانت داخل النظام او خارجه بالاضافة الى ذلك اتبعت الدول سياسة المحالفات لخلق توازن معين قد يخدم مصالحها الحيوية وقد كان توازن القوة قائم اساسا على سياسة التحالف والتحالف المضاد بين الدول(١).

اما التوازن النووي فقد جاء نتيجة للثورة التكنولوجية والتطور الهائل في أسلحة الحرب الحديثة فقد حدث تغيير كبيرفي العلاقات الدولية ولم يعد توازن القوى التقليدي يمكن ان يفيد كثيرا في فهم ودراسة السياسة الدولية في العصر النووي فقد حل محل فكرة توازن القوى التقليدي فكرة توازن الرعب النووي، فتعتمد فكرة توازن الرعب اساسا على فكرة الردع النووي(٢). وعلى هذا الأساس أصبح سمة العصر هي القدرة في التفوق النووي. وقد دخلت الصراعات كذلك مرحلة جديدة وهي عصر الأسلحة النووية، وقد ترتب على ذلك آثار عديدة، فعلى صعيد النظام الدولي أصبحت القوة مقيدة ولايمكن استخدامها لسبب أن

---

(١) كاظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص ١٩٢.

(٢) محمد السعيد الدقاق: مصدر سابق، ص ١٩٢.

القوة التدميرية للأسلحة النووية ذو أثر هائل لايستثنى منه أي طرف من الأطراف المتنازعة، أي ان الدول لاتستطيع استخدام القوة النووية لحل مشاكلها السياسية والاجتماعية والاقتصادية لان قوة التدمير اكثر من الفائدة التي سوف يجنيها طرف من دخوله حرب نووية، وبناء عليه روسيا "الاتحاد السوفيتي السابق" والولايات المتحدة الأمريكية التي تبني صيغ سياسة أمثال التعايش السلمي والوفاق وتقسيم مناطق النفوذ لكي تتحاشى المواجهة العسكرية والسياسية التي قد ينجم عنها التورط بحرب لاخاسر فيها ولارابح وبذلك تبنت هذه الستراتيجيات العالمية بحكم كونها دول عظمى لها مصالح متداخلة ومتشابكة وأصبح لهما قدرة على التأثير السياسي والأقتصادي والعسكري لتحقيق مصالحهم، والحقيقة التي تمخضت، عن أمتلاك السلاح النووي هي صورة نظام التوازن النووي الثنائي، وبعدها أنتقل الى نظام توازن القوى المتعددة القطبية بعد أمتلاك هذا السلاح أكثر دولتين، وعلى رأسها القدرات النووية الأوربية وكي تكون عنصرا مضافا لقوة الولايات المتحدة الامريكية. وعلى الرغم من بعض الدعوات الاوربية لأمتلاك قوة نووية مستقلة (فرنسا) فقد أخلت بالتوازن النووي بين روسيا وأمريكا". وقد شهد العالم في الآونة الأخيرة توازنات نووية أقليمية "الهند وباكستان" بالاضافة الى التوازن النووي التقليدي، وفي أعتقادنا سوف يشهد العالم قريبا توازنات أقليمية محتملة جديدة منها على سبيل المثال "أسرائيل من طرف

وأيران والعرب من طرف آخر" وتوازنا آخر الا وهو "أسرائيلي - عربي" و "أيراني - عربي" بحيث تصبح القارة الآسيوية في حالة توازن نووي الى حد ما مع القارة الأوربية وسوف يؤدي هذا الأمر أذ حصل الى أضافة ملامح جديدة على التوازن النووي المعروف مما يستدعي طروحات وأفكار جديدة ليس على صعيد التوازن النووي فقط وأنما على صعيد العلاقات الدولية والخارطة السياسية العالمية. لأقتسام مناطق النفوذ في العالم وقد أنتهت كل هذه الترتيبات الى الوصول لاتفاق على ميثاق عصبة الأمم التي تمثل بداية أستخدام مبدأ الأمن الجماعي.

يستخدم المعنيون بالعلاقات الدولية مفهوم توازن القوة بمعاني عديدة ومختلفة فهو من الناحية الوصفية النظرية وسيلة لتوزيع القوة بين الدول في وقت معين توازن القوى كوسيلة لحفظ السلام والحد من أستخدام القوة يعني توزيع القوة توزيعا عادلا بين الدول في النظام الدولي، بحيث لاتولد شعور لدى أحداهما بأنها تملك من القوة مايجعلها قادرة على تحديد الدول الأخرى، لذلك فأن أتباع سياسة توازن القوة تعني الصراع من أجل تحقيق توزيع متكافئ ومتساو للقوى بين الدول(١). وقد يرى البعض الآخر توازن القوى كقانون عام ومبدأ أجتماعي "أن توازن القوى

---

(١) أوستن رني: سياسة الحكم، ترجمة حسن علي ذنون، المكتبة الأهلية بغداد، جـ ٢، ١٩٦٠، ص ٣٤٧.

في الشؤون الدولية ليس الا مظهرا معينا لمبدأ أجتماعي عـام"(١). وقد أستخدم مصطلح التوازن "Balance" سـواء بمفهومـه الشـامل أم كان مرادفا لكلمة التكافوء "Equilibrium" في كثير من العلوم كالطبيعـة والحيـاة الأقتصـاد والاجتمـاع قبـل أن يصبـح مـن المصطلحات الشائعة في علم السياسـة(٢). ومنهم من يشـير اليـه كنظام ويقصد به كيفية توزيع القوة بين اعضـاء المجتمـع الدولـي والتي تتمثل أساسا في الدول. سواء كـانت بشـكل فـردي او بشـكل كتل تضم اكثر من دولة ويؤخذ كنظام علـى اكثر مـن معنـى فقد يعني أولاً أي تغيير فـي معدل توزيـع القـوة ويعنـي ثانيـا الحفـاظ على حالة التفوق في القوة في مواجهة الطرف الآخر، وقـد يعنـي أخيرا التوزيع المتساوي لعناصر/ القوة(٣). أما كسلوك فأنـه ينظـر اليه ليس "كظاهرة" ثابتة وأنما بأعتباره نتاجا لتحـرك دائم علـى صعيد الحياة الدولية.

---

(١) مانزفي مورجنثاو: مصدر سابق، ص ٢٣٧.

(٢) خليل اسماعيل الحديثي: نظرية توازن القوى في محيط العلاقات الدولية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والسياسة، المجلد الثاني العدد الثالث، بغداد، ١٩٨١، ص ١٦٥-١٦٦.

(٣) محمد السعيد الدقاق: مصدرسابق، ص ١٠٨-١٠٩.

نـزع السلاح:

لاتزال مسألة الأمن والسلام من أكثر المسائل المطروحة على الصعيد الدولي وهما أهم المشاكل التي تواجه النظام الدولي الجديد. وعلى الرغم من الضوابط التي تهدف الى تحريم التهديد بأستعمال القوة أو أستخدامها في العلاقات الدولية في حل المشاكل بين الدول، ولكن هذه المشاكل قد أتضمت في الختام الى تهديد فعلي وخطير للسلام والأمن الدوليين؛ والسبب في ذلك يعود الى عدم الثقة بين القوى التي تشكل النظام الدولي وخاصة الدول الكبرى، يضاف الى ذلك تضارب وتقاطع المصالح بين هذه القوى والتي لاتتحدد مجالاتها في منطقة معينة من العالم، وبقدر ماتكون هذه المشاكل أطرافها دول عظمى عند ذلك تمتد نتائجها الى اكثر من منطقة من العالم حيث ان الطرفين المتصارعين لايتحملون لوحدهم النتائج. ثم هناك مسألة التفوق، أن كل دولة وخاصة الكبرى تسعى جاهدة الى أن تكون متفوقة على خصومها أو أصدقائها كي تحقق أهدافها وسياساتها المتبعة، هذه المسألة دفعت بدول أخرى الى السعي الحثيث لتحقيق التفوق، والوصول الى حالة التفوق أتبعت الدول أسلوب تطوير القوة العسكرية، وهكذا دخلت الدول في سباق التسلح دون أن تعلم ذلك ودون ان تفكر بالنتائج المترتبة الا بعد قضاء الأمر، وعلى العكس سعت بعض الدول سعيا حثيثا الى أمتلاك الاسلحة ذات الدمار الشامل من ذرية وهيدروجينية وكيمياوية وجرثومية، ومن هنا برز في

مسألة الحد من أستخدام القوة والتقليل من ظاهرة الحروب، وللحد من أستعمال القوة تبنت الدول قضية نزع السلاح.

وأن زيادة القدرة التسليحية تعتبر معيار لمعرفة القوة الوطنية لدولة ما، وقد تتأثر العلاقة بين دولتين أو اكثر تأثرا مباشرا بالتسلح - حيث أن الدولة التي تعتقد انها في وضع مختلف عن غيرها من حيث قدرتها القتالية ستسعى بشكل أو آخر الى زيادة هذه القدرات كي تحسن وضعها في علاقات القوة - وهكذا سعت دول العالم كل حسب قدرته الى تحقيق زيادة في قدراتها العسكرية من خلال عملية التسلح، بذلك برزت مسألة سياق التسلح في العلاقات الدولية وقد رتب ذلك زيادة في الأنفاق العسكري على حساب برامج التنمية سواء في الدول الكبرى، أو الدول الصغيرة والتي خصصت جزء كبير من قدراتها الاقتصادية لأغراض التسلح سعيا وراء تحقيق مصالحها أو استقلالها وتحقيق جزء من الحصانة الأمنية التي تضمن سلامة وأستقلال كيان الدولة. ورغم ذلك نستطيع ان نقول ان زيادة التسليح لدول العالم الصغيرة لم يحقق لها قدرا كافيا من الأمن لابل قد أحدث ثغرات في جدارها الأمني وأصبحت هنالك نقاط تهديد كثيرة أتجاهه، واذا لم يتحقق نوع من الأمن لدى تلك الدول كيف تضمن سلامتها وأذا ماحدد سلامها وأمنها فقد يؤثر بشكل او آخر في زعزعت السلام والأمن الدولي بأعتبار ان هذه الدول تشكل جزءا كبيرا من النظام الدولي ولها دور مهم فيه وخاصة أن اغلب هذه الدول هي

مصدرة لأهم عنصر في الاقتصاد العالمي - النفط مصدر الحياة في بناء الترسانة العسكرية والأقتصادية للدول الكبرى. بينما نجد العكس على صعيد الدول الكبرى حيث يطغي على علاقاتها عامل الخوف وعدم اليقين هذه العقبة تحول دون فهم الطرف الآخر. أن الخوف وعدم اليقين قد يشكل عائقا على قدرة الدول على حل مشاكلها المعقدة، وفي بعض الاحيان يدفعها هذا الأمر الى تبني حلول وطرق قديمة وحتى غير مألوفة. وحينما تعتبر دولة ما دولة أخرى عدوا يجب أن تخشاه فهي تفسر كل مالديها من معلومات عن هذه الدولة الأخرى بطريقة تزيد خوفها، فالتحركات التي تقوم بها الدولة تعدها دفاعية ولكن هي في نظر الأخرى دليل النية على العدوان، هذا الخوف والشك قد خيم على العلاقات بين الدول الكبرى وهكذا سعت كل منها الى زيادة قدرتها العسكرية وتنويعها حفاظا على مصالحها وأمنها لكن الملاحظ ان الخوف لايعني تحقيق الأمن ومازالت تلك الدول في خوف وشك دائم فأنها لم تحقق أمنها ولم تمنحها اسلحتها النووية القناعة الكافية لكي تقف عند حد معين من التسلح لا بل نراها قد دخلت سباق التسلح تحقيقا لأمنها القومي. وقد تبدو المسألة نسبية ومرنة في سياساتهم حيث أن أمنهم قد توسع وأصبح يمتد الى مناطق بعيدة عن حدودهم الجغرافية، حيث أرتبط الأمن بتحقيق المصلحة وأينما وجدت المصلحة وجد الأمن وأي تهديد للمصلحة الوطنية يعني تهديدا لأمنهم القومي سواء كان هذا التهديد في آسيا أو

أفريقيا أو امريكا اللاتينية. من ذلك نرى ان زيادة التسلح والقدرات العسكرية الهائلة لم يقلل من الخوف والقلق الدولي ولم يؤدي الى حماية وضمان الأمن وأستقرار النظام الدولي، وبذلك وجدت الدول مسألة نزع السلاح هي الوسيلة التي تقلل من هذه المخاطر وقد تزيلها. ولهذا فأن أغلب الدول تميل الى المساهمة في حمل الدول على عقد أتفاق أو معاهدة أو محاولات تدعو الى نزع السلاح أو الحد من التسلح التقليل من ظاهرة الحروب والصراعات المدمرة.

فهناك فرق بين مفهوم نزع السلاح وبين الحد من التسلح. "فالمعنى الدقيق لأصطلاح نزع السلاح أبادة وألغاء أمتلاك السلاح بأي شكل كان، أما الحد من التسلح فيعطي معنى تقليص السلاح كماً ونوعاً على ان يبقى في حوزة الدول وتحت أشراف وتعهد دولي"(١). أن نزع السلاح كوسيلة تؤدي الى الحد من أستخدام القوة في العلاقات الدولية وترسخ السلم العالمي يقوم على أفتراض "انه أذ لم يكن هنالك أي قيد على مقدار تسلح الدول الكبرى فأنها ستخوض غمار سباق التسلح بلا ريب ومادام الناس لايركنون الى عدم أستعمال القوة العسكرية الضخمة التي تكون ميسرة لديهم، فأن سباق التسلح سيؤدي أن عاجلا أو آجلا الى أشعال الحروب"(٢). لهذا لجأت الدول الى محاولات نزع السلاح

---

(١) كاظم هاشم نعمة: مصدر سابق، ص ٢٨٦.

(٢) لوستن رني: مصدر سابق، ص ٣٥٤.

سواء الشامل أو الجزئي او النزع في الكم أو الكيف. وقد يبدو أن الأمن الجماعي للدول يتطلب لنجاحه وقدراته على الحد من استخدام القوة الى نوع من نزع السلاح أو السيطرة على التسلح بشكل عام، "لكن نزع السلاح نفسه هو ظاهرة في السياسات الدولية والتي هي موضع نقاش كل القضايا لكن أصبح مشكلة بحد ذاته"[1]. ونزع السلاح هو على الأكثر رد فعل لسياسات القوة، ولظاهرة التسلح التي هي سبب مباشر وفعال لنشوب الحروب وكنتيجة له، فالحرب لايمكن تقييدها الا من خلال نزع السلاح أو الحد من التسلح. وهناك من يذهب بالقول أن نزع السلاح وسيلة مباشرة للسلام تروق كل أنسان ونزع السلاح هدفه حرمان الدول من أي شيئ يحاربون به، أي الغاء الحروب من خلال الغاء الوسائل التي تساعد في شن الحروب[2] (*).

---

(1) Kumar Mahendra: Theoretical Aspects of internaational Politics, shivalal Agarwala and company, 1972, P: 372.

(٢) أنيس ل – كلود: النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة عبد الله العريان، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٤، ص ٣٠٠.

(*) هناك الوجه الآخر للتسلح هو تنظيم التسلح أو خفضه، وهو نوع من الرقابة المتبادلة على التسلح أو الخفض النسبي لمعدلاته بين الدول وهو نوع من التوازن. ولكن هذا الأسلوب ينطوي على صعوبات فعلية بعضها يتعلق بالرقابة والتفتيش وبعضها يتعلق بتقويم حجم الاسلحة وخصائصها الكيفية والكمية.
خليل اسماعيل الحديثي: نظرية توازن القوى في محيط العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص ١٧٨.

هناك سؤال يطرح نفسه، لماذا لم يتحقق نزع شامل وتام للسلاح؟.

نزع السلاح مرتبط بأسباب الصراع الدولي وبالتالي أسباب الحرب فما زالت هذه الأسباب قائمة تحاول الدول أن تعتمد في حلها للمشاكل اللجوء الى القدرة العسكرية هذه من جهة أما من جهة ثانية كيف يمكن أن تقوم الدول بنزع السلاح؟ هذا الامر لايتم في الواقع العملي بمجرد أتفاقات ولقاءات دولية معاهدات تكتب على الورق لأنها لاتستطيع أن تحقق نزعا للسلاح ولو كان جزئيا بحكم كون الدول لديها مصالح متعددة منها أستراتيجية يمكن التعبير عنها "بالمصالح الحيوية" للدولة وهذه المصالح تسعى الدولة الى تحقيقها بشكل أو آخر وأذا ماحققت فأنها تحاول الحفاظ عليها ومقاومة أي تهديد لها من قبل الدول الأخرى وهذه كلها لايمكن تحقيقها الا من خلال أمتلاكها لوسائل تنفذ بها أهدافها، وهذه الوسائل هي القدرة العسكرية وبذلك تلجأ الدول الى سياسة التسلح وتطويره مقابل تطور معين قد يحصل في دولة ما عندها وفي هذه الحالات لايمكن أن نتصور نزع شامل للسلاح.

وفي الختام يمكن القول بأن الحديث عن نزع السلاح أو تحديده قد كثر في الفترة الأخيرة، بينما نرى العكس تماما أذ أن الدول تحاول زيادة تسليحها لاخفضه وهذه الظاهرة برزت بشكل واضح منذ عام "١٩٤٥" عندما اصبحت الاسلحة التقليدية اكثر تطورا وتقدما بالأضافة الى أختراع الأسلحة الذرية والهيدروجينية

ومنذ ذلك أصبحت الدعوة الى نزع السلاح تصدر من اكثر من طرف ولكن الذي حدث العكس تماما اذ اخذت كل الدول العمل على زيادة تسليحها وتطوير قدراتها التدميرية وكذلك تطوير القدرات التكنولوجية ليصال هذا الأسلحة الى أهداف بعيدة جدا. ان التقليل من كميات السلاح الموجودة فعلا لدى دولة فأن لحظة معينة لايمنع الحرب، والدول التي تفتقر الى السلاح والرجال من حيث الكم تسعى دائما الى تحسين وزيادة هذا الكم، وقد تسعى الى التوصل الى سلاح جديد ليسعى ويعوض النقص الحاصل في الكم ويجعلها متفوقة على غيرها من الدول. وان نزع السلاح الشامل في شكل معين من السلاح يترك أثر على تقنية الحرب وبالتالي على سير العمليات الحربية فقد تستخدم الدول مواردها المادية والبشرية في تطوير أسلحة أخرى مقابل التي تنزع منها، حتى لو أفترضنا أن سلاحها النووي قد نزع فقد تلجأ الدول الى تطوير سلاح جديد غير الذري لكن يؤدي فعلها في ردع الخصم. ويترتب على هذا أن تقنية الحرب هي التي تغيرت. ولكن الحرب لم يتم أيقافها الى الأبد(١). حتى لو أفترضنا جدلا أن نزع الأسلحة بشكل الشامل وحظر وجود الجيوش بشكل كامل فالنتيجة المنطقية هي تحديد طبيعة الحرب والعودة بها الى طبيعتها العدائية القديمة،

---

(١) مورجنثاو: مصدر سابق، ص ٣٦-٣٧.

ولكن بمجرد اعلان حرب بدائية بين الشعوب ستعبئ الدول كل قدراتها في سبيل انتاج اسلحة جديدة وسوف تعود الى من حيث بدأنا وهي العودة الى ظاهرة سباق التسلح.

المبحث الثاني:

مفاهيم سياسية:

سنتطرق في هذا المبحث الى جملة من المفاهيم السياسية شائعة التداول في أوساط أجتماعية مختلفة أكاديمية وفكرية وثقافية وحتى صحفية وسنلجأ الى الأيجاز والايضاح مشيرين الى جملة مصادر لمن يريد مزيدا من المعرفة والأطلاع.

(١) الأوتوقراطية:

وتشير في اللغة اللاتينية الى السلطة الذاتية وبالمعنى السياسي الى الحكم الفردي الذي لاتقيد سلطة الحاكم فيه أية سلطة أخرى وقد يكون الحكم الأوتوقراطي وراثيا فيسمى "ملكيا أو قيصريا" - أو أمبراطورية" وقد يكون غير وراثي فيسمى "ديكتاتوريا"(١). وأصل كلمة "أوتوقراطية" يعود الى اللغة اليونانية ويراد بها "السلطة الذاتية" والمقصود بها سياسيا ودستوريا نظام

---

(١) موسوعة الهلال الأشتراكية: دار الهلال - ١٩٦٨، ص ٥٠٥-٥٠٢ وكذلك اسماعيل علي سعد: المجتمع والسياسة، مصدر سابق، ص ٢٥٩.

الحكم الذي يمارس فيه الفرد أو افراد لهم رئيس يمكن تشخيصه على نحو واضح بالسلطة السياسية بدون قيود قانونية أو عرفية فعالة، وبدون مسؤولية أمام الناخبين أو أية هيئة سياسية أخرى، وبذلك تكون السلطة مطلقة او غير محددة وقد تطلق تسمية "أوتوقراطية" على الجماعة او الدولة، التي تحكمها الأوتوقراطية وبصورة عامة تقترب الأوتوقراطية من "الحكم المطلق" الذي يتولى في ظله الحكام سلطة مطلقة أو كلية بدون أن يوجد أي قيد خارجي عليها كالأعراف والسوابق والمراجعات القضائية والدستورية وقد وجدت الأوتوقراطية أبان القرون الوسطى في عدد من الدول الغربية والشرقية. وكانت روسيا القيصرية والدولة العثمانية من أبرزها وجدت في قرون متأخرة ومثالها أوتوقراطية "هيلا سالاسي" في أثيوبيا في هذا القرن

(٢) الأرستقراطية:

الأرستقراطية بالمعنى المجازي هي الطغمة ذات الأمتيازات من طبقة معينة أو فئة اجتماعية تتمتع بأمتيازات أو حقوق خاصة وهي تعني جماعة أو حكومة الأفضل والأصلح ورجال الفئة يعتبرون الخلاصة والقادة، وقد يكونون رجال دين،

أو حرب وسيف، أو عقل وحكمة، أو مال وثراء، أو بلاط وأرض، وأقطاع وهم يتسلطون على البلاد بحكم قبضتهم على زمام الأمور بوسيلة أو بأخرى(١)(*).

والأرستقراطية هي مرتبة معينة في السلم الأجتماعي في العشيرة، ذات ملكية ظهرت أول الأمر عند تفسخ نظام المشايخ البدائية. وكان أساسها رؤساء العشيرة والقادة العسكريين ورجال الدين. وفي مجتمع الرق كانت الأرستقراطية تعني: أغنى العوائل التي تملك العبيد والأرض وفي المجتمع الأقطاعي هم أشهر الأقطاعيين المقربين الى القصر، والذين يمثلون أرقى المناصب الحكومية وقد ابعدت الأرستقراطية عن السلطة السياسية والصدارة الأجتماعية والمكانة الثقافية على أثر الثورات البرجوازية المتعاقبة في العديد من أقطار أوربا مما دفعها مرغمة الى اجراء صفقات وعقد أتفاقيات مساومة مع القوى البرجوازية الصاعدة. وأن اكثر العوائل الارستقراطية التي عرفتها أوربا أما انها اختفت في المجتمع الرأسمالي، أو كيفت نفسها وفق ظروف النظام الجديد، ونظمت أستثماراتها على الطريقة الرأسمالية هذا

---

(١) احمد سويلم: معجم العلوم السياسية الميسر، مصدر سابق، ص ١٧.

(*) والأرستقراطية: حكومة أو طبقة تمثل الأقلية الممتازة أي طبقة الأشراف أو حكم طبقة الأشراف.

احمد خورشيد النورة جي: مفاهيم في الفسلفة والاجتماع، مصدر سابق، ص ٢٤.

ماحدث مثلا لجماعة اليونكر الأرستقراطي في المانيا وللوردات في انكلترا وهناك من يتحدث عن (أرستقراطية العمال):

وهي الفئة الأكثر مهارة على صعيد الانتاج والاعمال التي تؤديها والتي تتقاضى أجوراً أعلى من جمهرة الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية الأخرى.

وهذا يدفعها الى الأنعزال والأبتعاد عن الطبقة التي تنتمي اليها. بحيث تكون أقرب أجتماعيا الى الطبقة البرجوازية، وهناك من أدباء الفكر الأشتراكي وفلاسفة من تناول بالنقد هذه الفئة على أساس أنعازلها وأبتعادها عن الشغيلة وهي أداة للنفوذ السياسي والأيدلوجي والبرجوازي بين صفوف الطبقة العاملة.

وهي تعيق بعملها هذا تطور الحركة الثورية في البلدان الرأسمالية وتشكل قاعدة للأشتراكية اليمينية ويذهبون في تحديد تاريخ ظهور "أرستقراطية العمال" في انكلترا منذ اواسط القرن التاسع عشر حيث أصبحت البرجوازية الانكليزية ذات وضع (أحتكاري في السوق العالمي وحصلت على مداخيل ضخمة من المستعمرات وبحلول مرحلة الأمبريالية الغربية كفئة اجتماعية خاصة. حيث تقوم الطبقة البرجوازية بتوحيد مواقع هذه الفئة الاجتماعية كون هذا الامر يهمها جدا على الصعيد الاقتصادي والأجتماعي(١).

---

(١) ب. ن. بونو ماريوف: القاموس السياسي، ترجمة: عبد الرزاق العاني، الطبعة الثانية، دار الوطن العربي، بيروت ١٩٧٤، ص ٥٣-٥٤.

(٣) الأيديولوجية(*):

وهي كلمة معربة أمريكية من (idea) فكرة و (Loge) الى علم فهي تعني علم الأفكار ويراد بها ذلك العلم الذي يدرس الأفكار من حيث نشأتها وأشكالها وقوانينها وعلاقاتها بالأمور والألفاظ الدالة عليها.

وكثيرة هي الأيدلوجيات الشائعة في المجتمعات العصرية، وهي ذات طبيعة مختلفة كأن تكون سياسية أو أقتصادية أو دينية ومع ذلك فأنها جميعا تترك آثاراً عميقة على تفكير الأفراد وسلوكهم وأنماط القيم التي ينسبونها.

ويمكن للأيدلوجيات أن تتوجه الى جماعة أجتماعية معينة أو طبقة أو على نطاق أوسع الى أمة ومن هذه الناحية نجد الأيدلوجية تطرح نفسها على مستوى الجماهير وربما تم تبنيها من قبل حزب ما أو حركة سياسية معينة ومن ثم تعتبر مكتملة في نمط تفكير الأفراد وأتجاهاتهم والمواقف التي يتخذونها كما هو الحال بالنسبة الى الأحزاب والحركات الأيدلوجية قديما وحديثا أو تطرح الأيدلوجية على صعيد رسمي بعبارة أخرى أن يتمسك نظام سياسي معين ويعتبرها دليل عمل في نشاطاته عند تسييره الدولة والمجتمع ومن ثم فأنه يطبق سيطرته الأيدلوجية على وسائل الأعلام والاتصال بالجماهير وعلى المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها ومراحلها. أن الأيدلوجية في جوهرها هي منظومة من بعض الأفكار التي تحدد مفهوما شاملا عن العالم والحياة وهي تتكون من عناصر مجردة ومن عناصر أساسية مرتبة بصورة منتظمة وبعبارة أخرى أن الأيدلوجية هي منظومة متماسكة من الأفكار والمعتقدات التي تفسر موقف الأنسان من المجتمع، تدفع الى تبني نمط السلوك الذي يعكس هذه الأفكار

والمعتقدات والتي تكون منسجمة معها وكذلك تحكمه في الآراء والأتجاهات والمواقف وقد أوجزت الموسوعة البريطانية الخصائص التي تتميز بها الأيدلوجية وهي:

١ - أنها تشمل على نظرية مفسرة للتجربة الأنسانية والعالم الخارجي.

٢ - أنها تضع برنامجا بعبارات عامة ومجردة للتنظيم الأجتماعي والسياسي.

٣ - أنها تعرف أن تحقيق البرنامج المذكور يؤدي الى صراع(١).

---

(١) صادق الأسود" الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية، مطبعة الجامعة، بغداد ١٩٩١، ص ١١٧-١١٧.

(٤) الليبرالية:

كلمة مشتقة من (Liberty) "الحرية" وتترجم أحيانا الى التحررية وقد ظهرت وشاع أستعمالها مع نشأة الرأسمالية للتعبير عن حرية الأفراد وقد تحولت الى مبدأ وسط بين المحافظة التي تسعى الى الأبقاء على الأوضاع (والرادبكالية) أو الجذرية التي تسعى الى أحداث تغييرات جذرية(١). والليبرالية تيار سياسي بورجوازي ظهرت عصر صعود البرجوازية الصناعية وعملها من اجل السلطة ضد الأرستقراطية و الأقطاعية ولقد كان اللبراليون يطمحون الى تحديد سلطات الملك عن طريق البرلمان وتوسيع الحقوق الأنتخابية الى حد ما وأطلاق الحريات السياسية في حدود معينة(٢).

وقد عرف بعض الكتاب الليبرالية (LibraLism) بأنها "مذهب الحرية" أي انها مجموعة من المعتقدات قامت على أفتراض أن الفرد لابد أن يتمتع بقدر مايمكن من الحرية داخل أي مجتمع على أساس أن الفرد هو الركيزة الأساسية في الحياة الأجتماعية. وقد تطور المذهب الليبرالي خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر كرد فعل فلسفي على أشكال الحكم التعسفية التي كانت قائمة في دول الغرب في تلك الفترة وقد أرتبطت الليبرالية

---

(٢) ب. ن. بوتوماريوف: القاموس السياسي، مصدر سابق ص ١٩٧.

بحركات مختلفة سياسية وأقتصادية وأجتماعية ودينية وخاصة حركات التحرر الأجتماعي وتكون في أنكلترا "الحزب الحر" وحاول أن يضع الأفكار الليبرالية موضع التنفيذ بواسطة زعماء مثل "جلادستون" و "لويد جورج" وقد وجدت الليبرالية مناخا أكثر ملائمة لها في الولايات المتحدة الأمريكية وعند أغلب الأحزاب هناك، أما في المانيا وفرنسا فقد كان هناك نزعة من أجل قيام أحزاب سياسية ليبرالية ولكنها أقل من غيرها في بلدان الغرب.

وأن المبادئ التالية قد لاقت قبول لدى الليبراليين أنفسهم على أساس أن حرية الفرد تقوم على أساسها وهذه المبادئ هي:-

حكم القانون على أسس وقواعد رشيدة، والحد من سلطة الدولة الا في أضيق الحدود والتي تحمي وتحافظ على النظام المدني وسلامة الدول الى جانب المحافظة على الظروف الأجتماعية الضرورية لحماية المجتمع الحر. هذا فضلا عن الأختيار الحر لنوع الحكم من خلال انتخابات عامة حرة وقيام أقتصاد على أساس من حرية التبادل وحرية السوق. ومن ثم حفظ وحماية الحقوق المدنية بما تشتمل عليه من نظام أجتماعي تعددي يستند الى جماعات تعمل وتتفاعل في حرية تامة(١).

---

(١) اسماعيل علي سعد: المجتمع والسياسة، مصدر سابق، ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٥) البيروقراطية:

أشتقت كلمة بيروقراطية من الكلمة الفرنسية (Bureau) ومعناها المكتب وأصلها اللاتيني (Burus) ومعناها اللون المعتم الذي يناسبه المهابة والجاه.

فقد تحولت بيرو، فأصبحت تعني منضدة الكتاب أو المكتب ذاته، أو غرفة المكتب. وكلمة قراطية (Cratio) كلمة يونانية تعني "الحكم" والبيروقراطية تعني حكم المكاتب وأول من أستعمل تعبير البيروقراطية الوزير الفرنسي "فانسان دي كورناي" في عام ١٧٤٥ ثم أصبح في اللغة الأقتصادية والاجتماعية يستخدم للتعبير عن حكم وتحكم المكاتب والموظفين في الحياة الأجتماعية. ودخل التعبير اللغة الأشتراكية ليعبر عن معنى فيه كثير من العداء والأزدراء على أساس أن البيروقراطية أو سيطرة المكاتب تعوق وتعرقل التحول الأشتراكي كما تهدد هذا التحول بعد حدوثه(١). ويشير المصطلح في الأستخدام العام الى حكم جماعة الموظفين القائم على أساس رسمي يستحدثونه من مواقعهم المكتبية ويستخدم المصطلح في العلوم الأجتماعية بمعنى أكثر تحديدا فهو يشير الى نمط معين من السلوك الأداري يررتبط بأنماط معينة من التنظيم الأجتماعي ويحدد الرجوع الى شهرتهم وفقا للمعيار الموضوعي "أي المواقع" وفي العادة يرتبط بواقع الأداة السياسية بالأنتقاء

---

(١) موسوعة الهلال الأشتراكي: مصدر سابق، ص ٩٣.

للشكل أو الأنتماء للشكل الديني والصناعي أو التعليمي أو غير ذلك من فئات التنظيم الأداري في المجتمع(١).

ويذهب الأشتراكيون في تعريف البيروقراطية الى أنها طريقة في الحكم والعمل تلازم الدولة الأستغلالية، تتميز بتغليب المكتبية والروتين، والأهتمام بالجانب الشكلي من الأمور وفقدان الأهتمام بما هو جوهري في العمل والأنعزال عن الشعب وأهمال حاجاته(٢). وتعبير "البيروقراطية" حديثا ينطوي على معنيين الأول يستعمل في الحياة اليومية ويشير الى البطء وعدم الفعالية في عمل المنظمات وعلى الأخص في دوائر الدولة كما يشير ايضا الى التعقيد واللأنسانية وعدم التكيف مع الحاجات الأمر الذي يؤدي الى أحباطات خطيرة لدى العاملين فيها. وكذلك هم الذين بتماس مباشر بها أو يخضعون ليها. اما المعنى العلمي للبيروقراطية فيشير الى نمط معين من التنظيمات الشكلية، أي دوائر الدولة والمؤسسات التابعة لها المكونة من موظفين يعينون بناء على قواعد معينة تبين الشروط التي يجب ان تتوفر فيهم وقواعد سير العمل التي يجب ان يلتزموا بها كما تبين أيضا ضوابط العمل وأجراءاته والتدرجية في المسؤولية ثم أرتباط كل ذلك بالسلطة المركزية. والبروقراطية لاتقتصر على التنظيمات

---

(١) اسماعيل علي سعد: المجتمع والسياسة، مصدر سابق، ص ٢٥٣.

الأدارية والسياسية فقط أذ تشمل ايضا الشركات الصناعية بحكم تقنيات التنظيم الحديث وعليه فأن تعبير البيروقراطية يشير الى نمط معين في البنية التنظيمية في المجتمعات الحديثة المطبقة على كل المنظمات المتميزة بسياق معين من المهام والأجراءات وتكون السلطة فيها لا شخصية بوجود التراتبية في المسؤولية وفي العمل.

(٦) الماركسية(*):

فلسفة أقتصادية وسياسية أنها نظرية متعددة الجوانب تقوم عند معتنقيها مقام العقائد الشاملة التي تتعرض لفلسفة الحياة كلها توضيحا كاملا فهي تهتم بكل جوانب الحياة. وهناك من يعتقد ان الماركسية ماهي الا مذهب أقتصادي وهذا الاعتقاد غير دقيق اذ أن الماركسية تعطي اهمية قصوى للعوامل الاقتصادية انها نظرية اقتصادية كاملة ترتكز على المادية الجدلية التي تعتبر بمثابة الأساس للنظرية كلها، ثم تبني على ذلك الأساس بناءاً كاملا قمته

(*) تنسب الماركسية الى مؤسسها كارل ماركس الألماني الذي ولد سنة ١٨١٨ في بلدة تريف لأبوين من أصل يهودي أعتنق الديانة المسيحية في صغره وقد درس القانون والفلسفة والتاريخ في جامعة برلين ولكنه سرعان ماأشتغل بالسياسة والصحافة وقد أدت أفكاره المتطرفة الى طرده من المانيا وأنتقل الى فرنسا ثم بلجيكا وأخيرا أستقر به المطاف في لندن وهناك ألف كتابه المعروف رأس المال بالأضافة الى كتب أخرى بأسس الفلسفة وأصل العائلة.

النظام السياسي الذي تسعى لأقامته. والماركسية تقوم على مجموعة أسس وبمجموعة تشكل البناء الفلسفي لهذه النظرية وهذه الأسس هي المادية الجدلية والمادية التاريخية وصراع الطبقات والثورة.

المادية الجدلية(*) : "الديالكتيك"

المادية الجدلية هي الأساس الفلسفي للنظرية الماركسية وأصلها يعود الى الفيلسوف الالماني "هيكل" فقد أشار الى ان العالم حقيقة متغيرة وان هذا التغيير يتم عن طريق صراع الأضداد المتعارضة وأن هذه النظرية تذهب الى القول: بأن الفكر نتاج المادة وان الحياة عبارة عن صراع بين الأضداد وان هذا الصراع يؤدي الى التطور.

ومضمون الجدل هذا يقوم على ان الاشياء مترابطة حتى وان بدأ في ظاهرها الانفصال وان الاشياء تحمل في ذاتها الشيء ونقيضه متحدين ومتصارعين في نفس الوقت. والأشياء ليست ثابتة ولكنها تتطور وتطورها يتم تدريجيا الى ان يصل الى حد معين يحدث فيه تغيير مفاجئ، تغيير كيفي وليس تغييرا في الدرجة. ومادام كل شيئ يتطور ومادام التطور في فترة معينة

(*) وكلمة "الجدل" في اللغات الاوربية مشتقة من كلمة يونانية مركبة معناها الحوار او فن المناقشة وفي المعنى يرد اصطلاحا في اللغة العربية والشائع بأن افلاطون اول من استعمل الطريقة الجدلية في "محاوراته" على لسان سقراط.

ينتج شيئا جديدا مختلفا كيفيا عن سابقه فأن الجديد نفي القديم ليحل محله الى ان تؤدي عوامل التطور من جديد الى ان يصبح الجديد نفسه قديما ثم يأتي جديد آخر ينفيه أي يستبعده ويحل محله. وهذا هو مضمون الجدل، والجدل عام بالنسبة للمادة وللأفكار جميعا ولكن مادامت المادة هي الاصل فأن النظرية تسمى "المادية الجدلية". وبناءا على المادية الجدلية يأتي التفسير الماركسي للتاريخ الانساني وهو التفسير الوثيق الصلة بالمادية الجدلية.

المادية التاريخية:

فقد أستنبط كارل ماركس فكرة المادية التاريخية أعتمادا على نظرية المادية الجدلية وقد أستعملها في تفسير التاريخ الأنساني والحياة الأجتماعية وقد أستنتج بأن هناك ترابطا وتلازما أكيدا بين ظرروف المجتمع المادية والأجتماعية أي ان الواقع المادي هو وراء التغيرات الأجتماعية والثقافية والسياسية.

ويرى ماركس أن "تاريخ المجتمعات كلها حتى يومنا هذا ليس الا تاريخ الصراع بين الطبقات" كما ورد في صدر البيان الشيوعي الذي اصدره مع رفيقه أنجلز عام ١٨٤٨، أنه صراع بين طبقات مستغلة وأخرى خاضعة للاستغلال، طبقات آمرة وطبقات مأمورة أحرار وعبيد... وفي كل واحدة صراع بين ظالمين ومظلومين صراع دائم لايتوقف أحيانا يكون مستورا وأحيانا أخرى يكون مكشوفا ولكنه ينتهي في كل مرة بتغير

للمجتمع كله. وهكذا يمثل موضوع الصراع بين الطبقات مكانا أساسيا في التفسير الماركسي للتاريخ.

صراع الطبقات:

ولم يكتف كارل ماركس بالنظرية الجدلية والمادية التاريخية. فقد حاول تفسير التاريخ البشري على أنه عملية صراع دائم بين أفراد المجتمع دافعه أقتصادي لأمتلاك وسائل الأنتاج، وأن هذا الصراع سيؤدي الى انقسام المجتمع الى طبقتين متعارضتين أحدهما تستغل الأخرى وأن نتيجة هذا الصراع بين الطبقات هي التي تحدد مسار التاريخ الأنساني عبر العصور ففي المرحلة الاولى لتطور البشرية كانت الملكية مشاعة للجميع. ولم تكن هناك ملكية خاصة.. ولهذا كان هذا المجتمع مجتمعا لا طبقيا ولكن حين تحولت الحياة المادية في المرحلة البدائية الى مرحلة الزراعة وأمتلاك الأرض ظهرت طبقة المزارعين، مالكي الأرض في مواجهة طبقة العبيد. وبعد تطور قوى الانتاج وأختراع أدوات الزراعة والصناعة البسيطة بدأت تظهر طبقة الأقطاع وطبقة الفلاحين العاملين في الارض ومع تقدم قوى الانتاج وحلول المصانع الكبيرة والتجارة محل الزراعة والحرف المهنية بدأت تظهر الطبقة البرجوازية لتحل محل الأقطاع ليبدأ صراع جديد بين هذه الطبقة والطبقات الأخرى المرافقة لمجيئها

وهي طبقة العمال (البيروليتاريا) وهكذا فالتاريخ صراع دائم بين الطبقات تقرره طبيعة قوى الأنتاج داخل المجتمع(١).

(٧) المثالية(*) والمادية:

أن المثالية هي نظرية تقول بأن الحقيقة المطلقة "Absalute Reality" كامنة في عالم يتعدى عالم الظواهر "Phenomena" وأن الطبيعة الأساسية للحقيقة كامنة في العقل أو الوعي "Conscionsess". والمثالية تتداخل مع

---

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع المصادر التالية:

* Marx and Engles: Selected works, moscow, 1955, vd. 2.
* Stalin: Jialectical and Historical Materiantism, moscow 1965.
* Setigman, E, The Economic interpretation of History. Columbia poperuack Edition 1961.

- انكلز: نظرية العنف، ترجمة: محمد عناني، دار أبن خلدون، بيروت.
- موسوعة الهلال الأشتراكية.
- الموسوعة الفلسفية، دار الطليعة، الطبعة الخامسة، بيروت ١٩٨٥.

(*) المثالية: هي أحد المذهبين في الفلسفة يعطي الأولوية في الوجود للروح أو الوعي والفكر ويعتبر المادة الطبيعة نتاج لها يقابله المذهب المادي.

المادية: هي المذهب الفلسفي المقابل للمثالية وتتميز منها نظرتان، أعتقاد الناس في وجود العالم الخارجي الموضوعي والتناول الفلسفي للعالم الذي يعمق مفهومنا العلمي له وترى المادية الفلسفية أن المادة أولية وأن العقل والوعي ثانويان وهذا يعني ان العالم ممتد في الزمان والمكان وان الوعي نتاج المادة وأنعكاس للعالم الخارجي.

أحمد خورشيد النوره جي: مصدر سابق، ص ٢٢٠.

اليوتوبيا(*)، أذ كلاهما يعمل مع عالم ذي طبيعة ميتافيزيقية تسوده تصورات وتخيلات بعيدة عن الواقع. بينما تتعامل مع عالم واقعي بعيداً عن الأوهام والخيال وأنها ترسم تصورها للمستقبل فأن هذا التصور يستمد من الواقع وغير منفصل عنه.

وبهذا المعنى فالمثالية فلسفة تؤمن بأن الفكرة سابقة على المادة موجودة لها ولاشك أن المذاهب والعقائد التي تنتهي الى خلق العالم وأن خالقه هو الله لابد وأن تؤمن بالفلسفة المثالية. على النقيض منها المادية وهي فلسفة أخرى تؤمن بأن المادة سابقة على الفكرة وأن المادة أزلية بمعنى أنها غير مخلوقة(*).

(*) اليوتابيا: تعني وجود دنيا مثالية وبخاصة من حيث قوانينها وحكومتها وأحوالها الأجتماعية وأنها خطة غير محلية للأصلاح الأجتماعي والسياسي فهي نوع من الخيال والوهم.

كارل مانهايم: الأيديولوجية والطوباتية، ترجمة: عبد الجليل الطاهر، مطبعة الأرشاد، بغداد ١٩٦٨، ص ١٢٦.

(*) وتطلق المادية على تأسيس الفكر السياسي المادي وحاجات الانسان المادية وبمقتضاها تصبح المادة والروح ممتزجتين ويسعى المرء للحصول على المادة لمنفعته في سبيل نشاطه ورفع روحه وهذا ماينافض الأديان التي تحض على التقشف والبعد عن المتعة والمنطق المادي للتاريخ ولكن كتاب الشيوعية وعلى رأسهم ماركس الذي ذهب بالقول بأن المادة هي التي تحرك التاريخ الذي يتطور حسب الحاجات البشرية وتقدم المدينة.

د. احمد سويلم العمري: معجم العلوم السياسية الميسر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥، ص ١٨٦.

وأكثر من تمسك وآمن بالفلسفة المادية الماركسيون، وعلى هذا الأساس عندما نقول ان الماركسية تقوم على المادية الجدلية فهذا يعني أنها تتبنى الفلسفة المادية والتي ترى ان المادة سابقة على الفكرة.

والماركسية ترى أن للمادة وجود موضوعي مستقل عن ذات المدرك وأن هذا العالم مادي، وانه لايقبل أضافة غريبة، أي أضافة غير مادية، والمراد به من ذلك نفي الوجود الآلهي.

"in a world were there is nothing else sxcept matter in motion there is no room for a god."

"العالم المادي وفقا لهذه الفلسفة معرفته ممكنة. والانسان يعرف عن عالمه أشياء ولايعرف أشياء أخرى ولكن الذي لايعرفه اليوم سيعرفه غدا بفضل التقدم العلمي، ولامكان هناك لما يقال له الغيبيات وهناك أشياء نعرفها وأشياء أخرى لانعرفها ولكننا سنعرفها. وعلى ذلك وبناء على ماتقدم فأن المادية ترتكز على الأسس التالية:

- المادة أصل الوجود.
- العالم بطبيعته مادي تأسيساً على الحقيقية السابقة.
- العالم المادي ممكن معرفته، ولامكان فيه للغيب على أي صورة والتقدم العلمي كفيل بكشف مالانعرفه من أسرار حتى الآن.

(٨) الديمقراطية:

ليست الديمقراطية شكلا من أشكال الحكم. فهي نوع من أنواع الدول كما أنها نظام من نظم المجتمع وأن بعض اصدقاء الديمقراطية يفسرونها بأنها تعني فقط شكلا من أشكال الحكم "فلويل J.R. Lowell" يقول (أن الديمقراطية هي فقط تجربة في الحكم) ويعرفها "لنكولن Lincoln" بأنها (حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب) ويصفها "سيلي Seeley" بأنها (حكم الذي يملك فيه كل فرد نصيبا ويعرفها "ديسي" بأنها (شكل من أشكال الحكم الذي تكون فيه الهيئة الحاكمة جزءاً كبيرا نسبياً من الأمة كلها) وحتى "لورد بيرس Lord Bryce" في كتابه المشهور الديمقراطية الحديثة يعالجها على أنها فقط شكل من أشكال الحكم.

ولكن الديمقراطية ليست مجرد شكل من أشكال الحكم. فهي ليست أساساً من أشكال الحكم وان الحكم الديمقراطي يعني دولة ديمقراطية ولكن الدولة الديمقراطية لاتعني بالضرورة حكومة ديمقراطية فالدولة الديمقراطية تتسق مع أي نوع من الحكومات.. وكما يقول "هيرنشو" أن كل ماتعنيه الدولة الديمقراطية هو أن المجتمع ككل يملك سلطة السيادة ويحتفظ بالسيطرة النهائية على الأمور العامة".

فالديمقراطية بأعتبارها شكلا من أشكال الدول هي مجرد طريقة لتعيين الحكومة والأشراف عليها وعزلها. ويجب أن نقرر أن المجتمع لايستطيع أن يسمي نفسه ديمقراطيا تماما أذا كان

يستخدم طرقاً ديمقراطية في بعض الميادين وطرقا أوتقراطية في ميادين أخرى. ووفق هذا التصور للديمقراطية يقول "ماكسي Maxey" (أن الديمقراطية في القرن العشرين ليست مجرد شكل سياسي أو نظام حكومي أو أجتماعي وأنما هي "بحث عن طريق للحياة يمكن فيها التأليف والتنسيق لذكاء الأنسان ونشاطه الأختياري الحر بأقل أكراه ممكن وهي الأعتقاد بأن مثل هذه الحياة هي طريق لجميع البشر أذ هي اكثر مسايرة لطبيعة الأنسان وطبيعة الكون"[1].

والديمقراطية كما هو معروف أصلها أغريقي لاتيني مشتقة من كلمتين هما "ديمو" بمعنى الشعب و "كرادس" بمعنى الحكم، وبهذا يراد بالديمقراطية "حكم الشعب". ولكن هذه الديموقراطية التي عرفتها بلاد الأغريق قبل ميلاد السيد المسيح كانت ديموقراطية تعسفية بعيدة كل البعد عما نعرفه اليوم عن الديموقراطية والتي تقوم على مبدأ "الحرية والمساواة". ولكن الديمقراطية التي قصدها ومارسها الأغريق كانت طبقية وهي حصرا على طبقة المواطنين من النبلاء والحكام والعسكرين، وحيث أبعد عنها أوسع الطبقات وأكثر عدداً هما "العبيد والأجانب" وكانت حكراً على الرجال دون النساء، وقد أطلق عليها بأنها

---

(١) محمد عبد المعتز نصر: في النظريات والنظم السياسية، مصدر سابق، ص ١٦٤-١٦٥.

"ديمقراطية عرجاء". ورغم هذا أستلمها الغرب وطورها عبر تسلسل تاريخي وفق الأسس التي نعرفها اليوم حيث يقوم الحكم الديمقراطي على موافقة الشعب على أختيار الحكومة عن طريق الأنتخاب وتتسامح السلطة نوعاً ما مع منتقدي سياستها ويضمن القانون حقوق الأفراد السياسية والأجتماعية.

وهناك ديمقراطية مباشرة وأخرى تمثيلية، ففي الديمقراطية المباشرة.. يجتمع الشعب بكامله في فترات متقطعة ويقوم بمقام مايفعله السلطة التشريعية كما كان الحال في اليونان القديمة وأوربا، ويوجد النظام نفسه الان في بعض مقاطعات سويسرا او في بعض المدن الصغيرة في ولاية نيو أنكلند الأمريكية. وتنجح الديمقراطية المباشرة في المدن الصغيرة حيث أن أعداد الناس قليلة ومتجانسة.

أضف الى ذلك أن قضاياهم التي يجتمعون للبحث بها قضايا سهلة للغاية. ولاتوجد الديمقراطية المباشرة على نطاق المدن الكبيرة أو الدولة ككل.

أما الديمقراطية التمثيلية فينتخب الشعب ممثلين عنهم لتمثيل أرادتهم.

وقد أسس هذا النظام في العصور الوسطى لدى الدول الأوربية وطورته بريطانيا ويؤخذ بهذا النظام في كثير من دول العالم.

وللديمقراطية معان أخرى كثيرة، ويربط البعض مفهوم الديمقراطية بمفهوم الرأسمالية ويرى أصحاب هذا الرأي عدم ضرورة تدخل الدولة بمشاريع وأعمال الأفراد الخاصة ويرى آخرون أن مفهوم الديمقراطية يمتد فيشمل توسيع الدولة لما تقدمه من خدما لأفرادها وتسمح للأفراد الحصول على منافع وأرباح خاصة من جراء أمتلاكهم للتجارة والزراعة والصناعة.

وينتاب مفهوم الديمقراطية كثير من الغموض فيما تصف الدول الشيوعية والأشتراكية نفسها بأنها جمهوريات ديمقراطية وهي تعني بذلك أن طبقة العمال والفلاحين قد أذابت الطبقات الرأسمالية المستغلة وأنها تسيطر على الدولة بطرق وأساليب خاصة بها. وعليه نرى أن تعريف الديمقراطية يكاد يكون مستحيلاً عندما يستعمل المفهوم لوصف نظام أجتماعي أو أقتصادي أو سياسي.

وأذا أقتصر المفهوم على المعنى السياسي فأنه من المعقول أن يقال أنه الطريقة التي بواسطتها يحكم الشعب نفسه، أو حكم الأكثرية وأعطاء حقوق الأقليات. ومعنى أعطاء حقوق الأقليات أي السماح لهم بأن يكونوا جزءاً من الأكثرية على المدى الطويل.

(٩) البرجوازية:

هي صفة أجتماعية لطبقة معينة تسمى بهذا المصطلح وهي كلمة مشتقة من الكلمة الفرنسية (Baurg) بمعنى قرية كبيرة، أو

مدينة ذات أسواق تجارية، والبرجوازي هو ساكن المدينة أو ذلك الشخص الذي يخضع للواجبات المفروضة على سكان المدن، وفي الوقت نفسه له مالهم من حقوق، وقد شاع أستخدام هذه الكلمة للدلالة على طبقة التجار وأصحاب المحلات العامة كما أنتشر تبادلها في لغة العمال للدلالة على أصحاب الورش، والسادة من المشرفين على شؤون الصناعة والتجارة.

وتاريخيا حلت الطبقة البرجوازية محل طبقة النبلاء في أوربا حيث قام المجتمع البرجوازي على أنقاض المجتمع الأقطاعي.

أما في الماركسية فأن المصطلح يطلق(١). على طبقة الرأسماليين، أي مالكي وسائل الأنتاج الأساسية (المصانع، المعامل، سكك الحديد... الخ) الذين يعيشون ويغتنون عن طريق أستغلال العامل المأجور. وأن مصدر دخل البرجوازية هو القيمة الزائدة ويسهم في عملية الأستحواذ على القيمة الزائدة بالأضافة الى مالكي المشاريع الصناعية والزراعية، التجار أيضاً الذين يحصلون على جزء من القيمة الزائدة على شكل ربح تجاري بسبب ماتحققه البضاعة أي بيعها، وملاك الأراضي الذين يتقاضون جزءاً من القيمة الزائدة على شكل ريع، وأصحاب البنوك الذين يقتطعون جزءاً من القيمة الزائدة على شكل فائدة

---

(١) اسماعيل علي سعد: المجتمع والسياسة، مصدر سابق، ص ٢٥١-٢٥٢.

على القروض الممنوحة للرأسماليين. والبرجوازية كطبقة نشأت وتطورت عبر مئات السنين وعملت من أجل السيطرة السياسية والأقتصادية، ونتيجة لثروتها تسلمت السلطة وأصبحت الطبقة المسيطرة في المجتمع الرأسمالي.

وتطور الرأسمالية تحولت البرجوازية من قوة تقدمية الى قوة رجعية تعيق التقدم الأجتماعي بشكل مصطنع(١).

أما البرجوازية الوطنية: هي تلك الفئات من الطبقة البرجوازية في العالم الثالث بالذات وتسمى بالوطنية بمعنيين الأول هو: أسهاماً بالأنتاج الوطني "المحلي" وخاصة قطاع الصناعة. والثاني: بمعنى تناقض مصالحها - الى هذا الحد أو ذاك مع السيطرة الأجنبية والأستعمار بأعتبارها ذات أنتاج وطني، فأن مصلحتها تتطلب الهيمنة على السوق المحلية بصورة تامة أو بالأحرى شبه تامة، ونقول ذلك لأن أنتاجها في أحيان كثيرة لايغطي كل حاجات المستهلك وليس بالوفرة الكافية. الا أن سيطرة البضائع الأجنبية على السوق المحلية، تشكل عائقا أمام أهداف البرجوازية الوطنية في بعض مشاريع التصنيع الضرورية والمفيدة للوطن.

ألا أنها بالمقابل تستورد مصانعها وأجهزتها من الدول الرأسمالية الأستعمارية. ولذا فأن بعض الوشائج تربطها بالأجنبي

---

(١) ب. ن. بوناماريوف: القامو السياسي، مصدر سابق، ص ٨٦.